ثانيا:

الدّواء في التوجّهات العامّة للتّجديد نحو التقدّم

1- مدخل نظريّ

كما تحدثت في العنصر السابق في تشخيص عِلتنا بالاعتماد، في جانب ما، على مقاربة نظريّة، تاريخية سوسيولوجية وبسيكولوجية، فإن التفكير في الدّواء، أي الإصلاح، يتطلّب بدوره مقاربة نظريّة تؤسس لشرعيته من ناحية، كما تضمن انسجامه مع طبيعة المشكل من ناحية ثانية. يفرض التّأسيس النّظريّ نفسه أيضا بالنظر إلى طبيعة تشخيص الأزمة التّونسيّة في تعقدها الهيكلي وفي عمقها الزمني. فالأزمة مركبة، كما وضحته، وهي ليست عابرة مرتبطة فقط بسياق ما بعد الثّورة أو بظرف عودة التّسلّط. بل نجد في جوانب كثيرة منها امتدادا لفترات سابقة للثّورة وربّما مرتبطة حتّى بتشكل الفكر العربي الفاعل منذ القرن التاسع عشر.

أمّا المبعث الثّاني للتّأطير النّظريّ للإصلاح فمرتبط بتداعيات حالة التيه والضياع الّتي أربكت فهم التونسيات والتونسيين لعديد المفاهيم الّتي سجلت حضورها بقوّة بعد الثّورة مثل الحرّيّة والدّيمقراطيّة والحقوق والدّولة والشأن العامّ وحقوق الإنسان...وقد تحوّل الإرباك إلى حالة قصووية معاكسة ترفض الحرّيّات والدّيمقراطيّة وحتّى حقوق الإنسان، أي مختلف الحقوق في النّهاية، باعتبارها، كما يرى البعض، سببا في تدهور وضعهم المعيشيّ وتراخي الدّولة وضعفها. هكذا يخرج البعد النّظريّ عن دوره التأسيسي ليصبح أداة عمليّة للإصلاح عبر التوعية العامّة، وعبر تسهيل تلقي

القارئ لمجمل المقترحات وتسهيل التفاعل النقدي. فما هو مقترح هنا ليس مجرّد إصلاح في بعده الإجرائيّ الّذي يُطلق عليه عادة تسمية «برنامج»، بل هو مشروع لمواصلة التّأسيس الدّولتيّ والمجتمعيّ على قاعدة مكاسب الدّولة الوطنيّة والثّورة. ذلك أنّ مختلف القوى السّياسيّة الّتي كانت فاعلة كانت في مجملها إمّا بعيدة عن مسار تطوّر الدّولة أو بعيدة عن روح الثّورة أو بعيدة عن الاثنين معا.

كما أسعى من خلال هذه المقاربة النّظريّة إلى توسيع النّقاش العامّ الّذي انطلق بعد الثّورة حول مسائل التّأسيس السّياسيّ الدّيمقراطيّ والبناء الاجتماعيّ والثقافيّ عموما، بطريقة مغايرة ولكن مكملة لهذا النّقاش. فقد تركّز السجال سابقا حول البعد الشكلانيّ المتمثّل في التأطير القانوني للديمقراطية، وذلك على حساب النّقاش النوعي الّذي يأخذ بعين الاعتبار التداخل الإشكالي لمختلف الأبعاد السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وحتّى الثقافيّة والفكريّة، ويؤسّس لها نظريّا. ضمن هذا المنحى، سوف أحاول التركيز في هذا المختصر النّظريّ على توضيح التداخل والتكامل بين بعض المفاهيم مثل الحرّيّات، والدّيمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة والحقوق والمساواة. لأنّها تمثّل، كما سبق ورأينا، العناصر الأساسيّة الّتي تعبّر عن الأزمة التّونسيّة، إضافة إلى أنّه لا يمكن تصوّر حلول للإصلاح، سواء في الاقتصاد أو في غيره، خارج هذه المفاهيم الّتي تؤطّر في آن، عمل الدّولة ومطالب المواطنين. وعلى عكس الاعتقاد الّذي استقر عند جزء كبير من التونسيّين والتونسيات بفعل تعدد الانكسارات والخيبات وتزايد القلق الاجتماعيّ، الّذي أدى، كما رأينا، إلى التضحية بالحرية طمعا في تحسين الوضع المعيشيّ، فإن مسائل الحرّيّة والدّيمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة

والوضع المعيشيّ اليومي بما فيه صفوف الانتظار أمام المخابز والمغازات، مترابطة ولا يمكن التفكير في واحد منها دون الجوانب الأخرى. فلا عدالة اجتماعيّة مثلا، بما يعنيه ذلك من تحسين الوضع المعيشيّ، دون حرّيّة، بل إنّ الحرّيّات هي الّتي تؤسس للحقوق. وهذا تؤكده الحجة التاريخية (Argument historique) والحجة الوظيفية (Argument fonctionnel).

تعرضتُ في العنصر السابق إلى الحُجة التاريخية من خلال تفسير مسار تطوّر الدّولة الحديثة. لذلك سوف أقتصر هنا على التذكير بالنقاط الهامة. في المرحلة الدّيمقراطيّة، سواء في حالة البناء أو الاستقرار الدّيمقراطيّ، تتمحور السّياسة حول مسألة العدالة الاجتماعيّة وكذلك التحديث المجتمعيّ الّذي هو في نفس الوقت وسيلة للعدالة الاجتماعيّة ومكّمِل لها. هذا ما تثبته مسارات أغلب الدّول كما يثبته واقع اليوم، حيث إنّ الفضاءات الوحيدة الّتي تعبر عن العدالة الاجتماعيّة كمطلب مواطني هي الفضاءات الحرة والدّيمقراطيّة. ويتأكّد هذا الترابط أكثر في الحالة التّونسيّة مقارنة مع العديد من الحالات الأخرى الّتي وصلت مرحلة الحرّيّات، لأنّها شهدت ثورة سياسيّة، بخلفياتها الاجتماعيّة. فهي ثورة من أجل الحقوق وهي أيضا ثورة من أجل حقّ التّعبير عن هذه الحقوق. إنّ بُعْدَ الحقوق واضح من خلال مطلب الشغل، لكن هذا المطلب طُرح بتلازم مع شعار الحرّيّة، والدّيمقراطيّة من بين تجسيداتها، وكذلك مع شعار الكرامة الّذي يحيل إلى جودة الحياة.

أمّا الحُجة الوظيفية، وهي الأهم حسب اعتقادي، فتتطلب تحليلا أوسع لفك خيوط الترابط بين معطيات الحقوق والعدالة والحرّيّات والدّيمقراطيّة. سوف أعتمد على بعض التبسيط وتفادي الغرق كثيرا في تفاصيل الأبعاد

النّظريّة لأن المجال هنا لا يسمح بذلك، وبإمكان القارئ استعمال بعض الإحالات لتعميق النّظر وتوسيع الاطلاع. وليس أفضل في هذا الإطار من الانطلاق مباشرة من الموضوع الأساسيّ الّذي أتى بالتحولات السّياسيّة الكبرى الّتي تشهدها بلادنا منذ 14 جانفي 2011. والحديث هنا عن وضعيّة القلق الاجتماعيّ بمعناه الواسع، والّتي كانت سبب سفر فاطمة في قصتها، لكن تعامل معها مختلف من تطفل عليها كمجرد وسيلة للتقرب منها. لقد عبر سياق الثّورة عن هذا القلق عبر مفردتي الشغل والكرامة، كما تواصل التّعبير عنه بعد الثّورة سواء عبر الفعل الاحتجاجي المباشر، في الشارع مثلا، أو عبر الخيارات الانتخابية العقابية، مثلما حصل في رئاسيّات سنة 2019 ووصل حدّ القصوويّة بعد جويلية 2021. والقلق الاجتماعيّ هو في النّهاية إفراز لواقع انعدام العدالة الاجتماعيّة. فموضوع العدالة يطرح نفسه بقوّة لأنّه من بين الخلفيات المهمّة للتغيرات السّياسيّة كما يمثل إحدى المفاتيح الأساسيّة لإصلاح الوضع.

لم يرتبط موضوع العدالة الاجتماعيّة بالعصور الحديثة، بل تناولته الفلسفة اليونانية كما أغلب الثقافات الكبرى مثل الثقافة العربية الإسلامية عبر موضوع العدل والإنصاف كما تحدث فيهما ابن رشد مثلا وكان ميالا للمساواة بين المرأة والرجل بما يعطيها إمكانيّة إمامة الصلاة وحتّى الرئاسة. غير أنّ الطرح الحديث، أي الطرح المرتبط بالدولة الحديثة، الدّولة الوطنيّة، وفّر إطارا جديدا وهو المساواة وكذلك الفضاء العموميّ. وقد تحدث في ذلك إيمانويل كانط وجون جاك روسو في عقده الاجتماعيّ وكذلك كارل ماركس وآدم سميث، فقدموا تقريبا أهم الأسس النّظريّة لموضوع العدالة الاجتماعيّة، على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكريّة.

خلال القرن العشرين، استعاد جون راولز (John RAWLS) هذه الإشكالية وقدم «نظريّة العدالة الاجتماعيّة» في كتاب صدر في بداية السبعينات من القرن الماضي. وقد أضاف رجل الاقتصاد أمارتيا سان (Amartya SEN) الكثير إلى هذا المبحث، بعد نقده طرح جون راولز. ويهمّنا عمل هذين المفكريّن هنا باعتبار أهميّة المعطى الدّيمقراطيّ الحاضر بقوّة سواء كسياق موضوعي لطرح الموضوع أو كمُكوِّن أساسيّ من مكوّنات تصوّر العدالة الاجتماعيّة الممكنة. وقد يساهم ذلك في توسيع النّقاش العموميّ حول الموضوع في سياق التّأسيس التّونسيّ الّذي نعيشه.

حاول ج. راولز تقديم تصوّر لمجتمع العدالة في إطار من الدّيمقراطيّة. أي أنّه لم يطرح على نفسه دراسة أسباب التفاوت الاجتماعيّ ولا تقديم جملة من الإجراءات الّتي تحقق العدالة الاجتماعيّة. وربّما تتمثّل إضافته البارزة في محاولته تحويل الحرّيّة والمساواة من مبادئ مجرّدة إلى واقع ملموس يُعاشُ في المجتمع عبر علاقة تعاقدية بين أفراده. فالعدالة الاجتماعيّة كما يطرح راولز هي اتّفاق مجتمعي بين أفراد أحرار ومتساوين، حول جملة من المبادئ يتمّ وضعها في سياق تأسيسي متكافئ وعلني وتشارك فيه مختلف الفعاليات. إنّ الحرّيّة والمساواة متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما وهما أساس العدالة الاجتماعيّة. فالحرية ليست فقط شرط تحقيق العدالة، بل هي الضّمانة المطلقة لها عبر الحقوق ومن بينها حقّ التّعبير والحرّيّات السّياسيّة. فمجال بناء وتفعيل العدالة الاجتماعيّة، بالحرية وبالمساواة، هو المجتمع وليس الدّولة، ذلك أنّ التأطير القانوني وحده لا يكفي. وتتماشى هذه المقاربة نسبيا مع الحالة التّونسيّة الّتي مازالت في طور

التّأسيس الدّيمقراطيّ، حسب اعتقادي، كما يطبعها حضور قوي للمسألة الاجتماعيّة.

ترتكز مقاربة العدالة الاجتماعيّة لراولز على مبدأيْن مركزيّين: مبدأ الحرّيّة المتساوية للجميع (Égale liberté pour tous) ثمّ مبدأ الاختلاف (Principe de la différence) الّذي يسمح بوضع من اللاّ مساواة إذا كان يخدم مصلحة الجميع كما يخدم مصلحة من له أقل فرصا للاستفادة من المساواة. هكذا يكون الإنصاف (Équité) نتيجة للمساواة ومكمّلا لها في آن، وليس بديلا عنها كما يحاول البعض الترويج له في تونس. أمّا الموضوع الأساسيّ للعدالة الاجتماعيّة فيتمثل في جملة المنافع الاجتماعيّة الأوّليّة (Les biens sociaux de base) الّتي يرغب فيها أي شخص عقلاني مهما كانت الرّغبات الأخرى الّتي لديه. نجد على رأس هذه المنافع:

- الحرّيّات والحقوق الأساسيّة: هي ليست مجرّد حقوق تُضبط بالقانون، بل هي بمثابة مؤسسات اجتماعيّة تمكّن الفرد من تحديد خياراته ومن تنمية قدراته على تلبيتها. الحديث هنا ليس عن الحرّيّة بالمفرد، بل عن الحرّيّات الّتي تشكّل منظومة نجد على رأسها الحرّيّات السّياسيّة (حرّيّة المشاركة السّياسيّة، حرّيّة الضمير، حرّيّة التّعبير مع الحماية من كلّ أنواع الانتهاكات...). ولا يمكن المساس بهذه الحرّيّات مهما كان السّياق، وخاصّة بتعلّة تحقيق النّموّ الاقتصاديّ. من جهة ثانية لا يمكن الفصل بين الحرّيّات السّياسيّة والحرّيّات الفرديّة طالما أنّ هذه الأخيرة تعدّ مدخل الفرد للحرّيّات العامّة.

- حرّيّة التنقل وحريّة اختيار الاهتمامات والوظائف: فعلى البنية «الأساسيّة للمجتمع» أن توفر عدالة منصفة للفرص في التكوين وفي الوصول إلى الوظائف والمهن ويبقى الفارق هو الكفاءة. هكذا يمكن أن نَحُدَّ من إعادة إنتاج الوضعيات الاجتماعيّة جيلا بعد جيل من خلال توارث الفقر والتهميش مثلا.

- حقّ الوصول إلى وظائف السّلطة: وهو ما يمكِّن الأفراد مهما كانت وضعياتهم الاجتماعيّة وأصولهم من الوصول إلى مراكز القيادة في كلّ المجالات وعلى رأسها المجال السّياسيّ.

- الحقّ في الدخل والثروة: وهو مبدأ مهمّ لأنّه يُعتبر من بين تجسيدات التعاون الاجتماعيّ (La coopération sociale) كما يدخل في باب الحقوق.

- القواعد الاجتماعيّة لاعتبار الذّات: وتتمثّل في وعي الفرد بقيمته وفي قدرته على تحقيق طموحاته الاجتماعيّة حسب وسائله. يذكِّرُنا هذا بمطلبٍ مهمٍّ رفعته الثّورة في تونس وهو مطلب الكرامة مقابل «الحقرة» والوصم للفئات المهمّشة والضعيفة في المجتمع.

بغضّ النّظر عن نقد أمارتيا سان لأطروحة راولز، إلاّ أنّ إضافاته مهمة لمسألة العدالة الاجتماعيّة. فهو يعتبر أنّ الاتفاق المجتمعيّ حول جملة من المبادئ لا يعدّ كافيا لتحقيق العدالة. أي أنّ عدالة الإمكانات لا تكفي بدون وجود قدرة فعلية للفرد (Capabilité) على تحقيق ما يريده. لذلك يَنزل «سان» إلى أرض الواقع ومن هنا تأتي إضافته الأساسيّة من حيث المنهج. فهو يبحث عن مجتمع أقلّ تفاوتا اجتماعيّا عوض البحث عن

الشّكل المثالي للعدالة الاجتماعيّة الّذي يتمّ تطبيقه بشكل متجانس على مجموعة ما. فالصيغة المثاليّة الجماعيّة لا تأخذ بعين الاعتبار حرّيّة الشّخص في تصوّر طريقته لتلبية حاجياته بغض النّظر عن الصيغة الّتي يرتضيها آخرون يشبهونه. فعادة ما يكون اختيار الشّخص لطريقة تلبية حاجاته مبنيا على المقارنة سواء مع وضعيات أخرى أو مع ماضيه الشخصي أو طبيعة ثقافته. وهنا تأتي أهميّة توفر المعلومة لكل الأشخاص كي يتمكّنوا من الاختيار الذّاتي العقلي (Le choix raisonné). يحيلنا ذلك أيضا إلى موضوع الشفافية والحرّيّة والنّقاش المجتمعيّ في إطار الفضاء العموميّ لتغذية إمكانات تصوّر وسائل تلبية رغبات الأفراد. فمثل هذا النّقاش في الفضاء العموميّ هو القادر على تقريب الهوّة بين المصالح الذّاتيّة والمصالح العامّة. من بين النّقاط المهمّة أيضا في هذا التحليل، الاعتماد على مبدأ واجب المسؤوليّة في العدالة الاجتماعيّة وليس فقط مبدأ التعاون. أي أنّه من باب الواجب الاجتماعيّ لمن يتمتّع بموقع قوّة أو سلطة أن يساهم في تحسين وضع من هو أقل منه.

يحوِّل أمارتيا سان إذن النّقاش حول العدالة الاجتماعيّة إلى أرض الواقع، ويهتم خاصّة بالقدرة العمليّة للأفراد على الاستفادة من حرياتهم ومن مداخيلهم ومن حقوقهم. إذ يتمثّل الرهان في كيفيّة تحويل مختلف الحقوق إلى حرّيّة فرديّة للاختيار الفعلي لما يريده كلّ شخص. لذلك يعطي «سان» أهميّة كبيرة لمبدأ الحرمان النسبي (La privation relative) لدراسة الحاجات والقدرة الفعلية على تحقيقها. حيث يبحث صاحب جائزة نوبل للاقتصاد عن النوعية وليس عن المعطيات الكمية. إنّ مستوى النّموّ والدخل الفردي أو النّاتج الوطني الخام،

تعدُّ مجرّد وسائل وليست أهدافا في حدّ ذاتها، والأهمّ منها هو دراسة العراقيل الحقيقية للأفراد في واقعهم الاجتماعيّ ومدى القدرة الفعلية على تحقيق الحاجات. فالفرد هنا ليس مجرّد وعاء لاحتواء نموذج نظريّ متجانس للعدالة الاجتماعيّة، بل هو فاعل عبر الاختيار الحرّ والفعل الحر والمسؤول. وعوض المقاييس الكلاسيكية، يقترح «سان» مقاييس أخرى لتقييم وضع اللاّ عدالة مثل، الرّفاه المكتسب، وما اكتسبه الفرد باعتباره فاعلا، ومدى حريته للوصول إلى الرّفاه ثمّ مدى حرّيّة الفعل لديه. أي إنّنا هنا إزاء وضعيّة التنمية الشاملة وليس فقط إزاء سياق اقتصاديّ كلاسيكي كمي. ومن هنا يأتي الارتباط بين العدالة الاجتماعيّة وحقوق الإنسان والتنمية عموما. ففكرة العدالة الاجتماعيّة تنبني في النّهاية، حسب سان، على حقوق الإنسان في تنوعها وفي تداخلها وكذلك على الدّيمقراطيّة. حيث تعطي حقوق الإنسان بعدا أخلاقيا لفكرة العدالة كما تعطيها بعدا كونيا.

يؤكد سان على أنّ مقاومة الحيف الاجتماعيّ والتخفيف منه يتطلّب تطوير التفكير العامّ (Le raisonnement public) ومشاركة أوسع للأفراد في النّقاش العامّ (Le débat public). لذلك يقترح مفهوما أوسع للديمقراطية يشمل المشاركة السّياسيّة، والحوار والتفاعل العامّ. فالديمقراطية والحقوق السّياسيّة تعزز حقوقا أخرى، وبالتّالي تقلل من اللاّ عدالة، من خلال إعطاء صوت لمن لا صوت له من المهمّشين والفئات المُهَيمن عليها في المجتمع. لذلك، يعدُّ وجود صحافة حرّة ومستقلة ضروريا لتوسيع النّقاش العامّ، ليس فقط باعتبار دورها الإعلامي، بل أيضا لأنّها تحمي من لا حماية لهم في المجتمع بإعطائهم صوتا. إذ يُلاحظ مثلا، أنّ المجاعات تحصل

دائما في البلدان التّسلّطيّة، سواء في سياق استبداد داخليّ أو استعمار خارجيّ، ولا تحصل في السياقات الدّيمقراطيّة.

على أرضيّة دور الفضاء العامّ والنّقاش العامّ والحرّيّات، يلتقي أمارتيا سان، وكذلك راولز، مع أطروحات الفيلسوف يورغن هابرماس حول نقطتين أساسيتين هما دور الفعل الاتّصاليّ ثمّ أهميّة الدّيمقراطيّة المداولاتيّة (Démocratie délibérative). فقد حاول هابرماس تجاوز حالة الوهن الّتي بدأت تصيب الدّيمقراطيّة التّمثيليّة في شكلها الكلاسيكي والّتي من أهمّ أعراضها تراجع المشاركة في الانتخابات وابتعاد المواطنين عن السّياسة. تنطلق رؤيته من معطى أنّ «كلّ المواطنين في المجتمع يرغبون في الاستفادة من إمكانيّة منصفة لاستعمال حقوقهم الذّاتيّة لتغيير واقعهم اليومي كما يرونه صالحا». عندها، كما يرى هابرماس، يمكن أن يتحمّس المواطن للمشاركة السّياسيّة واستعمال حقوقه الدّيمقراطيّة، ليس فقط من باب مصالحه الذّاتيّة، بل كذلك من أجل الصالح العامّ. فليس على المواطنات والمواطنين انتظار دور الدّولة (السّلطة) لتغليب المصلحة العامّة، بل عليهم أن يفرضوا هذا الصالح العامّ عبر الفعل الاتّصاليّ في المجتمع، أي النّقاش العامّ، وكذلك عبر الدّيمقراطيّة المداولاتيّة الّتي تفضي إلى اقتراح حلول عمليّة ومشاريع قوانين تتمّ المصادقة عليها في مجلس تمثيلي. لكن علينا الإقرار في نفس الوقت بأنّ مقترح المداولاتيّة وتنشيط الفضاء العموميّ عبر النّقاش الكلاسيكي يواجه اليوم تحدّيا حقيقيّا وهو تحوّل الفضاء العموميّ الحقيقيّ إلى فضاء افتراضي عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ مع ما يحمله ذلك من مخاطر. خاصّة وأنّ فضاء التواصل الافتراضي يعدّ الفضاء المفضل للأفكار المعادية للديمقراطية، وبالتّالي للحقوق وللعدالة، مثل أفكار

التيارات الشعبويّة والتحريضيّة كما نلاحظه في تونس. هنا يأتي دور الدّولة في حماية الفضاء العموميّ بما فيه الافتراضيّ منه لأنّه يدخل ضمن حماية الحرّيّات والحقوق وضمن حماية التماسك المجتمعيّ وتضامنه. وعلينا نحن أيضا صناع الوعي، من النخب الحركية الفاعلة، طرح الموضوع وإيجاد حلول تشرك المواطن في بلورتها وذلك في إطار مجهود المجتمع لحماية نفسه ومواطنيه.

تفيدنا هذه المقاربة النّظريّة السّريعة من جهة أخرى، بالرّغم من تباين التوجّهات خاصّة بين أمارتيا سان وجون راولز، في مواجهة مزاعم إعادة التّأسيس أو التّأسيس الجديد الّتي بدأت تطرح نفسها منذ نهاية جويلية 2021. فالملاحظ، أنّه في سياق عادة «الاحتطاب الإيديولوجي»، تمّ السطو على الأسئلة الحقيقية الّتي طَرحها منظرو مسألة العدالة الاجتماعيّة والحرّيّات والدّيمقراطيّة، ليس لتعزيزها وتعزيز الحقوق وتقديم دواء يشفي من الجُرح، بل تمّ تطويع كلّ الأسئلة والمفاهيم والإشكالات الّتي صاحبت التفكير من داخل الحرّيّات والدّيمقراطيّة والحقوق لضربها من خارجها. ففكرة العدالة الاجتماعيّة والحقوق عند مختلف المفكرّين تتم من داخل عقل الحقوق من أجل تدعيمها وتوسيع فعلها. أمّا «تحيُّل إعادة التّأسيس» فينطلق من خارج الحقوق والدّيمقراطيّة والحرّيّة من أجل ضربها تحت غطاء النقد والمقاربة الجديدة. ومن بين أوجه هذا التحيّل الإيديولوجي، مواجهة مطلب المساواة بمبدأ العدل أو الإنصاف، والحال أنّ القاعدة هي المساواة، ثمّ تأتي إجراءات الإنصاف لتحقيق العدل. أيضا، يتمّ الترويج، على المستوى الرسمي أو من خلال طائفة «القُرّاء المفسرين»، بأنّ الدّيمقراطيّة التّمثيليّة انتهت وأن دور الأحزاب والقوى

الوسيطة انتهى. والحال أنّ إعادة التفكير في الدّيمقراطيّة يتمّ من داخلها وعلى قاعدة الحقوق والحرّيّات وخاصّة على قاعدة الدور المحوري للفضاء العامّ. في الواقع التّونسيّ ومنذ جويلية 2021 يتمّ خنق هذا الفضاء وتتم ملاحقة كلّ صوت معارض. يتمّ هذا التمشّي التسلّطي أيضا باسم إدماج الشّعب والحال أنّه يتمّ إقصاء الشّعب من السّياسة على أرض الواقع. كما يتمّ الحديث عن حقوق الشّعب والحال أنّه يُسلب من وسائل التّعبير عن حقوقه مقابل التّأسيس لحقوق غير متناهية للسّلطة وللقائم عليها.

قد يتساءل القارئ عن مدى واقعية هذا الطرح النّظريّ في الواقع التّونسيّ باعتباره تبَلوَر في سياقات أخرى غربية منها خاصّة، في حين أنّ الواقع التّونسيّ الثقافيّ والاجتماعيّ وطبيعة الدّولة تختلف عنه. أوّلا، أعتقد أنّ الموضوع يتعلّق بمسائل كونية تتجاوز الثقافات كما بينت ذلك. فأمارتيا سان، نقد أطروحة راولز من صلب فكر الأنوار وكذلك بالاعتماد على التّراث الهندي الثقافيّ والديني. ولنا، كما قلت، في الثقافة العربية الإسلامية بعض التجارب الّتي قد تساهم في التّأسيس، مثل أفكار ابن رشد والطاهر الحداد وأعمال هشام جعيّط. أمّا من وجهة نظر تاريخية، فقد أشرت إلى أنّ مسار تطوّر الدّولة الوطنيّة التّونسيّة وسياق ما بعد الثّورة الّذي هو منه، يسمحان بالعمل على التّأسيس المجتمعيّ لمسألة الحقوق والعدالة والحرّيّة والدّيمقراطيّة بما فيها تشكيل فضاء عمومي حيوي يسند البناء المؤسساتي والقانوني عبر النّقاش العامّ. رغم ذلك، أعتقد أنّه لا بدّ من الوعي في نفس الوقت بهشاشة الوضع في تونس. فنحن، كما سبق وأشرت، لم نعش تجربة ديمقراطية حقيقيّة إلى حدّ الآن كي نطوّر منها وحتّى كي ننتقدها ونبحث عن بديل لها كما يروِّج الخطاب القائم من نهاية

2021. لذلك يمكننا أن نعزّز الشّكل الكلاسيكي، أو ما يسمّى أيضا الليبرالي، للديمقراطية، أي المؤسساتي والقانوني، بتوسيع وسائل المشاركة الشعبية عبر النّقاش في الفضاء العموميّ وخاصّة المتاح منه اليوم وهو الإعلام مع أخذ دور التحولات التكنولوجية في هذا الميدان بعين الاعتبار. كما يمكننا أن نفكّر أيضا في صيغة توافقيّة بين مبدأ العقد الاجتماعيّ للعدالة الاجتماعيّة والرؤية التعددية الّتي تسمح للأفراد باختيار طرق تلبية حاجاتهم ضمن حريتهم في تصوّر وضعيّة الرفاه الّتي يرونها. فالعقد الاجتماعيّ يبقى مهما في مجتمعنا التّونسيّ الّذي ما زال يبحث عن التماسك الضامن للديمومة في إطار دولة مستقرة. حيث يحيل مبدأ العقد هنا على مبادئ الالتزام والمسؤوليّة والأخلاق والّتي كانت عملة نادرة منذ أكتوبر 2011.

يمكننا أيضا أن نوسّع مفهوم العدالة الاجتماعيّة بإخراجها من حيز الرّاهن الحصري، أي جيل الحاضر، واستحضار المدى البعيد أي الأجيال المقبلة. فمع عدالة الحاضر، يمكننا الحديث أيضا عن العدالة البين-جيليّة (Justice intergénérationnelle) وهي أيضا موضوع نقاش يقوده الاقتصاديّون والفلاسفة حول طبيعة هذه العدالة، هل تأخذ صبغة الحقوق لجيل لم يوجد بعد، أم هل تأخذ صبغة الواجب على الجيل الحاضر. لكن بغض النّظر عن هذا السّجال النّظريّ، وعلى أهميته، فسأكتفي بعرض بعض المبادئ العامّة الّتي تساعدنا في تونس على فتح حوار مجتمعي حول الموضوع، ذلك أنّ المجال هنا لا يسمح بأكثر توسع. وهذا النّقاش مهم في تونس على الأقل لسببين. أوّلا لأننا في مرحلة تأسيس تاريخي لمشروع مستقبلي يستحضر ضرورة موضوع الأجيال المقبلة

في إطار تصورنا لتونس المستقبل، تونس الغد. وهذا يدفعنا إلى الخروج من تلك العقلية الانتهازية الّتي تقول «أحييني اليوم واقتلني غدا» لأن حياة التونسيّين أضحت كلها غدًا دون حياة. ثانيا بسبب أهميّة معطى العدالة الاجتماعيّة في هذا المشروع وكي نتوق مستقبلا من جراح القلق الاجتماعيّ. أمّا المبادئ الأساسيّة الّتي يمكننا اعتمادها للتأسيس الأخلاقي لهذه العدالة، فتتمثل في مبدأيْ التبادلية، أو المعاملة بالمثل (Réciprocité) ثمّ احترام الحقوق الأساسيّة للأفراد في كونيّتها مهما كان موقعهم من الزمن. وتتمثّل التبادلية هنا في أنّ جيل الحاضر يكون قد استفاد بشكل آلي من إنجازات الأجيال الّتي سبقته وبالتّالي فعليه واجبات تجاه الأجيال المقبلة. كما أنّ احترام الحقوق الأساسيّة في واقعنا الحاضر يدفع ضمنا إلى سحبها على الأجيال المقبلة. وقد يتعزّز هذا التّأسيس الأخلاقي في تونس من خلال حرص كبير من الأولياء لضمان مستقبل آمن لأبنائهم. فيمَ يتمثّل هذا الإرث الّذي يجب تركه لِلخَلَف من الأجيال؟ يتمثّل هذا الإرث في أغلب مناشط حياة اليوم الّتي تؤمن حياتنا في الحاضر، والّتي على أساسها تسعى أجيال المستقبل إلى تطويرها. أي بيئة سياسيّة تترسّخ فيها الحرّيّات والحقوق، وبيئة اقتصاديّة تمثّل قاعدة لإنتاج الثروة، وبيئة اجتماعيّة تعتمد على عقد التضامن، وبيئة ثقافيّة ملائمة للإبداع الفكريّ والفني، ثمّ في النّهاية، بيئة طبيعية سليمة. فبصفة عامّة، تمثّل «أولوية الحاضر» المبدأ الأساسيّ الّذي تتأسّس عليه واجباتنا تجاه الأجيال المقبلة.

ضمن هذا التأطير النّظريّ العامّ، سأحاول تقديم رؤية لمشروع التجديد والإصلاح في تونس من أجل الخروج من تيه السفر وزيف الحاكمية

وتوفير الدّواء النّاجع للمسافرة. فوضوح المبادئ والقيم والتوجّهات من بين الضمانات الأساسيّة لوجاهة أي مشروع ولمصداقيته تجاه المواطنين. لأنّه يوفّر معايير لتقييم جملة المقترحات العمليّة والمواقف الّتي سوف تُطرح في إطار البرنامج، بما يسهل على المواطن تشكيل موقف منها. لكن الأهم من ذلك، أنّ وضوح الرؤية واستناد البرنامج على أسس نظريّة متينة وتوجهات واضحة، يُسهِّل إرساء عقد أخلاقي ورمزي بين المواطن ومشروع الإصلاح لما يوفره من شفافية ومن معايير للتقييم.

أمّا عن محتوى الإصلاح ذاته، فلو طُلب منِّي اختيار جملة تلخِّص توجهاته لقلت: إنّ الدّواء والطريق الأسلم هما في الاستثمار في الإنسان وتنميته. نعم الاستثمار في الإنسان، ذلك المواطن الّذي تدور حوله مختلف أوجه المناشط العامّة في البلاد والذي استغلته مختلف القوى كي تبني عليه سلطة حكمها «التشاركيّة» في البداية ثمّ الانفرادية في مرحلة ثانية. فالإصلاح السّياسيّ هو استثمار في الإنسان عبر منظومة الحرّيّة والحقوق المتساوية كبديل عن منظومة الحاكميّة. كما أنّ الاستثمار في خلق الثروة والمنافع هو تدعيم لقدرة المواطن على تحسين جودة الحياة. أمّا الاستثمار المباشر في الإنسان فيمكن اختزاله في شعار: جسم سليم وعقل أسلم. جسم سليم من حيث تحسين الخدمة الصحية والغذاء (الفلاحة) مع دور الرياضة (كنشاط للجميع) الوقائي. ثمّ عقل أسلم عبر التعليم والتكوين وكذلك عبر الثقافة والفن لما لهما من قدرة على المصالحة بين الفرد وذاته وفتح أفاق لاستكشاف الآخر وكلّ جديد ومختلف. كما يمكننا الحديث عن استثمار في بيئة الإنسان، سواء البيئة الاجتماعيّة، عبر تهيئة المناخ الاجتماعيّ لعلاقات متوازنة، متكافئة ومتينة، أو البيئة بمعناها

الإيكولوجي وما يتعلق بها من حماية للمحيط وانتقال طاقيّ وحتّى تقسيم الترابي. إنّ متانة مثل هذا البناء الدّاخليّ الّذي يتوجه نحو الاستثمار في الإنسان، تفتح الباب أمام الاستثمار في العلاقات الخارجية بناءً على مكاسب الداخل وما تقتضيه من مصلحة عامّة خارجية.

2- الاستثمار في المواطنة، الحرّيّات والحقوق

يدخل الاستثمار في الحقوق والحرّيّات ضمن الإصلاح السّياسيّ الّذي يعدّ المدخل الرئيس للإصلاح الشّامل. الهدف من ذلك تقديم تصوّر لـ«دولة القانون الدّيمقراطيّة»، كي نميزها عن مفهوم «دولة القانون». فهذا المفهوم الأخير لم يعد قادرا على استيعاب تشابك العناصر المتداخلة في حياة الشعوب، كما سبق أن رأينا، مثل تلازم مسألة الحرّيّات، والدّيمقراطيّة والحقوق والعدالة. ناهيك عن أنّه ابتعد عن وجاهة معناه كما أتى به عصر الأنوار ليتحوّل إلى مجرّد شعار في يد التّسلّط لضرب الخصوم بداعي التعدي على القانون، أي القانون الّذي وضعه المتسلط ذاته خارج أية مشاركة سياسيّة. دولة القانون الدّيمقراطيّة نُعرِّفها ضمن هدفها الأساسيّ وهو ضمان منظومتي الحرّيّات والحقوق من أجل عدالة منصفة تحقق التقدّم. إنّ سياق ما بعد الثّورة، يدفعنا إلى الذهاب أبعد من فكرة الإصلاح. فهو سياق للتأسيس تحققت فيه عديد المنجزات بالرّغم من إضاعة الفرص الّتي أتيحت منذ انتخابات أكتوبر 2011. فمن المهمّ تشكيل أرضيّة توافق سياسيّ حول شروط العمليّة السّياسيّة كي نتمكن من إرساء انتقال ديمقراطي سليم ومتوازن قادر على الوصول إلى الاستقرار الدّيمقراطيّ والعدالة، وذلك على قاعدة إنجازات الدّولة الوطنيّة ومكاسب الثّورة في مجال الحرّيّات والحقوق وما تفتحه من آفاق.

اليوم، وفي ظلّ تسارع نسق بناء حكم الشّخص المحرّض وتعدّد كبواته في الواقع جراء هلامية خياراته، يبقى تجاوز الوضع الّذي خلقه ما يسمّى بـ«مشروع 25 جويلية» (قوانين ومؤسّسات وشبكات) من أوكد المهام المطروحة. أوّلا وقبل كلّ شيء بسبب الفشل الذريع في معالجة مشاكل البلاد والمواطنات والمواطنين، وانقلابه على حقوقهم بما فيها الحقّ في العدالة، وثانيا بسبب طابعه الانقلابي على الحرّيّات وعلى المشروع الدّيمقراطيّ، ثمّ أخيرا والأهم، نظرا لما يمثله من خطر على الدّولة وعلى الوحدة الوطنيّة في ظلّ شرعية هشة. فسواء كانت الفترة «القيسيّة» فاعلة أم مجرّد أداة، فلا بدّ من تجاوز كلّ المنظومة القانونية والمؤسّساتية الّتي اعتمدت بعد جويلية 2021 لأنّها تعيق أيّة إمكانيّة للإصلاح، بل تقتل العمليّة السّياسيّة برمتها وتعيدنا إلى قديم قد ولّى. إنّ دستور سنة 2022، يهدف أكثر إلى بناء حكم الشّخص وليس إلى ضمان السير السّليم للدّولة وإلى استمراريّتها وليس إلى حلّ مشاكل تونس. كما أنّ الممارسة الأحاديّة للسّلطة أقصت المواطنين من الشّأن العامّ ومن السّياسة عموما ممّا انجر عنه إقصاء للمواطن من منظومة الحرّيّات والحقوق. لذلك أرى أنّ إمكانيّة العمل السّياسيّ السّليم والناجع ضمن الأطر الّتي وضعها قيس سعيّد تبقى مستحيلة. والحل هو في العودة إلى دستور 2014، عودة للنص وليس لوضع سياسيّ سابق، من أجل عقلنته، عبر تعزيز منظومتي الحرّيّات والحقوق ثمّ بإزالة الضبابية الّتي توحي بها بعض الفصول ثمّ باختيار النّظام السّياسيّ النّاجع.

فعلى عكس المقاربة الّتي سادت خلال الفترة التأسيسية 2012-2014، والّتي أعطت الأولويّة لإطاري الهويّة والنّظام السّياسيّ، نرى أنّ

الأهم من ذلك هو الضبط الدستوري لمنظومتي الحرّيّات والحقوق المتساوية. ذلك أنّ الغاية من الإصلاح السّياسيّ هي تركيز ديمقراطية ناجزة وفعالة في حياة المواطن اليومية في إطار من العدالة المُنْصِفة. أمّا النّظام السّياسيّ فيبقى وعاء هذه الأهداف ووسيلتها. في هذا الإطار، من المهمّ أن نوضّح أنّ الحرّيّات منظومة متكاملة لا يمكن وجود قسم منها دون الآخر. فالحرّيّات الجماعيّة وعلى رأسها الحرّيّات السّياسيّة لا يمكن أن تكون فاعلة بدون الحرّيّات الفرديّة الّتي توفر للفرد مجال تحقيق الذّات كما يراها في إطار من التعدد والتنوع ضمن مجتمع المواطنة. من جهة ثانية، نرى أنّه من الضّروريّ أيضا أن يذهب النص الدستوري في اتّجاه توضيح علاقة التكامل بين الحرّيّات والحقوق من أجل ضمان العدالة المنصفة. إذ لا فائدة ترجى من سرد قائمة الحرّيّات والحقوق في باب الأحكام العامّة معزولة بعضها عن بعض ودون نظرة وظيفية شاملة. وتعتبر هاتان المنظومتان الأساس للديمقراطية المستمرة عبر تواصل المداولات في فضاء عمومي حيويّ يصالح بين مصلحة الفرد والمصلحة الجماعيّة وبين الأقليّة والأغلبيّة الانتخابيّة. تمكّننا هذه الصيغة من تفادي ترهل الدّيمقراطيّة التّمثيليّة الحاليّة الّتي أضحت وكأنّها رهينة أليغارشيا سياسيّة محترفة في حين ابتعد المواطن. وكما يقول هابرماس، فإنّ كلّ المواطنين في المجتمع يرغبون في التّمتّع بإمكانات متساوية لاستعمال حقوقهم الفرديّة من أجل تغيير واقعهم اليومي إلى الوضع الّذي يرغبون فيه. في هذه الحالة، يمكن للمواطن أن يتحمّس لحقوقه الدّيمقراطيّة في بعدها العموميّ، أي ألاّ يستعملها فقط من أجل مصلحته الخاصّة. هكذا تتفاعل الاستقلالية الخاصة للفرد مع الاستقلالية العموميّة للدّولة وتُنمّي كلّ منهما الأخرى، لا أن تكون الواحدة على حساب الأخرى. وفي ضوء هذه المقاربة، يمكن أن نغيّر

شعار الجمهورية كي يصبح كالآتي: مساواة، حريات، حقوق. وهو شعار ينسجم أكثر مع تطوّر الدّولة الوطنيّة وتوجهها نحو المستقبل، نحو التقدّم بالحرّيّات وبالحقوق.

أمّا المستوى الثّاني لتنقيح دستور سنة 2014 فيكون باتّجاه اختيار نظام سياسيّ ديمقراطيّ متوازن، ضامن لمنظومتي الحرّيّات والحقوق، كما تتوضّح فيه المسؤوليّات وآليّات المراقبة والمحاسبة. الهدف من ذلك عقلنة هذا النّظام في علاقته بالواقع التّونسيّ وإرثه التاريخي وفي علاقته بالطموحات نحو العدالة. أقول ذلك لأنّي أعتقد أنّ طريقة طرح الموضوع بعد الثّورة في إطار المجلس التأسيسي لم تكن دائما موفقة. فتحت تأثير المقاربة القانونية الجافة، طُرح الموضوع على أنّه مسألة إجرائية يتوقف الحسم فيها على الخيار الأنجع نظريا بين هذا النموذج أو ذاك، البرلماني أو الرئاسي أو توليفة بينهما. لا ننسى أيضا أنّ النّظام السّياسيّ الّذي ورد في دستور سنة 2014 خضع إلى مناورة انتهازية من طرف حركة النهضة الّتي كانت تعي صعوبة وصول مرشح إسلامي للرئاسة فسعت إلى التّأسيس لنظام هجين يسمح لها دائما بهامش من المناورة والتأثير عبر البرلمان. لتجاوز هذه التراكمات من اللبس ومن الضبابية، سوف أتوقف قليلا هنا لتقديم بعض المعطيات النّظريّة الّتي قد تساعدنا على فهم هذا الجانب وتتيح لنا فهم خلفيات اختيار هذا النّموذج أو ذاك، أي النّظام الرئاسي والنّظام البرلماني والنظام المختلط.

يُنتخب الرئيس في النّظام الرئاسي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ليحكم في إطار واضح من الفصل بين السلطات. سلطة تنفيذية مستقلّة عن البرلمان، حيث يُعيِّن الرئيس حكومة مسؤولة أمامه ولا يمكن حلّها إلاّ من طرفه بغض النّظر عن مكوّنات البرلمان السّياسيّة، وسلطة تشريعية تهيمن

على العمل التشريعي، ثمّ سلطة قضائية مستقلّة تماما عن الاثنين. يمكن أن يكون للرئيس في هذا النّظام حقّ النقض على بعض التشريعات، كما يمكن للسّلطة التشريعية أن تراقب الحكومة عبر لجان التحقيق. نجد هذا النّظام بشكله المتكامل في الولايات المتّحدة وفي دول أمريكا اللاّتينية الّتي تأثرت بها. ومن بين النقد الموجه لهذا النّظام:

- تنازع الشرعيات بين سلطتين منتخبتين بشكل مباشر،
- تحديد مدة الحكم ممّا يعيق عمليات التعديل في حالة الأزمات أو الانسداد السّياسيّ،
- شخصنة الحكم على حساب المؤسّسات وما يمكن أن يفتحه من مخاطر التّسلّط،
- تركّز منطق أنّ من يكسب الانتخابات الرئاسيّة قد فاز بكلّ شيء وفي أحسن الحالات يتفاوض الرئيس مع الأحزاب الكبيرة فقط،
- غياب قابلية التفاوض وهي من أهم محركات الدّيمقراطيّة، كما أنّ إمكانيّة فوز بعض الوجوه غير المنتظرة (Outsiders) قد تمثّل خطرا على الدّيمقراطيّة.

أمّا في النّظام البرلماني فتستمد السّلطة التّنفيذيّة شرعيتها من البرلمان المنتخب بطريقة مباشرة. فهي مسؤولة أمام البرلمان وهو الّذي يراقبها ويمكنه إسقاطها. في المقابل عادة ما تكون للحكومة الأولوية على مستوى طرح القوانين كما يمكن أحيانا للرئيس حلّ البرلمان. إنّ إمكانيّة الحلّ (La dissolution) من الجهتين تعدّ من بين مظاهر توازن السلطات. ويرى الخبراء أنّ النّظام البرلماني بمثل هذه الخصائص، يفتح مجالا أوسع للعمل الدّيمقراطيّ عبر التفاوض، كما يتمتع بقابلية التأقلم مع تغير الأوضاع خلال

المدة النيابية لأنّه أكثر ليونة. في نفس الوقت يطرح النّظام البرلماني أحيانا مشكل عدم الاستقرار السّياسيّ الّذي قد ينتج عن تغير التحالفات وفقدان الحكومة للأغلبية البرلمانية. ومن شأن ذلك أن يؤثر سلبا على باقي مجالات الشّأن العامّ وخاصّة منها المجال الاقتصاديّ كما نلاحظه في إيطاليا.

مقابل هذين النظامين السياسيين، الرئاسي والبرلماني، وجدت بعض البلدان الأخرى ضالتها في النّظام المختلط الّذي يجمع بين بعض خصائص الاثنين. حيث نجد فيه ملامح النّظام الرئاسي من خلال الانتخاب المباشر للرئيس الّذي يختار ويعزل الحكومة إذا كانت له أغلبية مريحة في المجلس النيابي. كما نجد فيه ملامح النّظام البرلماني حيث يكون رئيس الحكومة سلطة غير تابعة لرئاسة الجمهورية، ويُراقب من طرف البرلمان الّذي يمكنه حلّ الحكومة. على هذا النحو يبقى استقرار العمل الحكومي رهين مدى التوافق بين رئيس الجمهورية والأغلبية البرلمانية. وإذا فقد الرئيس الأغلبية النيابية، يمكن لهذا النّظام المختلط أن يتحوّل في عمله إلى الشّكل القريب من النّظام البرلماني في إطار التعايش. لكن في كلّ الحالات، يكون رئيس الحكومة تحت مراقبة رئيس الدّولة وكذلك البرلمان.

مقارنة مع هذه النماذج النّظريّة، يمكن القول بأنّ النّظام السّياسيّ الّذي اعتمدته تونس في دستور 2014، هو نظام برلماني معدل. أي أدخلت عليه بعض سمات النّظام الرئاسي لكن دون أن تمسّ من جوهره. وهو ربّما ما يفسر بعض حالات الانسداد الّتي صاحبت تطبيقه. لكن يبقى المشكل الأساسيّ في تجربة العمل بدستور سنة 2014 هو طبيعة الأحزاب الّتي طبقته وطبيعة الرهانات الّتي وضعتها لنفسها، لأنّها سعت أكثر للانفراد

بالحكم والسيطرة على جهاز الدّولة دون اكتراث بالنص الدستوري. فكما سبق ن أشرت، حوّلت حركة النهضة وظيفة رئاسة المجلس التقنية إلى مؤسسة حكم منافسة دون سند دستوري. أمّا دستور سنة 2022، أي دستور قيس سعيّد، فهو نموذج للنّظام الرئاسوي بامتياز ولا تنطبق عليه أي من خصائص النماذج النّظريّة لأنظمة الحكم في السياقات الدّيمقراطيّة ولا حتّى في سياقات التّسلّط الفردي. فهو ينسف أهم المبادئ الّتي قامت عليها فلسفة الدساتير أي توازن السلطات والتفريق بينها وعدم شخصنة الحكم والمؤسّسات. وهذا طبيعي لأنّه لم يكتب بعقل دستوري، بل بعقل المحرّض. أكثر من ذلك، نلاحظ أنّ قيس سعيّد قد تجاوز الدستور الّذي وضعه هو بنفسه عبر رفضه تشكيل كتل في مجلس النواب أو عبر التأخير في وضع المحكمة الدستورية. إنّ خط النّظام السّياسيّ في أي دستور غير ضامن وحده لحسن تفعيله، ولا هو ضامن للاستقرار السّياسيّ، لأنّه يبقى رهين طبيعة الفاعلين السياسيين ومدى إيمانهم بعمق الدّولة وبعمق المبدأ الدّيمقراطيّ خاصّة في سياقات الهشاشة الدّيمقراطيّة. وقد رأينا كيف ساهم حزب العدالة والتنمية التركي مثلا بزعامة رجب طيب أردوغان في الانتقال بتركيا من نظام برلماني تعددي إلى نظام رئاسويّ تسلّطيّ.

من جهة أخرى، تُحتم علينا عمليّة اختيار النّظام السّياسيّ لتونس استحضار عامل قلة نضج التجربة الحزبية وتداخل الثقافات السّياسيّة الحديثة مع ثقافات ما قبل الدّولة. إذ يتطلّب استقرار النّظام البرلماني مثلا حدا ما من نضج العمل الحزبيّ يبقى غائبا عن الحياة السّياسيّة التّونسيّة. كما يتطلّب هذا النّظام تراكم العمل السّياسيّ في عدد محدود من الأحزاب، في حين تعرف تونس تضخما للظاهرة الحزبية مع قصر عمر الأحزاب. في

جانب آخر، ومن أجل ترسيخ التقاليد الدّيمقراطيّة، لا بدّ من القطع مع اختزال جزء كبير من الرأي العامّ للحياة السّياسيّة في شخص الفرد الحاكم كما كان في العهود السابقة. إذ تثبت تجربة قيس سعيّد مدى خطورة النّظام الرئاسي في مثل هذا الظرف الانتقالي على التّوجّه الدّيمقراطيّ. وربّما يزداد خطر النّظام الرئاسي على الدّيمقراطيّة في السّياق العالمي الحالي الّذي يتميز بتزايد المدّ الشعبوي المعتمد على الزعامة وعلى شخصنة الحكم.

يُعدّ المسار التاريخي لتشكل الدّولة من النّقاط الأخرى الّتي تمّ إهمالها في النّقاش حول اختيار النّظام السّياسيّ الأفضل لتونس، وحتّى في الدّراسات الأكاديمية عموما. ففي عديد الحالات، توجد علاقة وثيقة بين مسار تشكّل الدّولة والنظام السّياسيّ. إنّ تقاليد النّظام البرلماني في بريطانيا وكذلك في ألمانيا وفي إيطاليا مرتبطة بالمسار الفدرالي لتشكل الدّولة الوطنيّة هناك. في المقابل، وإذا استثنينا حالة الولايات المتّحدة الّتي نشأ فيها النّظام الرئاسي مبكرا وفي ظروف هجرية خاصّة، نرى أنّ أغلب الدّول الّتي تعتمد النّظام الرئاسي ارتبطت بمسار تاريخي محكوم بشدة المركزة السّياسيّة مثل دول أمريكا اللاّتينية وكذلك فرنسا خلال القرن العشرين وخاصّة بعد 1962. ربّما تكون وضعيّة تونس شبيهة بهذه الحالات الأخيرة حيث تشكّل المجال الترابي التّونسيّ ومسار بناء الدّولة حول مركزية الحكم في فضاء جغرافي محدود تحكمه الحاضرة تونس. أي ربّما يكون لحضور الصبغة الرئاسية في النّظام السّياسيّ المنشود شيء من الوجاهة من وجهة نظر تاريخية دون أن يعني ذلك بالضّرورة تبني هذا النموذج في كليته.

في النّهاية، وبالنظر لجملة هذه المعطيات، نرى أنّ النّظام السّياسيّ الأفضل اليوم لتونس، وكي نخرج من هوس الحاكمية، ربّما يكون النّظام

المختلط الّذي يحقق توازنا على مستوى السلطات مع الفصل الواضح بينها، كما يحقق سلطة قضائية مستقلّة فعلا وقضاءً ناجزا ويتضمن خاصّة جملة الحرّيّات والحقوق كما سبق وقدمتها. فهو يتلاءم مع وضعنا الانتقالي الّذي تتهدده محاولات العودة إلى الحكم الأحادي كما أنّ الصبغة الرئاسية فيه قد تمثّل ضمانة للاستقرار أمام هشاشة وتشتت المشهد الحزبيّ بالإضافة إلى تماهيه مع الخصوصية التاريخية لمسار تشكّل الدّولة ومع وجود خطر ثقافات ما قبل الدّولة. غير أنّ اختيار مثل هذا النّظام ومهما كان وضوح صياغته واكتمالها في النص الدستوري، يبقى غير كاف لضمان الاستقرار السّياسيّ الدّيمقراطيّ، أي لضمان منظومتي الحرّيّات والحقوق. لذلك لا بدّ من إسناده بميثاق ديمقراطي يُعَدُّ عهدا بين الفاعلين في المجتمع السّياسيّ يوضّح كلّ المسائل الخلافية، كما يرسي أخلاقيات جديدة من أجل عقلنة الحياة السّياسيّة ومن أجل ترسيخ سرديّة مشتركة حول أسس العيش المشترك بما فيها الدّولة الأمة والدّيمقراطيّة والحرّيّة والحقوق والثّورة.

إنّ نجاعة أي نظام سياسيّ في البناء الدّيمقراطيّ تتوقّف على فاعليّة وجودة النّظام الانتخابي، كما تتوقّف على طبيعة انتظارات الناخبين وكذلك على مدى فاعليّة المنظومة الحزبيّة ودور باقي النخب والهياكل الوسيطة كي نعطي للبعد التداولي حظه. لذلك يجب تجاوز القانون الانتخابي القديم الّذي تمّ وضعه فقط للمجلس التأسيسي كما يجب تجاوز قانون الانتخابات القاعدية لما فيها من خطر على الدّولة وعلى الدّيمقراطيّة. ربّما يكون المثال الأنجع لتونس هو الانتخابات على الأفراد على دورتين. ويكون للأحزاب فيها دور فاعل لأن الأحزاب هي الوسيلة الأساسيّة لكل ديمقراطية لما توفره من شفافية ومن استمرارية للعمل ومن وضوح فكريّ. لذلك لا بدّ من تغيير

قانون الأحزاب والجمعيات باتجاه تحسين عملها من ناحية ثمّ لتسهيل الشفافية والمراقبة من جهة ثانية. فلا يمكن إنجاز ديمقراطية مستقرّة دون فاعلية لقوانين الرقابة كي نتفادى حالة التسيب الّتي تسود منذ أكتوبر 2011. وهنا يكون إصلاح المنظومة القضائية من باب الأولويات. فلا ضمانة لأي ديمقراطية خارج قضاء مستقلّ، نزيه وناجز. غير أنّ القضاء التّونسيّ يعاني من صعوبات هيكلية وأخرى وظيفية يمكن تلخيصها في النّقاط التّالية:

- الضغط السّياسيّ على القضاة منذ سنة 2012 والذي وصل إلى حدّ التبعية المطلقة للقضاء للسّلطة التّنفيذيّة مع قيس سعيّد. بل وصل الأمر حدّ إلغاء وساطة القانون بحكم توجيه السّلطة التّنفيذيّة للتهم وفرض الإيقاف قبل المحاكمة أحيانا خاصّة لمن خالف رأي الحاكم.
- سوء حال المحاكم ونقص التجهيز.
- قلة الموارد البشرية.
- غياب الاستقلالية المالية، وقد تعمّق هذا إلى تبعية تامة بعد التحويرات الّتي أدخلها قيس سعيّد خاصّة على المجلس الأعلى للقضاء.
- بطء عمليات التقاضي بسبب قلة التجهيزات والموارد البشرية وكذلك التلاعب بالملفات.
- تأخر مجلة الإجراءات الجزائية وتعقدها ممّا يغرق التقاضي في المسائل الإجرائيّة.
- تخلّف المنظومة القانونية في بعض المجالات مثل مسألة الشيكات والطلاق ممّا يزيد في الضغط على المحاكم.

- تعقّد الإجراءات القضائية ممّا يطيل في مدة التقاضي ويزيد في تكلفته مع ما يصاحب ذلك من انعدام العدالة في الحماية القضائية.
- غياب الرقمنة بالرّغم أنّ أولى المحاولات بدأت سنة 2017.
- نقص عدد القضاة وانحسار التخصص منذ مرحلة التكوين.

من خلال هذا الرصد، يمكن اقتراح بعض الحلول الّتي ورد الكثير منها في مقترحات جهات متخصصة (جامعيّين، نشطاء في المجتمع المدني...) كانت قد اشتغلت على هذا الملف وقدمت حلولا معقولة، لكنها اصطدمت كلها بغياب الإرادة السّياسيّة. من بين هذه الحلول:

- إلغاء كلّ القرارات المتعلقة بالقضاء الّتي اتخذها قيس سعيّد لأنّها في النّهاية تنفي القضاء ذاته.
- تحسين البنية التحتية إمّا بإعادة تهيئة المقرات الموجودة أو ببناء محاكم جديدة.
- تعميم الرقمنة على مستوى إجراءات التقاضي وعلى مستوى الأرشفة.
- إحداث مؤسّسة وكالة الحرّيّات والحقوق والّتي تنظر في قضايا المواطنات والمواطنين فيما يتعلّق بالحرمان من الحرّيّات ومن الحقوق.
- إدراج التخصص في مجال تكوين القضاة.
- إدراج التخصص في مستوى تركيبة القضاة في المحاكم.
- إصلاح المنظومة القانونية (مسألة الشيكات، إدراج الطلاق بالتراضي دون تقاض) وخاصّة على مستوى الإجراءات الجزائية

وذلك باتجاه التبسيط والأقلمة مع مواثيق حقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

- إصلاح هيكلي يضمن الاستقلالية الفعلية للسّلطة القضائية ماليا وإداريا وعلى مستوى تتبع المسار المهني للقضاة.
- مراجعة نظام التكوين منذ الجامعة وعلى مستوى المعهد الأعلى للقضاء وذلك بإدراج التخصص المهني. ومن المهم كذلك إدراج العلوم الاجتماعيّة المعمقة في التكوين الحقوقي والقضائي مع زيادة ضواربها لتمكين القضاة من وسائل معرفية لفهم المجتمع. فقضاتنا يعرفون الدّولة أكثر في بعدها القانوني وليس باعتبارها تشكلا تاريخيا وبناءً مستمرا. كما أنّ فهمهم للمجتمع يبقى رهين الرؤية القانونية لأفراد مرتبطين فقط بجملة من الحقوق والواجبات ممّا ولّد نوعا من المحافظة لدى خريجي كلياتنا.
- إعادة النّظر في كيفيّة تعيين وعمل المجلس الأعلى للقضاء باتجاه ضمان التنوع والشفافية وخاصّة الاستقلالية.

تستوجب طبيعة الأزمة السّياسيّة الّتي مازالت قائمة منذ الثّورة وطبيعة الفاعلين فيها، بالإضافة إلى الترابط الوثيق بين الحرّيّات والدّيمقراطيّة والحقوق، وكذلك المخاطر الّتي تتهدد عمليّة البناء المواطنيّ، إنجاز ميثاق ديمقراطي يكون بمثابة الإطار المرجعي لكلّ الفاعلين في المجتمع السّياسيّ كي نضمن «ديمقراطية مستمرّة» (Une démocratie continue) متوازنة ودائمة تضمن الحرّيّات والحقوق والعدالة وكذلك الانخراط المستمر للمواطن في الشّأن العامّ. فمن المهم التوقي من كلّ التوجّهات الّتي تهدّد البناء المواطنيّ الدّيمقراطيّ مثل ثقافات ما قبل الدّولة والشعبويّات (الهوويّة

والاحتجاجيّة) والتحريض التسلّطي. ويجب على هذا الميثاق أن يستلهم من التجارب الأخرى في العالم كما يجب أن ينخرط في إشكالات الخصوصية الثقافيّة والتاريخية لمجتمعنا. في هذا الإطار، يمكن التفكير في النّقاط التّالية لإثراء هذا الميثاق كي نضمن ترسيخ الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة العقلانيّة:

- لا يوجد بناء ديمقراطي ممكن خارج دولة مدنيّة تفصل السّياسيّ عن الديني (في بعده المعياري).
- تُبنى الوطنيّة على المواطنة وليس على حسابها. فلا وجود لوطن حرّ إذا لم يكن مواطنوه أحرارا فيه.
- تعتبر الدّولة الأمة هي الإطار الوحيد لوجود أو ممارسة الدّيمقراطيّة على الصعيد الوطني.
- تمثّل الدّيمقراطيّة المنشودة فيما أصبح يعرف بالديمقراطية التّمثيليّة. أي الدّيمقراطيّة الّتي تعتمد على الأحزاب وعلى دور النخب والقوى الوسيطة وذلك في إطار من حرّيّة التّعبير والتنظّم وفي ظلّ استقلال القضاء وتوازن السلطات. فلا خيار اليوم سوى الحكم إمّا بالديمقراطية أو الحكم بالقوة.
- إنّ الدّيمقراطيّة عمليّة متواصلة ويومية ولا تقتصر فقط على المواعيد الانتخابية. إذ يعتبر النّقاش العامّ المتواصل عبر عديد الطرق بما فيها المداولات الشعبية والإعلامية، وسيلة مهمة لتواصل انخراط المواطنين في الشّأن السّياسيّ واستمرارية الممارسة الدّيمقراطيّة. كما يعدّ الحوار السّياسيّ بين الفاعلين المباشرين للشّأن السّياسيّ سواء داخل البرلمان أو خارجه من بين الوسائل المهمّة للمحافظة على

حيوية الدّيمقراطيّة في الحياة اليومية وللمحافظة على وجاهتها وجديتها.

- تعتمد الدّيمقراطيّة على الانخراط المستمر للمواطنة والمواطن في الشّأن العامّ. ويتوقف ذلك على مدى التوفيق بين المصلحة الفرديّة للأفراد والمصلحة العامّة للمجتمع وللدولة.
- تتمحور العمليّة السّياسيّة في السّياق الدّيمقراطيّ حول خدمة الشّأن العامّ وعلى رأسه مسألة العدالة الاجتماعيّة لأنّها الضامن لوحدة المجتمع. ويحكم هذه العمليّة منطق التصرف في اختلاف وجهات النّظر حول تسيير هذا الشّأن العامّ بين الفاعلين السياسيين المباشرين (أحزاب، مواطنين، منظّمات...).
- إنّ غاية الدّيمقراطيّة النهائية هي تلبية حاجات المواطنين والدّولة. حاجات المواطنين في حياة ذات جودة وضامنة للمستقبل في إطار من العدالة الاجتماعيّة. ثمّ حاجة الدّولة كإطار فاعل، قوي ومستمر وفي تواصل مع المواطنين. لذلك لا فصل بين الدّيمقراطيّة والحرّيّة والعدالة الاجتماعيّة. إذ تعتبر الحرّيّة هي المدخل الأساسيّ للديمقراطية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعيّة عبر مقاومة كلّ أشكال الميز ولضمان الحقوق مثل حقّ العمل النقابي وعبر تحرير طاقات البلاد في بعث المشاريع.
- تنبني الدّيمقراطيّة على منظومة الحرّيّات، باعتبارها إحدى المنافع الأساسيّة، وعلى رأسها الحرّيّات السّياسيّة. وتعدّ الحرّيّات الفرديّة مدخلا أساسيا للحرّيّات وكذلك لمنظومة الحقوق.

- تعتبر الدّيمقراطيّة هي النّظام الأنجع للحصول على الحقوق ولتحقيقها. وهي نظام سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ وثقافيّ يرتكز على احترام الذّات البشرية، وعلى احترام حقوقها وواجباتها غير القابلة للتجزئة.
- تتطلب الدّيمقراطيّة المساواة التامة بين المواطنات والمواطنين وذلك على قاعدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق المنبثقة عنه.
- تحويل الدّيمقراطيّة ومبادئها إلى ثقافة مواطنيّة عليا عبر التعليم وكذلك عبر الإعلام وخاصّة العموميّ منه.
- تستوجب الدّيمقراطيّة، بشكل تعارضي، تسييس المجتمع من أجل ضمان انخراطه في الدّيمقراطيّة وفي النّقاش العموميّ عبر المداولات في الفضاء العموميّ، ثمّ عدم تسييس الإدارة كي نضمن النّجاعة بعيدا عن تأثيرات الرهانات الحزبية. فالتعيين في الوظائف الإداريّة يتمّ بالأساس على قاعدة الكفاءة مهما كان التّوجّه الحزبيّ.
- تتطلب الدّيمقراطيّة حدّا من النزاهة من طرف الفاعلين السياسيين. إذ تعتمد على وضوح التوجّهات الفكريّة العامّة للأحزاب وللأفراد كما تعتمد على البرامج وعلى التجديد. فالانخراط في العمل السّياسيّ الدّيمقراطيّ يتطلّب حدّا من التمكن من هذه العناصر. هكذا يكون الفاعل من النخب السّياسيّة مثالا وقدوة كي يساهم في بناء وعي مواطني حقيقي يحافظ على الدّولة وعلى الدّيمقراطيّة.
- تتمّ العمليّة الانتخابية وفقا للمعايير الدولية لضمان النزاهة والشفافية والشرعية.
- احترام الفصل بين السّلطات وعلى رأسها السّلطة القضائية المستقلة واحترام قراراتها.

- لا تتوقف الدّيمقراطيّة فقط على الأجيال الحالية، بل تضمن للأجيال القادمة دولة متماسكة ومالية عمومية متوازنة وبيئة سليمة وخاصّة تواصل مبادئ الحرّيّة والعدالة والتضامن.

تَطرح مثل هذه المقاربة للاستثمار في الحرّيّات وفي الحقوق، كمدخل للتجديد السّياسيّ وللإصلاح، الدور الحيوي للمعلومة وللإعلام. ففي مغامرة بناء مجتمع الحرّيّة والحقوق، تُعَدُّ المعلومة العَصَب الحقيقيّ للمعركة. ويمثّل الإعلام إحدى الفضاءات الأساسيّة لتجسيد الحرّيّات خاصّة منها الحرّيّات السّياسيّة وعلى رأسها حرّيّة التّعبير وحرية الضمير. يُعْطِي الإعلام كذلك فرصة لتنوع الآراء وهو من بين الشروط الأساسيّة للعدالة الاجتماعيّة الّتي تتحقق ضمن خيارات متعددة. إذ تتطلب هذه العدالة اطلاع المواطن على الواقع في تنوعه وعلى الإمكانات المتاحة فيه كي يتيسر له تصوّر وضعيّة الرفاه الّتي يريدها وكذلك اختيار الوسائل الّتي تمكنه من ذلك. يعطي الإعلام أيضا صوتا لمن لا صوت له من المهمّشين عن فضاء الحرّيّات والحقوق، كحال فاطمة، كي يتمكنوا من التّعبير بحرية عن حقوقهم وعن أمانيهم في كريم العيش. ومن هنا يأتي دور الإعلام في الفضاء العموميّ. فهو ليس فقط فضاء للتعبير عن الحرّيّات وعن الحقوق، بل هو أيضا وسيلتهما والضمانة الأساسيّة لهما. إنّ الإعلام في النّهاية وسيلة مهمة من وسائل العدالة الاجتماعيّة المؤسّسة على الحرّيّة وعلى شفافية توزيع المعلومة وعلى الحقوق. وهو أيضا، عبر مكانته في الفضاء العموميّ، وسيلة للديمقراطية المتواصلة في صيغتها المداولاتيّة. وبشكل غير مباشر يساهم الإعلام النوعي في تفكيك الشّخصيّة التّسلّطيّة كمعطى اجتماعيّ

وفي تحصين الوعي العامّ من خطر الانسياق وراء الخطابات القصوويّة مثل الإرهاب والتحريض المعادي للحرّيّات.

في نفس الوقت، لا بدّ من الوعي بحجم التحدّيات الّتي تطرحها التحولات التكنولوجية للعشريّات الأخيرة سواء على مستوى طبيعة النّقاش العامّ أو على مستوى فضائه، أي الفضاء العامّ. وقد انتبه هابرماس بدوره إلى جملة هذه المخاطر وتحدث عنها في مؤلّف صغير حول «الفضاء العامّ والدّيمقراطيّة المداولاتيّة: نقطة تحوّل». هي تحديات حقيقيّة تهدّد ممارسة الحرّيّات والحقوق عبر الفعل الاتّصاليّ، كما تهدّد الفضاء العامّ في وجوده. إذ لم تعد صناعة المعلومة ولا تداولها حكرا على وسائل الإعلام التقليدية فقط من صحف ومن إذاعات وتلفزيون. فقد بدأت تفقد بريقها أمام منصات التواصل الاجتماعيّ المختلفة وخاصّة منها فيسبوك وإيكس (تويتر سابقا) وحتّى المواقع الإخبارية ذاتها بدأت تتراجع. بات بإمكان أي كان أن ينتج ما يريد وينشره من ركن في بيته باستعمال هاتفه الذكي. فكأن أحد الفاعلين الأساسيين في الفعل الاتّصاليّ قد تمّ تحييده، أو على الأقل يواجه منافسة شرسة، وهو الصحفي والصحافة، وكأن هذه المنصات أصبحت تلعب دور الفضاء العامّ الموازي. الأخطر من ذلك أنّ هذه المنصّات هي شركات رأسماليّة تبحث بالأساس عن الرّبح وتأتي أرباحها من الإعلانات ومن بيع المعطيات الشّخصيّة للشركات لأهداف تسويقية. يزداد الخطر باستعمال الخوارزميات لتوجيه المستعملين وكذلك لتوجيه الإشهار. فالحرية وتداول المعلومة النوعية هنا هي مسألة ثانوية. وهذا يحيلنا إلى الخطر الآخر لهذه المنصات والمتمثل في الأخبار الزائفة (Fake news) وكذلك في حملات التضليل. وقد تأكد دور هذا المنحى في

أعرق الديمقراطيّات مثل الولايات المتّحدة من خلال مساندة إيلون ماسك ومنصّته إيكس لدونالد ترامب وكذلك الشّأن للملياردير جيف ياس المساهم في منصّة تيك توك. إنّ الوضع يتطوّر وكأن الرأسمالية التكنولوجية تتوجه نحو استعادة النموذج البدائي لرأسمالية القرن التاسع عشر، أي رأسمالية الثّورة الصناعية، الّتي كانت مبنية فقط على النجاح الاقتصاديّ على حساب الحرّيّات والحقوق وبالتّالي على حساب الدّيمقراطيّة والعدالة. لهذا السبب ترفع هذه القوى شعارات مثل الحرّيّة المطلقة في الفضاء الإعلامي ليس لمزيد تعميق الحرّيّات، بل خاصّة لتحييد دور السلطات التعديليّة وخاصّة منها سلطة الدّولة. وقد لاحظنا نفس هذا التّوجّه لدى حركة النهضة ولدى حزب قلب تونس في علاقته بالهايكا. الخطير في الحالة التّونسيّة مع قيس سعيّد أنّه يسعى لضرب دور الدّولة التعديليّ ذاته من خلال حلّ الهايكا ومن خلال السيطرة المباشرة على الإعلام العموميّ.

كيف التصرف في ظلّ هذه المخاطر المحدقة بالحرّيّات وبالفضاء العموميّ؟ صحيح إنّ انعكاسات التحولات التكنولوجية في الإعلام وبروز منصّات التواصل الاجتماعيّ تمثّل تهديدا كما سبق أن أشرت. لكن المتابعة الدقيقة لهذه التغيّرات تكشف عن إمكانات مهمّة لحماية الإعلام النوعيّ ولضمان حيويّة الفعل الاتّصاليّ في الفضاء العامّ. فقد لاحظ هابرماس من خلال متابعة دراسة أوروبية أنّ الانعكاسات الأكثر سلبية كانت على الصحافة الورقية ونسبيا على الراديو وعلى التلفزة. كما بقيت نشرات الأخبار في قنوات الإعلام العموميّ تحظى بنسبة مشاهدة عالية وبنسبة ثقة جيّدة. أنّه تقريبا نفس التّوجّه الّذي لاحظناه في تونس منذ

2011 إلى حدود سنة 2022 عندما بدأ وجه التّسلّط يتأكّد. كما تدلّ الإحصائيات أيضا أنّ العديد من البرامج السّياسيّة كانت تحظى بثقة المستمعين والمشاهدين في القنوات الخاصة قبل أن تتعرض لهرسلة من قبل السلطات التّنفيذيّة منذ فيفري 2023 ويؤدي الوضع إلى الانهيار الإعلام تماما كما يرى الصادق الحمامي. على أساس هذه الملاحظات يمكن القول إنّ الحلّ يتمثّل في تنمية الإعلام النوعي وكذلك في نجاعة التعديل الذّاتي منه والخارجي. وهنا يبرز دور الإعلام العموميّ كقاطرة في الحفاظ على الفضاء العامّ وكمحرك للنقاش العامّ في إطار الدّيمقراطيّة المتواصلة. هذا فضلا عن كونه مرجعا للمواطنين لتفادي تأثير المعلومات الخاطئة والحملات الموجهة. ويلعب الإعلام الخاص بدوره نفس هذا الدور من خلال حرصه على النوعية واعتماده على التعديل الذّاتي. أمّا الإشراف التعديليّ العامّ فيجب أن يبقى في يد الدّولة عن طريق هيئة مستقلّة كما تمّ إقراره منذ 2011. غير أنّ مثل هذه الإصلاحات تبقى رهينة إعادة النّظر في مشكل تمويل المؤسّسات الإعلامية وخاصّة منه التمويل عبر الاستشهار الّذي جعل من المستشهرين المتحكمين الحقيقيين في البرمجة وليس الصحفيون.

3- الاستثمار في إنتاج القيمات: الرهان على اقتصاد تصديري حديث ومتنوع

أ- المبادئ العامّة

يبقى الاقتصاد، أي إنتاج الثروة وإعادة إنتاجها، حجر الأساس لقيام الدّول ونهضة الشعوب. فعليه تتوقف أبسط مظاهر الحياة اليومية للمواطن وعليه يتوقف مستوى الرفاه العامّ في البلاد. لكن هذا النّشاط غير مستقلّ بذاته، إذ يدخل إصلاحه ضمن تصوّر شامل لتوجهات البلاد وجملة المبادئ العامّة الّتي تتأسّس عليها الحلول المقترحة. ومن أولى هذه المبادئ أنّ غاية النّموّ الاقتصاديّ، ليس فقط تحقيق الأرقام في إطار نظرة كمية ضيقة، بل تبقى الغاية الأساسيّة رفاه المواطن وتحقيق المناعة الوطنيّة وكذلك حماية الأجيال والموارد، كلّ ذلك في إطار دولة عادلة وناجعة وفي إطار محيط سليم. فالمناعة الاقتصاديّة اليوم تمثّل أهم عنصر من عناصر السيادة الوطنيّة. ويدفعنا هذا المعطى إلى الأخذ بعين الاعتبار جانب النّجاعة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديّين، وخاصّة المؤسّسات، ثمّ جانب مستوى العيش وجودة الحياة وديمومتهما للأجيال المقبلة.

يجب التفكير في الشّأن الاقتصاديّ إذن في إطار ترابطه وتكامله مع جملة المناشط الأخرى. فالعلاقة بالمسألة الاجتماعيّة بديهية ممّا يدفعنا للبحث عن صيغة لاقتصاد إدماجي وعادل يضمن إنتاج الثروة، وعدالة

توزيعها، ودمج المواطنين والجهات. يدخل ذلك أيضا ضمن المقاربة الّتي قدمتها حول العدالة الاجتماعيّة باعتبار أنّ الدخل وبناء الثّروة يعدّان من بين الحقوق الأساسيّة المتساوية كما يرى راولز. وبما أنّ الحقّ في الثروة لا يمكن إلاّ أن يكون متساويا فإن اقتصاد الامتيازات الخاصة، أو الريع، يصبح شكلا من أشكالا اللاّ عدالة وبالتّالي يتطلّب الإلغاء. في نفس هذا المنحى، تعتبر هرسلة أصحاب المشاريع وابتزازهم من طرف القوى السّياسيّة في الحكم بعد الثّورة بدوره شكلا من أشكال اللاّ عدالة تجاههم وضربا لحريتهم في اختيار طريقة تحقيق رغباتهم مثل بعث المشاريع والإثراء. بل أصبح الأمر أخطر حاليّا بعد أن اتّخذت العلاقة بهم بعدا تعويضيّا شخصيّا عن فشل الماضي. كما يؤثّر الاقتصاد في السّياسة خاصّة في البلدان الحديثة العهد بالتجربة الدّيمقراطيّة. إذ تُبين عديد الأحداث في العالم العربي وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاّتينية، أنّ الهشاشة الاقتصاديّة، وما ينجرّ عنها من تهميش اجتماعيّ، تعدّ من بين أسباب التراجع الدّيمقراطيّ باتجاه الحكم الواحد، خاصّة مع تنامي التيارات الشعبويّة. لا يمكن التفكير أيضا اليوم في المسألة الاقتصاديّة خارج معطى البيئة والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة. فالهدف اليوم ليس النّموّ السريع كهدف في حدّ ذاته، بل تحقيق نموّ قادر على ضمان العدالة وتجديد الموارد وضمان ديمومة رفاه العيش. أمّا المعطى الأخير فيتمثّل في التّفكير في البدائل الاقتصاديّة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد العالمي وما يشهده من تغيرات هيكلية ومن توجهات استراتيجيّة جديدة. إذ يضمن هذا المعطى وضع سياسات قادرة على تحقيق مردوديّة كبيرة وقادرة على الصمود في وجه الاهتزازات. وضمن الرؤية للتطوّرات الاستراتيجية في العالم، لا بدّ من التفكير في توجهات دائمة على مستوى علاقاتنا الخارجية

تقينا انعكاسات التغيرات السّياسيّة العالمية واستتباعاتها على الصعيد الاقتصاديّ. إذ تشق العالم انقسامات تدعونا إلى أخذها بعين الاعتبار في كلّ تصوراتنا للحلول ولنموذج التنمية الّذي يمكن وضعه.

أمّا من حيث الوسائل فلا بدّ من التأكيد على العمل كقيمة عليا. فهو حقّ للمواطن، وهو أيضا بمثابة الواجب. وقد يشمل العمل النّشاط الوظيفي العموميّ أو في القطاع الخاص أو في مجال المبادرة الخاصة. يرتبط العمل بشرط الحرّيّة سواء في البقاء في نفس الوظيفة أو مجال بعث المؤسّسات بما يضمن تجنيد كلّ الطاقات وخلق اقتصاد ديناميكي منفتح. كما يتطلّب هذا التّوجّه حسن التصرّف في الموارد وخاصّة الطبيعيّة منها كي نضمن تجدّدها ونحافظ على المحيط. ومن بين أوجه حسن التصرّف في الموارد، اتّباع التخطيط والواقعيّة في المجال الاقتصاديّ مع أخذ مستوى موارد المجموعة الوطنيّة بعين الاعتبار.

عنصران هامّان يؤطّران مختلف هذه المبادئ: دور الدّولة ثمّ منهجية الإصلاح. دور الدّولة، كما سأوضح لاحقا، يبقى تأطيريّا من خلال التخطيط وسنّ القوانين دون أن يكون عبئا على تحرير المبادرة لا من حيث إسناد الامتيازات ولا من حيث المنافسة في المجالات الّتي ترهق القطاع العموميّ. أمّا منهجية الإصلاح المعتمدة فينبغي أن تكون بالتدرج دون القطع الفجائي مع التجارب السابقة. إذ يجب إصلاح الموجود من أجل استعادة القدرة الإنتاجية بموازاة مع الإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

علينا أيضا أن ننزّل مختلف هذه المبادئ في سياق تطوّر السياسات الاقتصاديّة في تونس منذ الاستقلال كي ننطلق من المكاسب ونضمن نجاعة الإصلاح. فقد شهدت البلاد نموذجين من نماذج التنمية الّتي

هيمنت على بلدان «العالم الثالث» خلال النصف الثّاني من القرن العشرين. نموذج التصنيع الذّاتي ذي المنحى الاشتراكي ممثلا في تونس في تجربة التعاضد. ثمّ، وهو الأهم، نموذج التنمية المعتمد على التصنيع الموجه للتصدير منذ سنة 1972 وهو النموذج الّذي يتواصل إلى اليوم.

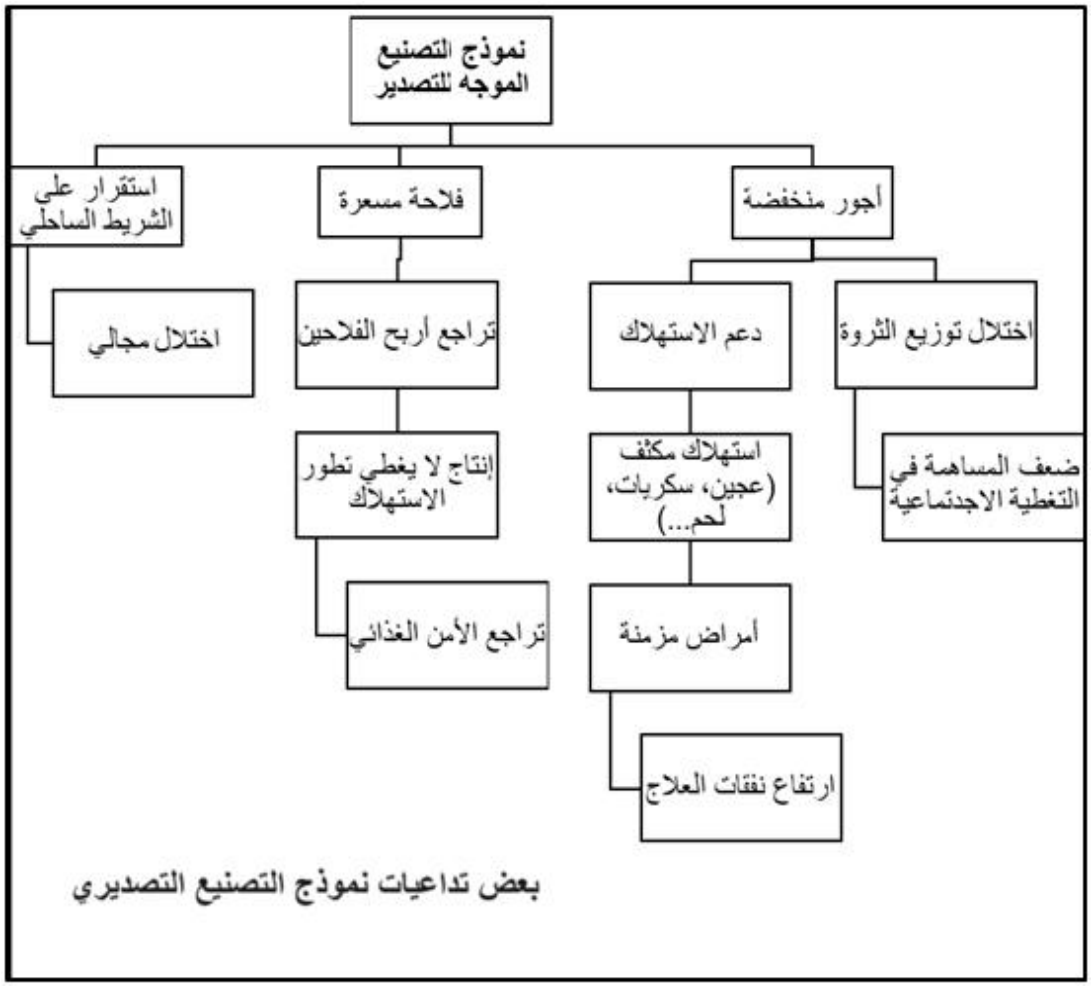

رسم 5: بعض تداعيات نموذج التصنيع التصديري

لقد انبنى هذا النموذج على التّشجيع على الصناعة التصديرية وخاصّة منها النسيج بالاعتماد على الاستثمارات الخارجية الخاصة بالأساس وكذلك على اليد العاملة الرخيصة. ونتيجة لهذا التّوجّه الخارجي، استقرت أغلب الوحدات الصناعية على الواجهة البحرية في حين انحصرت وظيفة المناطق

الداخلية في توفير يد عاملة رخيصة من ناحية، ثمّ، من ناحية ثانية، توفير مواد غذائيّة بأسعار منخفضة. كما اعتمدت الدّولة على فرض أسعار على الفلاحين بالنسبة للحبوب واحتكرت استيراد باقي الموادّ «الأساسيّة» مثل السكر وغيرها، ثمّ بيعها بأسعار مدعمة عبر صندوق التعويض. لقد كان الهدف من وراء هذه السّياسة التغطية على مستوى الأجور المنخفضة من خلال توفير الموادّ الأساسيّة والتحكم في أسعارها. كان لذلك عديد النتائج من بينها تغيُّر النمط الاستهلاكي التّونسيّ باتجاه الاستهلاك المكثف نتيجة توفر الموادّ ورخص أسعارها. غير أنّ انفتاح الدّولة لم يكن كليا وبقيت أغلب الأنشطة الاقتصاديّة في يدها في إطار «رأسمالية منكفئة» (Un capitalisme autarcique). فقد حافظت الدّولة على سلطة توجيهيّة على عالم الأعمال يمكن أن نفهم ضمنها تشكّل نظام الامتيازات. كما يمكن أن نفهم ضمن هذا التّوجّه الدور المفتاح للإدارة لتجسيد هذه السّلطة.

بعد سنة 1987، حافظت تونس على نفس التّوجّه لكنها وسعت أكثر في هامش المبادرة مع الحفاظ، في نفس الوقت، على دور رقابة سياسيّ على الاقتصاد من خلال الرخص والامتيازات. فقد مثلت هذه الرخص إحدى وسائل مراقبة الاستثمار والمستثمرين من التونسيّين لضمان المساندة السّياسيّة. وتلعب الإدارة دورا مهمّا في مسألة المراقبة هذه ممّا جعل من كبار الموظفين نوعا من «الإوليغارشيا» ذات الحساسية تجاه القطاع الخاص وتحاول أن تفرض عليه نوعا من الوصاية ممّا فتح الباب لعديد مظاهر الفساد. لكن علينا الإقرار في نفس الوقت، بأنّ النّجاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي حققتها تونس بعد الاستقلال تعود في جانب كبير منها إلى الانعكاسات الإيجابية لهذا المنوال التنموي وللإدارة أيضا.

وبالرغم من التراجع المتواصل للاقتصاد التّونسيّ والذي وصل إلى مرحلة الاختناق منذ سنة 2022 بسبب فقدان الدّولة لمصادر التمويل، إلاّ أنّ عديد المعطيات تجعلنا نقول أنّه مهما بلغ هذا الوضع من الصعوبة، فإن إمكانات إنقاذ الاقتصاد التّونسيّ والنهوض به تبقى قائمة في ظلّ وجود معطيات مشجعة من أهمها:

- وجود تقاليد الاقتصاد الإنتاجي (Une économie de production) على حساب اقتصاد الريع بسبب قلّة الموارد الطبيعية المنجميّة والمحروقات.
- وجود تقاليد من السّياسة الضريبيّة النّاتجة عن الاقتصاد الإنتاجي والّتي تمثّل قاعدة متينة لدور الدّولة التحفيزيّ في المجال الاقتصاديّ وكذلك لدورها الاجتماعيّ.
- وجود تقاليد عريقة للإدارة قادرة على لعب دور تأطيريّ مهمّ دون أن تصبح عاملا مكبّلا للخلق وللإبداع.
- وجود تقاليد للتكوين المهني بما يوفر يد عاملة قادرة على اقتحام سوق الشغل خاصّة في المجال الصناعي والحرفي.
- جودة تكوين الإطار البشري من الكوادر.
- تمكن الشباب من الثقافة الرقمية ومن التكنولوجيات الحديثة بما يسهل الاندماج ليس فقط في السّوق الإقليمية، بل أيضا في السّوق العالمية.
- الموقع الجغرافي المتمثّل في القرب من أهم سوق استهلاكية في العالم، الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التوسط الجغرافي بين هذه السّوق وأفريقيا.

ب- طبيعة الأزمة

البعد الهيكلي

يرتبط العامل الهيكلي الأول بنموذج التنمية المعتمد على الصناعة الموجهة للتصدير والذي وصل إلى مداه بالرّغم من نجاحاته. حيث بقيت المناطق الداخلية على نفس وضع التهميش كما أصبحت المؤسّسات غير قادرة على استيعاب الخريجين من الجامعات والعاطلين عن العمل. أفضى هذا النموذج أيضا إلى وضعيات تعيق تقدم الاقتصاد خاصّة مع تسارع الانخراط في الاقتصاد العالمي، ومن بينها:

- تزايد دور الدّولة التوجيهي (Dirigisme de l'État) الّذي أعطى اقتصاد الامتيازات والمصالح الذّاتيّة.
- ضعف النسيج المؤسساتي وحجم المؤسّسات.
- محدودية التنوع سواء على مستوى الأنشطة أو على مستوى طبيعة المؤسّسات.
- ضعف الادخار والاستثمار وعدم تأقلم المنظومة المالية وخاصّة البنوك بالإضافة إلى القيود على التحويلات المالية.
- ضعف مستوى الاندماج بين القطاعات الاقتصاديّة.
- النّظام الضّريبيّ غير العادل وهيمنة الأنشطة غير المعلنة (الاقتصاد الموازي).
- عدم تأقلم الإدارة والقوانين مع الاقتصاد العصري المنفتح وشدة المنافسة.

البعد الظرفيّ

- تراجع سلطة القانون بعد الثّورة وعدم الاستقرار السّياسيّ ممّا أثر على إنتاج الفسفاط والطاقة بالإضافة إلى سياسة شراء السلم الاجتماعيّ الّتي أنهكت موارد المجموعة الوطنيّة وتسببت في تراجع كبير لإنتاجية العمل (متوسط ساعات العمل السنوي في تونس 1350 س في حين يبلغ في أوروبا 1846 س (2022)).
- تأثير العمليات الإرهابية خاصّة على النّشاط السّياحيّ.
- المناخ السّياسيّ والاجتماعيّ المنفر للاستثمار خاصّة بعد جويلية 2021.
- أزمة كوفيد.
- الحرب الروسية على أوكرانيا وما صاحبها من تضخم مالي.
- تهميش الشّأن الاقتصاديّ لحساب الشّأن السّياسيّ منذ 2011 وخاصّة بعد 25 جويلية 2021 مع فرض ما يسمّى بالبناء القاعدي.
- التّوجّه السّياسيّ نحو التأثير على مجال الأعمال وكذلك انخراط العديد من الباعثين في العمل السّياسيّ ممّا خلق تداخلا لصالح السّياسيّ على حساب الاقتصاد.

لقد أدّى كلّ ذلك إلى تراجع النّموّ الاقتصاديّ وانخرام الموازنات المالية للدّولة مع تراجع المقدرة الشرائيّة وتوسع دائرة الفقر. لذلك يكمن الحلّ في زيادة النّموّ الاقتصاديّ من أجل الترفيع في النّاتج الدّاخليّ الخام وهذا لا يتمّ بدون الاستثمار والعمل وهنا تكمن المعضلة.

ج- الأهداف

الأهداف الإستراتيجية،
اقتصاد نوعي ذو قدرة تصديرية

علينا الإقرار بأنّ الاقتصاد العالمي اليوم أصبح سوقا مفتوحة تفرض قوانينها على كلّ الاقتصاديّات الوطنيّة. والرهان الحقيقيّ يتمثّل في القدرة على فرض الوجود داخل اقتصاد سوق تعولمت فيه السلع والمعلومات والتكنولوجيا وتنقلات رأس المال. فالاقتصاد الوطني القوي اليوم هو الاقتصاد القادر على الاندماج ضمن أدفاق تنقل السلع والرساميل والقيم من أجل تحقيق عائدات للاقتصاد الوطني. والقدرة التصديرية هي السلاح الفعال من أجل اقتصاد تشغيلي يوفر عائدات للدّولة، ويحول عجز الميزان التجاري إلى فائض. فلا مناص لتونس، بالنظر إلى هذا المعطى العالمي وخاصّة بالنظر إلى محدودية السّوق الداخلية من حيث الوزن الديمغرافي ومن حيث المقدرة الشرائيّة، من الرهان على تصدير السلع والخدمات ذات المردوديّة الماليّة العاليّة كوسيلة في النّهاية لتوسيع طاقة الاستهلاك الداخليّة وتحسين نوعيّتها. أنّها مرحلةٌ مراكمةٍ لا بدّ منها كي نحسّن من هامش إصلاح وضع الداخل بتوفير الموارد. فالهدف الّذي يجب العمل عليه هو أن تصبح تونس في ظرف ما بين عشرة إلى عشرين سنة قوّة تصديريّة إقليميّة وقارّيّة وعالميّة للصّناعات الكهربائيّة ولمنتجات التكنولوجيّات الحديثة والأدوية والخدمات الصحّيّة والمنتجات الزراعيّة البيئيّة المحوّلة والمنتجات الثقافيّة. والتجسيد العملي لمثل هذا الهدف هو أن تكون علامة «صنع في تونس» (Made in Tunisia) موجودة في أوسع رقاع العالم كعنوان للجودة.

إنّ لتونس عديد المقوّمات في هذا المجال وربّما على رأسها القرب الجغرافي من أهمّ سوق استهلاكية وهي الاتحاد الأوروبي الّذي تربطنا به علاقات تجارية تاريخية وعديد المعاهدات مع فرص كبيرة في المفاوضات في إطار الآليكا مثلا. نضيف إلى ذلك تقاليد التصنيع الموجه للتصدير كما في قطاع الأدوية والصناعات الكهربائية والميكانيكية وحتّى في مجال التكنولوجيات الحديثة. هذا علاوة على نوعية التكوين خاصّة لدى الشباب بالرّغم من بعض التأخر على مستوى التكوين الجامعي العموميّ خاصّة.

الأهداف العاجلة،
استعادة القدرة الإنتاجية والنّموّ

- استعادة القدرة الإنتاجية بتحقيق نسبة نمو مرتفعة تؤدّي إلى تراكم الثّروة على مستوى الباعثين (الأرباح) والأجراء (الدخل) والدّولة (الضرائب).
- الرفع من الإنتاجية
- التخفيض من عجز الموازنات العموميّة.
- خلق تكامل اقتصاديّ بين القطاعات (صناعة، خدمات، فلاحة)
- رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي والتكنولوجي في النّاتج الدّاخليّ الخام وفي الميزان التجاري.
- الوصول إلى مستوى أسعار وكذلك أجور يعكس حقيقة السّوق والتخلي التدريجي عن الدّعم.
- التخفيف من العجز التّجاري.
- خلق مواطن شغل جديدة متنوّعة وتسمح بتطوّر المسارات المهنية.

د- سياسة اقتصاديّة واقعية وطموحة

أنّه لا مفر من تحريك الاستثمار العموميّ كي يكون محفزا للاستثمار الخاص الدّاخليّ والخارجي. لكن يبقى الرهان في ذلك على توفير الموارد اللاّزمة لانطلاق عمليّة إنعاش الاستثمار. وبحكم ضعف إمكانيات القطاع العموميّ المالية اليوم وبحكم هشاشة وضع المؤسّسات الخاصة، فإن الاتفاق مع صندوق النقد الدّوليّ من أجل برنامج إسناد يبقى المخرج الوحيد الّذي يمكن التعويل عليه من أجل البدء في عمليّة إصلاح شاملة. أنّه طريق الواقعية الّذي لا مناص منه لأنّ الأهم هو تحقيق الأهداف من وراء هذا التفاهم مع ضمان تسديد الديون وكذلك ضمان حدّ ما من الحماية الاجتماعيّة يخفّف من تبعات الإصلاح خاصّة على الفئات الهشة. فالدين، الخارجي أو الدّاخليّ، لا يمثل مشكلا في حدّ ذاته، بل يتمّ تقييمه فقط على ضوء أهداف التّداين (استثمار أو مصاريف التسيير) وعلى ضوء مدى القدرة على التسديد.

الموارد

- بعيدا عن الخطابات الإيديولوجية والشّعبويّة، لا بدّ إذن من اتّفاق مع صندوق النقد الدّوليّ يضمن قسطا لإسناد الميزانيّة العموميّة، وقسطا آخر على الأقل بنفس القيمة من أجل تنشيط الاستثمار العموميّ، مع فترة عدم سداد معقولة. إنّ ما يسمّى بشروط النقد الدّوليّ هي نفسها الّتي طالب بها عديد المتخصّصين التونسيّين، وهي ضروريّة لعقلنة الاقتصاد التّونسيّ. فالحلّ الأنجع والدّائم يتمثّل في تحقيق نموّ متواصل بهدف زيادة النّاتج الدّاخليّ الخام. لكن ذلك

يتطلّب إصلاحات عميقة في البداية من أجل توفير السّيولة مثل ترشيد الإنفاق العموميّ سواء من حيث التوظيف أو من حيث مساعدة الشركات العموميّة وتوجيه التعويض لمستحقيه مؤقتا. ويمكن أن تعوّل تونس في ذلك على علاقاتها التاريخية بالعالم الحرّ من أجل تسهيل الحصول على القروض الثنائية في إطار شراكة استراتيجيّة.

- مقاومة التّهرّب الضّريبيّ بالوسائل الإداريّة (متابعة الملفّات) والقضائيّة والتكنولوجية (الرقمنة). إذ تقدر الدّراسات حجم التّهرّب الضّريبيّ بما يفوق 40% (2023).
- توسيع القاعدة الجبائية للدّولة على أساس الدخل الحقيقيّ في إطار العدالة الجبائية (من حقّ الدّولة أن تعرف بالتدقيق مداخيل كلّ الفاعلين، وتحدّد الجباية على أساس الدّخل الحقيقيّ، وهو مطلب يتطلّب إدراجه في الدستور) مع ما يتطلّبه ذلك من زيادة عدد المراقبين الجبائيّين، ومن رقمنة.
- إدماج الأنشطة غير المهيكلة الّتي تشغل تقريبا مليون و600 ألف شخص (أي بنسبة 44.8%)
- إلغاء الرخص في مجالات الأنشطة التنافسية وتعويضها بكراس شروط من أجل تسهيل خلق المشاريع وبالتّالي توسيع القاعدة الجبائية.
- مراجعة وضعيّة المؤسّسات العموميّة باتجاه إصلاحها وحسن التصرف فيها. وتكون القاعدة في ذلك أنّ أولوية الدّولة هي أن تتوفّر خزينتها على الموارد اللاّزمة للإنفاق على الأمن والتعليم

والصحة والبنية التحتية. فوجود المؤسّسة الاقتصاديّة العموميّة من عدمه مرتبط بمدى دور هذه المؤسّسة في توفير موارد مالية سواء بالتفويت فيها أو بالمحافظة عليها. وقد تتدخل الدّولة مؤقتا لشراء مؤسسات خاصّة لأسباب اجتماعيّة لتنظر في التفويت فيها لاحقا. ويتطلب ذلك مراجعة العقود الشغليّة كي نضمن نوعا من السلاسة في الانتقال من القطاع الخاص إلى القطاع العموميّ. فبإمكان الدّولة الاعتماد في الوظيفة العموميّة على عقود خاصّة محدودة في الزمن على أن يكون تجديدها محدودا حسب ما تفرضه الحاجة.

الإجراءات العاجلة

- توجيه الاستثمار العموميّ في إطار شراكة مع القطاع الخاص نحو المشاريع الكبرى: المواصلات (مثال الطريق السّريعة والخط الحديدي بنزرت توزر)، الاتصالات والطاقة (خاصّة الطاقات المتجددة) وإحياء الشواطئ الملوثة بالإضافة إلى مشروع «تونس عاصمة إيكولوجية» (التخفيف من الأنشطة الملوّثة واستغلال موارد تونس الكبرى: البحر، البحيرة، الجبال، نقل المطار...).
- تحرير المبادرة من خلال تسهيل إجراءات خلق المؤسّسات الاقتصاديّة وخاصّة للمؤسسات التكنولوجية الرقمية.
- تعميم الرقمنة بهدف تسهيل المعاملات والخدمات وتسهيل مراقبة الدّولة للأنشطة الاقتصاديّة وكذلك تعميم الشفافية الاقتصاديّة ممّا يشجع على بعث المؤسّسات.

- التخفيف من العبء الضّريبيّ خاصّة على الشركات المصدرة. حيث يقدر هذا العبء بين 25% حسب المصادر الرسمية و35% حسب أصحاب المؤسّسات.
- التّوجّه نحو التصدير بتشجيع الشركات المصدرة بما فيها شركات الخدمات الرقمية قصد تحقيق قيمة مضافة عالية ورصيد مهمّ من العملة الصعبة يساعد على إعادة الاستثمار وعلى تسديد الديون وتغطية الواردات.
- فتح المطارات التّونسيّة على منظومة أوبن سكاي من أجل دعم النّشاط السّياحيّ.
- العمل على التمركز كوسيط بين السّوق الأوروبية وأفريقيا مع ما يتطلّبه ذلك من تأهيل للموانئ (مثل النفيضة وجرجيس) وتأهيل للمطارات وللمؤسّسات.
- مراجعة قوانين الصرف لتسهيل الشراء والبيع عبر النت والتشجيع على انتصاب المؤسّسات.
- تنشيط قطاع البناء من خلال إعادة النّظر في الأطر المنظّمة للسّكن الاجتماعيّ (راجع الإجراءات الاجتماعيّة).
- الإدماج الاقتصاديّ للمناطق الداخلية عبر تركيز صناعة تحويليّة غذائيّة حسب تخصص الجهات في إطار نموذج غذائيّ زراعيّ إيكولوجيّ يثمن التّراث المحلّي ويدعم السّياحة.
- التّشجيع على بعث المشاريع الصّغرى من خلال «القروض الاجتماعيّة التعاونية».

لكن يبقى مصير هذه الإجراءات رهين إصلاح الإدارة. فمن باب البداهة اليوم القول بأنّ عنصر الإدارة يبقى حجر الأساس لأيّ سياسة تنمويّة. فهي بمثابة الإطار التنظيمي للشّأن الاقتصاديّ قبل انبعاث أي نشاط أو مشروع، وهي من بين العوامل المساعدة على الاستثمار وخلق الثروة كما يمكن أن تكون عاملا معرقلا لهما. وعلينا الإقرار بأنّ الإدارة التّونسيّة، بالرّغم من عراقتها في إطار مسار تشكّل الدّولة الوطنيّة وبالرغم من دورها في تجسيد تواصل الدّولة خاصّة بعد الثّورة، قد أصبحت اليوم حاجزا أمام التنمية وإنجاز المشاريع في شتى الميادين وخاصّة في المجال الاقتصاديّ. والحديث هنا عن الإدارة بمعنى القانون وتسيير المؤسّسة وطبيعة الثقافة الّتي تحملها الإدارة. فإضافة إلى قدم القوانين والوسائل (المعاملات الورقية) يكاد يغيب عنصر النّجاعة اليوم. ولقد أصبحت الإدارة عبئًا على المجموعة الوطنيّة عوض أن تكون عاملا من عوامل التقدّم. وقد زاد إحكام الإدارة في السّياسة، بسبب عقلية الهيمنة على جهاز الدّولة وغياب الرؤية للشّأن العامّ، من عقم الإدارة وتراجع مردوديّتها. لا بدّ إذن من إصلاحها باتجاه إدخال سلاسة على عملها. وتتحقق هذه السلاسة عن طريق التخفيف من العبء الإداري من خلال:

- تحيين القوانين وتفادي التضخم القانوني وما ينجرّ عنه من تضخم إجرائي.
- تعميم الرقمنة كي تشمل كلّ مستويات التّعامل الإداري مع ما يتطلّبه ذلك من خلق شبكة إدارية موحدة تربط كلّ إدارات الدّولة.
- تحيين المجلة الجزائية لتفادي تكبيل يد الإطارات العليا للإدارة وإعطاء سلاسل أكبر لفعل السياسات العموميّة.

- مراجعة قانون الصفقات العموميّة من أجل اختصار الآجال والإجراءات.
- تفادي تدخل السّلطة التّنفيذيّة في الإدارة بهدف تطويعها لأغراض سياسيّة تتجاوز الصالح العامّ.
- زيادة رواتب الإطارات العليا من أجل تحفيزهم على العطاء وربط الارتقاء بالنتائج خاصّة في حال إدارة مؤسسات عمومية.
- مراجعة مجلة الوظيفة العموميّة من أجل ضمان النّجاعة.

هـ- التجارة الخارجية والتوجّهات الاستراتيجية

صحيح إنّ عجز الميزان التجاري التّونسيّ ليس بجديد، غير أنّه اتخذ منحى خطيرا في العشر سنوات الأخيرة واستفحل بعد أزمة كوفيد. والملاحظ أنّ هذا العجز يتعارض مع التوزيع الجغرافي لمبادلاتنا من حيث القيمة. ففي حين تستحوذ المبادلات مع الاتحاد الأوروبي على قرابة 75 % من المبادلات إلاّ أنّ العجز ضعيف مع هذه المجموعة والفارق بين الصادرات والواردات إيجابي مع بعض الدّول الأوروبية. في المقابل يأتي العجز بالأساس من مبادلاتنا مع ثلاث دول رئيسية هي الصين وتركيا وروسيا بالرّغم من تواضع حجم المبادلات معها كما يوضحه الرسم التّالي (العشر أشهر الأولى من سنة 2023):

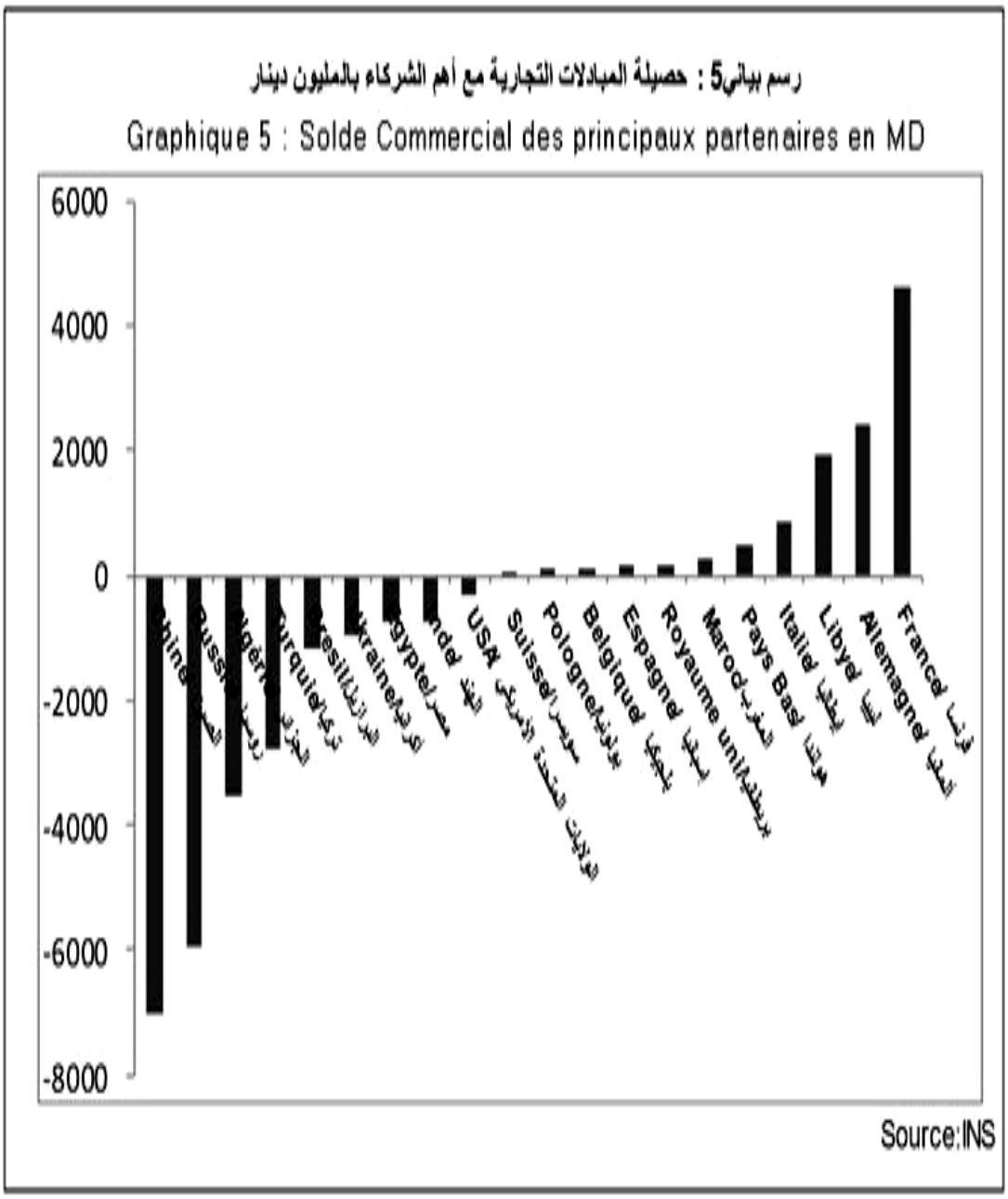

رسم 6: حصيلة المبادلات التجارية (2023)

أمّا على مستوى تركيبة الميزان التجاري فنلاحظ أنّ العجز متأتٍّ بدرجة أولى من الطّاقة ثمّ الموادّ الأوّليّة ونصنف المصنعة كما يبينه رسم حصيلة المبادلات التجارية حسب مجموعات الموادّ. في المقابل لا تساهم الفلاحة والموادّ الغذائية إلاّ بنسبة ضئيلة من هذا العجز .

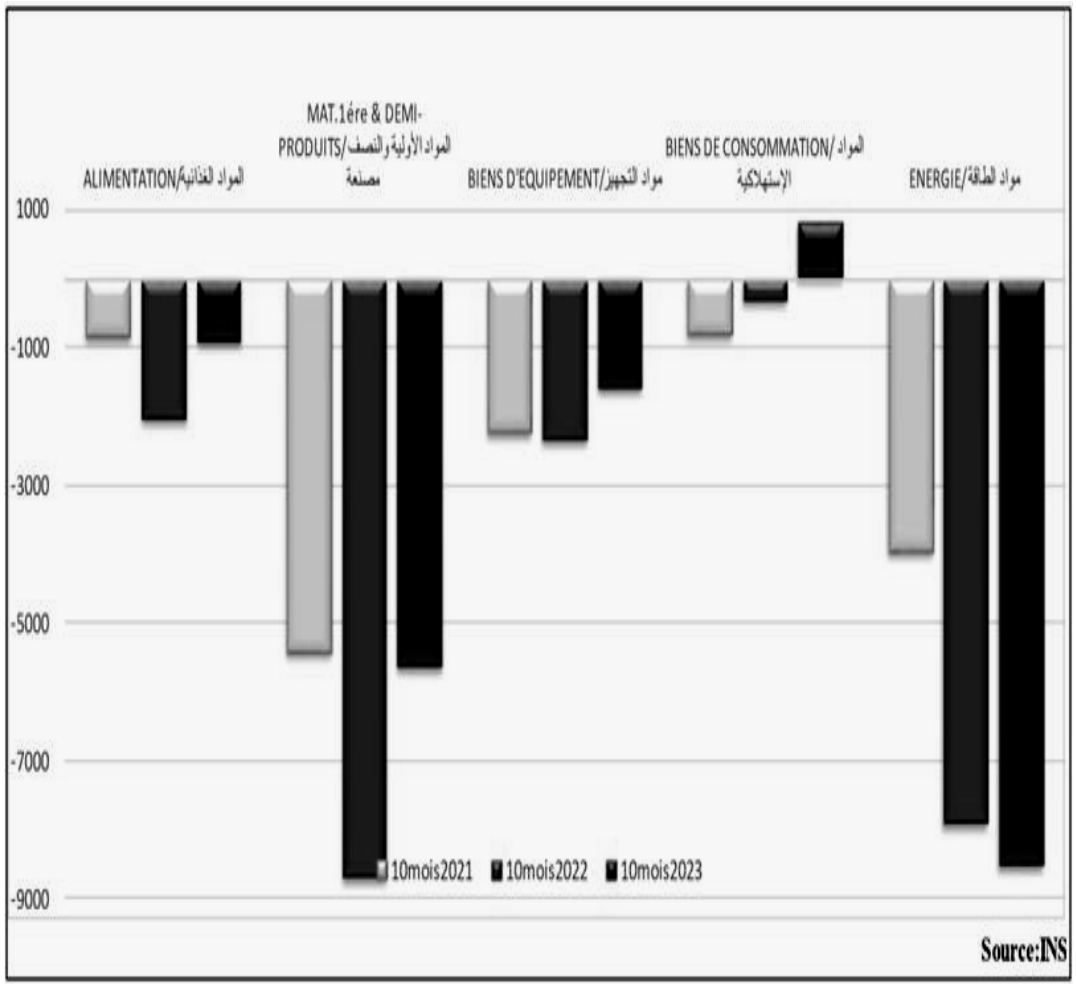

رسم 7: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية

بالنظر إلى هذا التوزيع الجغرافي والهيكلي (طبيعة السلع) لعجز الميزان التجاري، يمكن التفكير في الحلول التّالية:

- تنمية الطاقات البديلة وخاصّة منها الطاقة الشمسية لتقليص العجز الكبير في المحروقات.

- العمل على جلب استثمارات صينية في القطاعات الّتي تمثّل جزءا كبيرا من الواردات من الصين واستغلال القرب من السّوق الأوروبية وهو مسألة صعبة بالنظر إلى الاستراتيجية الاقتصاديّة الصينية. يمكن تعويض هذا المنحى عبر استثمارات صناعية أوروبية مباشرة موجهة للسوق الأوروبية.

- العمل على توسيع الصناعات نصف المصنعة وصناعات التجهيز وذلك بالاستفادة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- فتح التفاوض مع تركيا لمراجعة اتّفاق التجارة الحرة لسنة 2004 والذي كان خطأ فادحا من نظام زين العابدين بن علي نظرا لتشابه تركيبة صادرات البلدين ونظرا للدعم الرسمي للشركات المصدرة في تركيا. فقد قضت الواردات التركية على جزء كبير من صناعة النسيج والأحذية التّونسيّة.
- تنمية الصادرات التّونسيّة بعد تحسين القدرة التنافسية في بعض المجالات مثل الصناعات الغذائية وخاصّة منها المنتجات الإيكولوجية. ويعني ذلك تحويل هذه المنتجات في المصانع التّونسيّة وتصديرها معلبة لتحقيق قيمة مضافة أعلى.

تدخل مختلف هذه الإجراءات المقترحة في إطار رؤية اقتصاديّة استراتيجيّة تتوجّه نحو الفضاءات الاقتصاديّة-السّياسيّة الّتي يمكن أن توفّر لتونس أكثر حظوظا لتنشيط تجارتها الخارجية وتشغيل مختلف محركات النّموّ من أجل تحقيق التقدّم. وعديدة هي المعطيات الّتي يمكن أن تعطي وجاهة للتعامل الاستراتيجي مع الاتحاد الأوروبي. أولها طبيعة السّياسة الاقتصاديّة التنموية المعتمدة والّتي تشجع تصدير السلع ذات القيمة المضافة العالية. وهو ما يدفعنا لإعطاء الأولوية للأسواق الاستهلاكية الضخمة مثل الاتحاد الأوروبي وباقي الدّول المتقدمة. ويساعد القرب الجغرافي من السّوق الأوروبية في تحسين القدرة التنافسية للبضائع والخدمات التّونسيّة (تكاليف نقل أقل -التسليم في أقل وقت) ممّا يجعلها وجهة مميزة للصادرات التّونسيّة. كما تساعد العلاقات التاريخية في دعم

هذا التّوجّه بما أنّ العمق التاريخي للعلاقات يساعد على إيجاد أرضيّة دنيا مشتركة للتعاون. ويدخل ضمن هذا البعد التاريخي (وكذلك الجغرافي) معطي التبادل البشري عبر الهجرة أساسا وكذلك عبر السّياحة والاستثمار. إذ تتحدث الأرقام لوحدها دون عناء تحليل. إنّ عدد التونسيّين بالخارج يقدر بحوالي 1 مليون و700 ألف (أرقام 2021 وربّما يرتفع الرقم إذا أخذنا بعين الاعتبار المقيمين بطريقة غير قانونية). ضمن هذا الرقم، تستقطب أوروبا 85.7% من مجموع الجالية. حيث يتواجد 55.8 % منهم بفرنسا و15.1 % بإيطاليا و6.6 % بألمانيا. في حين تستقطب الدّول العربية 10 % من مجموع الجالية التّونسيّة المتكونة أساسا من الكفاءات ومن أهمّهم المتعاونون الفنّيون الموزعون كما يلي: نسبة 2.1 % بليبيا وقطر 2 %والسعودية 1.7 %. وتعدّ الهجرة إلى الخارج من بين أهم مصادر العملة الصعبة لتونس والّتي تبلغ حولي 2.8 مليار دينار أغلبها من أوروبا.

كما تؤكد أرقام الاستثمار الخارجي في تونس أهميّة القرب الجغرافي من السّوق الأوروبية. فالاستثمارات الخارجية المباشرة الأوروبية بلغت سنة 2020 أكثر من 75% من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة وهي تتركز في قطاعات مشغلة. غير أنّ هذا الاستثمار الأجنبي، يبقى يعاني من عديد العقبات من أهمها:

- غياب رؤية اقتصاديّة بعيدة المدى تمثّل إطارا للإصلاحات الكبرى.
- الفساد واقتصاد الامتيازات الخاصة.
- استفحال الخلل الهيكلي في موازنات الدّولة.
- التزايد الكبير لعجز الميزان التجاري.

- هيمنة بعض الشركات العموميّة على بعض القطاعات.
- تضخّم حجم الأنشطة غير المهيكلة.
- ارتفاع مديونية الدّولة.
- استفحال الفوارق الجهوية على مستوى توزيع الشركات الأجنبية، حيث تتركز أغلبها في تونس الكبرى وفي الواجهة البحرية.
- تدهور مناخ الاستثمار خاصّة في الأربع سنوات الأخيرة.

يعدّ الاشتراك في القيم من بين العوامل المساعدة أيضا على ضبط توجهاتنا الاستراتيجية الاقتصاديّة. إذ أصبح بإمكاننا بعد الثّورة الحديث عن قيم الحرّيّة والدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان والمساواة والمدنية (استقلال السّياسة عن الدين) والمحافظة على البيئة كقيم وطنيّة بالرّغم من عدم الاستقرار السّياسيّ الّذي عطل تركيز ديمقراطية فعالة. مثْلُ هذا الإطار القَيمي يسهّل علينا اختيار الشركاء الاقتصاديّين نظرا لما يضمنه من شفافية في التّعامل وما يضمنه أيضا من وسائل الدفاع عن مصالح التونسيّين. ففضاؤنا الاقتصاديّ الأولي بهذا المعنى هو الدّول الحرة مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها بالإضافة إلى فضائنا الطبيعي مع الجزائر وليبيا.

غير أنّ ذلك لا يعني تهميش العلاقات مع دول المحيط مثل الدّول والعربية والأفريقية. بل يمكن أن يكون لتونس دور مهم في الربط بين مختلف هذه الفضاءات والاقتصاديّات المتقدمة. فلا أحد ينكر أهميّة الاستثمارات الخارجية المباشرة العربية في عديد القطاعات. كما لا يمكننا إنكار الجغرافيا في علاقتنا بالجزائر وليبيا الّتي تعدّ أسواقا مضمونة للسلع

التّونسيّة وفرصة للاستثمار الثنائي. نقول هذا في ظلّ استحالة تحريك ملف البناء المغاربيّ الّذي لا يبدو أنّ له آفاقا واعدة.

و- إصلاح القطاع المالي

تبقى مجمل التوجّهات المقترحة على الصعيد الاقتصاديّ رهينة إصلاح أهم عنصر من عناصر الاقتصاد وهو القطاع المالي وخاصّة منه البنوك. فالنمو الاقتصاديّ المنشود يتوقّف على مدى فاعلية و صلابة القطاع المالي كي يضمن استمرارية الاستثمار والتحفيز على الادخار ومقاومة التضخم. توجد ثلاثة مستويات يمكن تناولها في هذا المجال: قضية استقلاليّة البنك المركزي بما أنّها أصبحت مطروحة بقوّة مع قيس سعيّد، وقضية هيكلة البنوك ثمّ قطاع التأمين. وقد اعتمدنا في تحليلنا لها على تقارير البنك الدّوليّ وعدّة منظّمات أخرى مثل المعهد العربي لرؤساء المؤسّسات وكذلك ملاحظات بعض المتخصّصين.

بدأ في السنوات الأخيرة يُطرح السّؤال حول مدى وجاهة استقلاليّة البنك المركزي عن السّلطة التّنفيذيّة وبلغ الخطاب المعارض لهذه الاستقلالية حدّ اعتبار سياسات البنك المركزي متعارضة مع مصالح الدّولة. وقد استعملت هذه الجهات، ومنها من هو قريب من قيس سعيّد وحتّى من هو معارض له، مسألة إقراض البنوك الخاصة للدّولة بوساطة من البنك المركزي لضرب مبدأ استقلاليّة هذه المؤسّسة. يرى هؤلاء أنّه كان على البنك المركزي إقراض الدّولة مباشرة، وتفادي وساطة البنوك وفوائدها. والحال أنّ أغلب دول العالم تقريبا وخاصّة الدّول الّتي حقّقت تقدما ونموا اقتصاديّا، أقرت استقلاليّة البنوك المركزية منذ السبعينات من

القرن الماضي بغاية الحد من خطر التضخم المالي الّذي قد يحدُث نتيجة سياسة طبع العملة بطلب من السّلطة التّنفيذيّة (Planche à billets). أي أن يتمّ تمويل عجز ميزانية الدّولة مباشرة عن طريق البنك المركزي. وأنا أعتقد أنّه لحسن الحظ كان البنك المركزي مستقلا في قراراته زمن قيس سعيّد في ظلّ أزمة المالية العموميّة الخانقة قبل أن يتمّ تغيير المحافظ. فالميزانية تموّلها السّياسة الاقتصاديّة للسّلطة التّنفيذيّة، الغائبة حاليّا في تونس، وليس البنك المركزي. لذلك تحاول أغلب البنوك المركزية في العالم دفع الحكومة إلى الاقتراض من السّوق المالية كي لا تستسهل تمويل عجز الميزانيّة عن طريق البنك المركزي مع ما يصاحبه من أخطار التضخم المؤكدة. ويبقى الأهم هنا هو إيجاد توافق بين السّياسة النقدية للبنك المركزي والسياسة الاقتصاديّة للدّولة ممثلة في سلطتها التّنفيذيّة. والعامل الحاسم في هذه المعادلة يتمثّل في مدى قدرة السّياسة الاقتصاديّة على تحقيق النّموّ وإنتاج الثروة في حين تبقى السّياسة النقدية من العوامل المساعدة على ذلك. وهي المعادلة الغائبة تقريبا منذ سنة 2011 للأسباب السّياسيّة الّتي ذكرت سابقا. حيث أصبح الاقتصاد التّونسيّ مجرّد عمليّة محاسباتيّة من خلال ميزانيّة الدّولة.

لجملة هذه الأسباب يبقى قطاع البنوك من بين أهم القطاعات الّتي تنتظر الإصلاح بالنظر إلى دوره في تمويل السياسات الاقتصاديّة من ناحية، ثمّ بالنظر إلى وضعيّة الهشاشة الّتي عليها أغلب البنوك والّتي ساهمت في تدحرج تصنيفها من طرف وكالات التصنيف العالمية. إذ يعاني هذا القطاع هيكليا من:

- تضخم عدد البنوك مقارنة مع عدد السكان. إذ يوجد 26 بنكا مقيما ل 11 مليون ساكن، في حين نجد في المغرب 9 بنوك ل 30 مليون ساكن. مقابل ذلك تبقى نسبة التغطية الجغرافية ضعيفة نظرا للعدد المحدود للفروع.
- ضعف نسبة الإدماج البنكي (فتح حساب بنكي) الّتي تصل إلى 32 % فقط. إنّ إضفاء الصبغة البنكية على البريد التّونسيّ قد يساعد على تعميم الإدماج البنكي نظرا لانتشاره الترابي.
- ضعف المنافسة بين البنوك ممّا ساهم في ارتفاع تكاليف الخدمات البنكية. ويعود ضعف المنافسة رغم كثرة عدد البنوك إلى وجود نفس المساهمين في عديد البنوك وأغلبها تجمعات اقتصاديّة عائلية.
- ضعف التواجد في الخارج.
- تدخل الدّولة من خلال البنوك العموميّة أو من خلال مساهمتها في البنوك الخاصة. فالدولة تتحكم تقريبا في ثلث السّوق البنكية (حسب البنك الدّوليّ).
- حجم البنوك الّذي يبقى متواضعا مقارنة بحجم التحدّيات الاقتصاديّة الموجودة.
- اعتماد أغلب البنوك الخاصة على الاستثمار السهل (Lazy Banking) إمّا في الخدمات البنكية أو إقراض الدّولة وذلك على حساب تمويل المشاريع.
- تحويل السّلطة التّنفيذيّة لأغلب هذه البنوك إلى مقرض للدّولة على حساب تمويل الأنشطة الاقتصاديّة المنتجة خاصّة منذ سنة 2021.

ويتطلب هذا الوضع جملة من الإجراءات الإصلاحية كان البعض منها قد بدأ التمشّي فيه منذ سنة 2014. ومن بين مسارات الإصلاح كما اقترحها عديد المتخصّصين بمن فيهم خبراء البنك الدّولي:

- التقليص من حضور الدّولة في القطاع البنكي عبر التقليص من عدد البنوك العموميّة من ثلاثة إلى واحد وعبر التخلص من مساهمتها في بنوك الخاصة. وبالتوازي مع ذلك لا بدّ من تغيير حوكمة البنك العموميّ باتجاه استقلاليّة أوسع تضمن نجاح الأداء وصلابة المؤسّسة.
- العمل على تقليص عدد البنوك وتقوية حجمها وقدراتها عبر التشجيع على الانصهار وعلى خلق مجمعات بنكية.
- فك الارتباط العضوي بين البنوك الخاصة وبين بعض المجمعات الإنتاجية والخدماتية الّتي تستفيد أكثر من غيرها من تمويلات هذه البنوك بما فيها الأرباح المحققة من خدمة الحرفاء. كما يساهم مثل هذا الإجراء في التشجيع على المنافسة بين البنوك.
- تسهيل الوصول للقروض سواء للعائلات أو للمؤسسات الصّغرى والمتوسطة.
- وضع استراتيجيا للانتشار في الخارج وخاصّة في أفريقيا من أجل تسهيل تمويل المشاريع التّونسيّة في هذه الأسواق.

بموازاة مع إصلاح القطاع البنكي، يتوجب إصلاح قطاع التأمين أيضا. فهو يعاني إلى اليوم من عديد المشاكل الهيكلية بالرّغم من أهميته في تحقيق النّموّ الاقتصاديّ وضمان ديمومته. فعدى قطاع تأمين السيارات الّذي

يستفيد من الإجبارية القانونية يبقى التأمين الصحي والتأمين الفلاحي وتأمين المساكن ضعيف جدا ولم يجد بعدُ مكانه لدى التونسيّين. فلا بدّ من المرور إلى وجوبيّة التأمين الصحي على المرض خارج النسبة الّتي تشملها التغطية المجانية (راجع إصلاحات الصّحّة). كما يتوجب توسيع التأمين على الصّابة في قطاع الفلاحة كي نحافظ على دخل الفلاّح ووسائل إنتاجه خاصّة في ظلّ كثرة الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغيّر المناخ.

4- الاستثمار في الإنسان: جسم سليم وعقل أسلم

يكشف تشخيص طبيعة الأزمة في تونس سواء على المستوى السّياسيّ أو على المستوى الاقتصاديّ، أهميّة الاستثمار في العنصر البشري. فقد رأينا أنّ جزءً من الأزمة السّياسيّة مرتبط بهشاشة الوعي السّياسيّ للتونسيين والتونسيات ممّا أفرز شخصيّة جماعيّة تسلطية قابلة للتأثر بمختلف أصناف الدعاية المعادية للحرّيّات وللحقوق. ويستدعي ذلك، الاستثمار في هذا الرأسمال البشري المواطنيّ كي نضمن تحصين المجتمع كي لا تنساق «فاطمة» مرة أخرى وراء من يدعي امتلاك حل لمعاناتها من حالة القلق. من جهة أخرى، يمثل الاستثمار في الرأسمال البشري، أو التنمية المواطنيّة، حجر الزاوية من أجل التقليص من الفوارق الاجتماعيّة ومن مستوى اللاّ عدالة. فإذا عرفنا العدالة الاجتماعيّة على أنّها التّمتّع بالقدرة على استعمال الحقوق المتساوية من أجل تحقيق الأفراد لطريقة عيشهم كما يرتؤونها ضمن الاستعداد المجتمعيّ للتعاون في إطار مصلحة عامّة مشتركة، فإن ذلك يتطلّب سلامة الأفراد في صحتهم وتوفرهم على قدر من الوعي ومن المعلومات يُمكّن من الاستفادة المتساوية من الإمكانات المتاحة. هكذا تصبح التنمية المواطنيّة عنصرا أساسيّا من عناصر تفعيل الحرّيّات والحقوق. فما الفائدة من وجود حريات إذا لم تكن «فاطمة» واعية بأهميتها وبمحتواها؟ وما فائدة الحرّيّة والحقوق إذا لم تكن «فاطمة» في وضعيّة

تسمح لها باستعمالها؟ في هذا الإطار، أقترح أن تشمل التنمية المواطنيّة مجالات الصّحّة والتغذية والرياضة بالنسبة للسلامة الصحية، ثمّ التعليم والشباب والثقافة، بما فيها الفن والفكر، في مجال سلامة العقل أو الوعي. أي تقريبا أهم مكوّنات منظومة الحقوق، والّتي يمكن مع بعضها أن تشكّل قطبا وزاريا في التنظيم الحكومي. سوف أحاول في الصفحات الموالية تقديم توجهات عامّة بناءً على ما توفر من مجهودات سابقة لأطراف عديدة رسمية وقد حاولتُ خاصّة التوليف بينها كي تتناغم المقترحات مع الرؤية النّظريّة المقترحة هنا.

أ- من أجل تغطية صحية شاملة وناجعة

أستسمحكم بأن أبدأ هذا العنصر بفاصل شخصيّ هو في نفس الوقت عام. يتعلق الأمر بفقدان الصديق الطبيب الشاب جاد الهنشيري الّذي رحل عنّا مبكرا وكان قد كرس جزءً من حياته، القصيرة للأسف، للنضال من أجل صحة عمومية عادلة وناجعة. استحْضرُ جاد، وأنا أراجع هذا القسم في اليوم الموالي لدفنه، وهو الّذي اطلّع على ما سيَلِي وعبَّر لي في تراسل خاص (3 أكتوبر 2023) عن تطابق ما اقترحته مع رؤيته للموضوع، كما وضَّح في عديد المناسبات. كان كلامه مشجعا لي وأنا الدخيل على القطاع بالمعنى المهني للكلمة. أحاول من خلال هذه الصفحات حول موضوع الصّحّة مواصلة مشواره هذا من أجل تونس وصحة التونسيات والتونسيين.

ليس من باب الاختلاق أو المبالغة القول بأنّ تونس تعدّ من بين البلدان النامية ذات التجربة النموذجية في ميدان الصّحّة. فإضافة إلى مجانية التعليم، مثلت مجانية الصّحّة وانتشارها وسيلة أساسية من وسائل النهوض الاجتماعيّ في تونس مع دولة الاستقلال. كما اكتسبت البلاد خبرة على مستوى التكوين (جودة تكوين الأطباء) وعلى مستوى التمكن التقني (إجراء العمليات المعقدة مثل عمليات القلب المفتوح وزرع الأعضاء) ممّا جعل منها وجهة للأجانب بحثا عن خدمة علاجية نوعية. لذلك تطوّرت أغلب مؤشرات الخدمة الصحية خلال العشريّات الأولى بعد الاستقلال باتجاه إيجابي لتصل نسبة التغطية عبر الضمان الصحي سنة 2015 إلى 83% من السكان وهي نسبة متقدمة مقارنة ببلدان شبيهة من بلدان الجنوب مثل إيران على سبيل الذكر. لكن منذ سنوات الثمانيات وما بعدها بدأت تظهر علامات الوهن على منظومة لم تعد قادرة على استيعاب التحولات الوبائية والديموغرافية والاقتصاديّة والاجتماعيّة. رغم ذلك لم يبدأ التفكير في الإصلاح الهيكلي إلاّ سنة 2004 من خلال مراجعة نظام التغطية الاجتماعيّة. كانت أهداف هذا الإصلاح طموحة بشهادة المنظمات الدولية، إلاّ أنّ النّتائج المحقّقة على الأرض تبقى هزيلة، بل ربّما زاد الوضع سوءً بعد الثّورة خاصّة على مستوى نوعية الخدمات. وقد أثبتت أغلب التقارير والدراسات المتخصصة سواء من طرف دارسين تونسيين أو من طرف جهات دولية، مثل منظمة الصّحّة العالمية والبنك الدّوليّ، ضرورة عقلنة سياستنا الصحية وعقلنة التصرف في الموارد من أجل النّجاعة والديمومة. ويدخل التركيز هنا على مسألة الضمان الصحي باعتبار أنّ عَصَب التّغيير في مجال الصّحّة في أي بلد في العالم هو حل مشكل التمويل. وبالتّالي يبقى السّؤال المركزي لإصلاح النّظام الصحي في

تونس يدور حول كيفيّة تمويل هذا القطاع مهما كانت الأهداف المرسومة وطبيعة النّظام الصحي المقترح.

لقد حاول إصلاح سنة 2004 أن يجيب على التحدّيات التّالية:

- تراجع جودة الخدمة الصحية في المؤسّسات العموميّة.
- الزيادة المشطّة للمصاريف المباشرة للعائلات على الخدمة الصحية.
- تعدّد واختلاف أنظمة التغطية الاجتماعيّة (CNRPS, CNSS, mutuelle).
- الاختلال الجهويّ بين الواجهة البحريّة والجهات الداخليّة على مستوى توفّر الخدمات وجودتها.

وتأتي مختلف هذه التحدّيات في سياقات هيكلية جديدة مثل التحوّل الديموغرافي (المنحى نحو التهرّم السكاني) والتحوّل الإبيديميولوجي (تزايد الأمراض المزمنة وتراجع الأمراض المنقولة والمعدية) والتحوّل الغذائي (نمط غذائيّ غير سليم: ملح، سكر، دهون، كحول، أكلات سريعة...). ثمّ ربّما نضيف إلى ذلك التحوّل السّياسيّ مؤخّرا بعد 2011 وتبني منظومة حقوقية جديدة للأفراد وللجهات.

حاولت إصلاحات سنة 2004 (تمّ تفعيلها سنة 2007) أن تجد حلولا لهذه الوضعية وأنشأت منظومة جديدة مازالت معتمدة إلى اليوم. فتمّ توحيد نظام التغطية عبر الصندوق الوطني للضمان الصحّي (CNAM) بأنظمته الثلاثة ليتعايش مع الخدمة العلاجية المجانية كما تمّ التشجيع على التأمين الخاص بالإضافة إلى فتح مؤسسات القطاع الخاص لتحريك المنافسة مع القطاع العموميّ. تمّ أيضا توسيع ضمان الأمراض المزمنة مع الترفيع في سقفه لمواجهة الزيادة السّريعة في عدد المصابين من مجموع

السكان. وفي محاولة للتخفيض من المصاريف المباشرة للعائلات، تمّ الترفيع في مستوى الضمان وتوسيعه نحو القطاع الخاص بالإضافة إلى تحديد معلوم الفحص لدى الطبيب والتعهد بالأدوية إلى حدود سقف معين. هذا إضافة إلى محاولة تسهيل التّعامل الإداري والتسريع في صرف التعويض. أمّا بالنسبة إلى تحسين الخدمات الطبية، فقد عوّل هذا الإصلاح على تحريك المنافسة بين القطاعين العامّ والخاص. لكن مساهمة الدّولة المباشرة (عبر الميزانيّة) تراجعت وسوف يكون لذلك تأثيرات سلبية لاحقا.

ما هو وضع المنظومة الصحية اليوم في ضوء محاولات الإصلاح السابقة وفي ضوء الإشكالات الهيكلية؟ تفيد المعطيات بأنّ مستوى المصاريف المباشرة ما زال مرتفعا بشكل يثقل كثيرا كاهل العائلات التّونسيّة ويضرب مقدرتها الشرائيّة. إذ بلغت نسبة هذه المصاريف سنة 2014 39.8% (فرنسا 6.8%). وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بتاريخ نظام التغطية الصحية وعراقة تقليد الصّحّة المجانية في تونس. فلا بدّ من التخفيض من هذه النسبة إلى أقل من 20 % كي نصل إلى التغطية الصحية الشاملة لاحقا كما تطالب بذلك منظمة الصّحّة العالمية. والملاحظ هنا، أنّ ما يقارب نصف هذه المصاريف المباشرة تتمثّل في الأدوية، أي المصاريف في الصيدليات. يعود ذلك في جانب منه إلى تراجع مساهمة الدّولة، عبر الميزانيّة العموميّة، لفائدة مؤسسات التأمين الخاصة. لكنه يعود في جانب كبير منه إلى تراجع مستوى الخدمات في المؤسّسات الاستشفائيّة العموميّة وخاصّة منها النقص المزمن للأدوية ممّا يدفع إلى التّوجّه نحو الفاعلين الخواص. كما يفسر جزء من هذه المصاريف المباشرة

بوجود عدد كبير من التونسيّين خارج نظام التأمين الصحي مثل العاطلين عن العمل وعمال الأنشطة غير المهيكلة، حيث تبلغ نسبتهم قرابة 17 %.

يفسر ارتفاع المصاريف المباشرة أيضا بتغيّر السّياق الإبيديميلوجي في تونس. حيث أصبحت الأمراض المزمنة المرتبطة بالنمط الغذائي التّونسيّ الأكثر انتشارا والسبب الأول للوفيات. فقرابة نصف المصابين بهذه الأمراض غير مشمولين بالتغطية الصحية. كما أنّ أغلب المرضى مرتبطون بالمؤسّسات الصحّيّة العموميّة الّتي تشهد نقصا في التزوّد بالأدوية. نضيف إلى ذلك أنّ تعويض المصاريف على هذه الأدوية محدّد بسقف منخفض مرجعيته أدنى سعر للأدوية الجنيسة (Générique). ولا بدّ من الإقرار أيضا بوجود تصرّف لا عقلاني في الأدوية بالإضافة إلى ارتفاع عدد الوصفات الطبية الّتي قد لا تكون ضرورية إضافة إلى ارتفاع تسعيرة العلاج في القطاع الخاص بشكل مفرط يتجاوز سقف التعويض.

تعكس النسبة المرتفعة من المصاريف المباشرة إذن خللا هيكليا في نظام الصّحّة في بلادنا. وقد أصبحت هذه المعضلة من بين الأسباب الرئيسية للتفاوت في الوصول إلى الخدمات الصحية. حيث يفضّل الكثيرون التّداوي الذّاتي هربا من دفع المصاريف. أكثر من ذلك، أصبحت الصّحّة اليوم في تونس من بين أسباب تفقير العائلات نظرا لدورها في تراجع المقدرة الشرائيّة، بعد أن كانت رافعة للتنمية الاجتماعيّة خلال العشريّات الأولى للاستقلال.

يمكن القول إنّ نفس مشاكل الصّحّة العموميّة مازالت قائمة إلى اليوم وربّما تعمّقت أكثر. فإضافة إلى بقاء المصاريف المباشرة في مستويات مرتفعة، لم تنجح الإصلاحات في وضع حدّ لتدهور مستوى الخدمات في

المؤسّسات الصحية العموميّة، ولا في التخفيف من التفاوت بين الواجهة البحرية وتونس الداخلية. كما أنّ تشتّت أنظمة التّأمين على المرض بقي قائما لأنّه تحوّل من تشتّت مؤسّساتي (تعدّد المؤسّسات) إلى تشتّت داخل نفس المؤسّسة (الكنام بأنظمته الثّلاثة: العموميّ ويمثّل أكثر من النصف بقليل، الخاص ويمثّل 18.5% ثمّ نظام استرداد المصاريف). وقد تفاقمت هذه المشاكل في السّياق السّياسيّ والاجتماعيّ الجديد بعد الثّورة خاصّة بتزايد هجرة الكفاءات الطبية نحو الخارج ممّا عمق من تصحّر الخارطة الصحية.

من الواضح إذن أنّ معضلة الصّحّة في تونس تمرّ عبر مستويين، أوّلا ضمان تمويل متوازن ودائم، ثمّ ثانيا تحسين مستوى الخدمة في القطاع العموميّ. في هذا السّياق يمكن التفكير في الحلول التّالية:

- إحداث تأمين صحي شامل بنسبة الثلثين مع الترفيع في مستوى المصاريف المستردة وتوحيد مختلف أنظمة التأمين. ويتطلب ذلك زيادة نسبية في المساهمات الاجتماعيّة سواء للأجراء أو للمشغلين.
- رقمنة شاملة للمنظومة الصحية بإحداث بطاقة رقمية، مثل بطاقة «لاباس» الّتي اقترحت سابقا، هدفها إحكام المراقبة على التأمين على المرض وخاصّة تفادي المصاريف المباشرة للعائلات.
- تغيير زاوية النّظر لبعض أنماط الاستهلاك باعتبارها مسائل تهم الصّحّة العموميّة. فالتدخين والكحول مسألة تهم الصّحّة العموميّة بالأساس. لذلك بإمكان الدّولة، بل من واجبها، أن تفوت في صناعة وترويج التبغ مع الزيادة في الضرائب. والهدف من ذلك هو الحد من التدخين أوّلا، ثمّ تمويل جزء من التأمين الصحي الشّامل.

كما يجب فتح تجارة الكحول بالاعتماد على كراس شروط على أن تُوجه مداخيل هذا النّشاط إلى خط تمويل الخدمة الصحية لا غير. بإمكان الدّولة أيضا أن تراقب إنتاج وترويج القنب الهندي (تحت مراقبة الصيدلية المركزية مثلا) في حدود معقولة قصد محاربة المتاجرة بالمخدرات. المهمّ أن تذهب كلّ عائدات ضرائب التبغ والكحول وعائدات القنب الهندي إلى وزارة الصّحّة من أجل تحسين الخدمات الصحية (معدات ومؤسّسات) والأجور خاصّة لكبار الأساتذة الأطباء المكوِّنين. ويندرج تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسّسات العموميّة في إطار التّوجّه نحو تصدير الخدمة الصحية مع ما يتطلّبه من إعطاء استقلاليّة أكبر للمؤسسات الصحية كي تتمكن من تنويع مداخيلها وتسهيل عمليّة التزود بالمعدات.

- تغيير الخارطة الصحية باتجاه التخفيف من عدم التوازن بين الجهات في إطار التهيئة الترابية المطروحة سابقا ومنها خلق أقطاب حضرية في المناطق الداخلية. يتطلّب ذلك تشجيع الإطارات الطبية على الاستقرار والعمل في الولايات الداخلية.
- إحداث ضريبة «المسؤوليّة الصحية» على الموادّ المصنعة الّتي تستعمل الكثير من السكر أو الملح أو الدهون والّتي تروَّج في الأسواق. كما يمكن فرض هذه الضريبة على الموادّ الغذائية المستوردة ذات نفس النوعية.
- تنمية البحث العلمي الطبي وخاصّة في مجال صناعة الأدوية نظرا لقدرتها التصديرية العالية عبر زيادة تمويل من الميزانيّة وعبر إشراك أكثر للقطاع الخاص.

- تغيير الاستراتيجيا الوقائيّة باستهداف الأمراض المزمنة وباعتماد متابعة صحية حسب العمر من طرف الصندوق الوطني للتأمين على المرض.
- خلق ضريبة جهويّة أو محليّة على الصّناعات الملوّثة تُوجّه لتحسين الخدمات الصحيّة الجهويّة.
- تعويض العقوبة السجنيّة على تعاطي القنب الهندي بالمتابعة العلاجية وربح مصاريف العقوبة السجنيّة.
- ضمان تزويد البلاد بالأدوية عبر تشجيع الصناعة المحلية والشراكة مع المخابر العالمية.
- التركيز على الوقاية منذ الصغر باعتماد مواعيد مراقبة صحية حسب العمر تكون إلزامية. ويلعب الصندوق الوطني للتأمين على المرض دورا أساسيا في هذه المتابعة.
- اعتماد الفحص عن بعد إذا كان ذلك ممكنا في المناطق الّتي تعاني من قلة الأطباء.

ضمن هذا الفهم الواسع لموضوع الصحّة العمومية، يمكن أن ندرج الريّاضة في مستواها المباشر، أي ممارسة نشاط بدني منتظم، خاصّة في سياق الوضع الصحّي التّونسي المتّسم بتزايد خطر الأمراض المزمنة. فممارسة الفرد لنشاط بدني منتظم تساعده على التوقي من عديد الأمراض. كما تمثّل الرياضة مظهرا مهمًّا من مظاهر جودة الحياة بالإضافة إلى دورها في تقوية الروابط الاجتماعيّة سواء على مستوى الأحياء أو المدينة. أي أنّ ممارسة الرياضة تمثّل بدورها عاملا مساعدا على توسيع خيارات المواطن في نمط عيشه اليومي ضمن رؤية منفتحة للعدالة الاجتماعيّة. لذلك،

ولأسباب مبدئية تتعلق بمبدأ المساواة للكل، وجب تحويل الرياضة إلى ممارسة طوال الحياة وليس فقط للشباب. ويتطلّب ذلك مراجعة التهيئة العمرانية من أجل إيجاد فضاءات لممارسة الرياضة يتمّ تجهيزها للاستغلال الجماعيّ بما فيها ملاعب لكرة القدم ومركب رياضي في كلّ معتمديّة. يمكن أن تلعب الرياضة المدرسية هنا دورا رائدا سواء لإرساء تقاليد الممارسة المنتظمة للأنشطة البدنية أو نكزان لاكتشاف المواهب في مختلف الرّياضات. وباعتبارها شكلا من أشكال الوقاية الصحيّة يجب أن تمتدّ ممارسة الرياضة كنشاط فردي واجتماعيّ طوال الحياة تحت شعار: الرياضة للجميع طول العمر. لكن في نفس الوقت، علينا تمييز هذا النّشاط الرياضي الصحي والاجتماعيّ عن الرياضة كنشاط اقتصاديّ ربّما محترف وخاصّة منه كرة القدم. حيث يبقى هذا النّشاط من مشمولات وزارة التعليم والشباب أو وزارة منفردة.

ب- منوال فلاحي إيكولوجي
من أجل تغذية سليمة وأمن غذائيّ

لا يمكننا طرح موضوع الفلاحة في تونس بمعزل عن السّؤال الأهمّ وهو: أي فلاحة نريد؟ هل نريد فلاحة توفر الغذاء فقط بالمعنى الكمي؟ ولكن أي غذاء وفي إطار أي نظام غذائيّ؟ أي فلاحة نريد في إطار انفتاح الأسواق العالمية؟ إنّ نموذج الفلاحة لشديد الارتباط بالنظام الغذائي في كلّ مجتمع ومن هنا ارتباطه بالصحة العموميّة. لقد أعطت الدّولة الأولوية للإنتاج الكمي، خاصّة مع بداية السبعينات، لتواجه حاجيات السكان المتزايدة وذلك في إطار نموذج تنموي جعل الفلاحة والريف في خدمة الصناعة والمدينة فدفعت الفلاحة ثمن ارتباطها بنموذج

التصنيع الموجه للتصدير. فكما سبق ذكره، أوكلت للنشاط الزراعي مهمة توفير منتوجات بأسعار منخفضة تتولى الدّولة تسعيرها، على غرار الزراعات الكبرى، مقابل تعويضات. ضمن هذا الخيار، تمّ تركيز نموذج فلاحي يعتمد على توفير الإنتاج على مستوى الكم وتوزيعه في السّوق بأسعار رخيصة قد لا تراعي ربحية الفلاح. أدى هذا النموذج إلى تضخم الاستهلاك وإلى اعتماد الاستغلال المكثف للأرض (Culture intensive) سواء في الزراعات الصناعية ذات المستغلات الكبرى أو حتّى في المستغلات الصغيرة والابتعاد عن الزراعات الأساسيّة لصالح الأشجار المثمرة. وبالرغم من تكثيف الاستغلال، فقد تراجع الأمن الغذائي وزادت تكاليف الاستيراد الغذائي وانخفضت جودة المنتوجات مع تزايد الاستهلاك بتغيّر النّظام الغذائي واعتماد عادات غذائيّة غير صحية أدّت إلى زيادة حالات السمنة والسكري وضغط الدم على سبيل المثال. ضمن هذا النمط الفلاحي المكثف يمكن أن نرصد العوائق التّالية:

- تدهور التربة وتوسّع خطر التصحر الّذي يمس 75% من الأراضي ويؤدي إلى خسارة قرابة 13 ألف هكتار سنويا بشكل نهائي.
- زيادة نسبة ملوحة التربة والمياه.
- تراجع الموارد المائية الجوفية وزيادة طول فترات الجفاف.
- تشتّت الملكية من ناحية، مقابل تركزها من جهة ثانية. ويعود التشتت في جزء منه إلى الميراث ممّا يقلص في حجم المستغلات. أمّا التركّز في شكل ملكيات كبيرة فيعيق الوصول إلى الملكية بسبب ارتفاع ثمن المستغلات.

- فوارق الملكية بين الرجل والمرأة والحال أنّ النّساء يمثّلن الأغلبية السّاحقة من اليد العاملة.
- ضعف مستوى المكننة والتعصير وهيمنة الزراعة البعليّة (92 %).
- ضعف المردوديّة وارتفاع الطلب على حساب العرض ممّا عمق من التبعية الغذائية إلى حدود 70%.
- سياسة فرض تسعيرة رسمية خاصّة في مجال الزراعات الكبرى الّتي أدّت إلى تدهور مداخيل الفلاحين.
- زيادة الاستهلاك كميّا على حساب الجودة ممّا زاد في التبعية الغذائية للأراضي الافتراضية (أراضي الخارج).
- ارتفاع مستوى العجز الغذائي وزيادة مصاريف الدعم واستنزاف العُملة الصعبة عبر استيراد الموادّ الغذائية.
- ارتباط الغذاء في تونس بتقلبات الأسعار على المستوى العالمي وزيادة نسبة التضخم المستورد.

في ظلّ هذه الإشكالات الهيكلية تقنيا وقانونيا واجتماعيّا، يمكن التفكير في التّوجّه نحو زراعة مستدامة تضمن الحفاظ على البيئة وعلى دخل كاف للفلاح وتراعي مشكل المياه وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي. غير أنّ ذلك يمرّ حتما عبر اختيار النمط الفلاحي الغذائي (Modèle agro-alimentaire) الّذي نريده. ولحسن الحظ أنّ العديد من الدّراسات قد تمت في هذا الاتجاه سواء من طرف الباحثين، تونسيين وأجانب، أو من طرف بعض المنظمات بالاشتراك مع فاعلين تونسيين بما فيهم وزارة الفلاحة. وقد توصلت عديد الدّراسات إلى نتائج مهمة حول تصوّر نمط فلاحي غذائيّ بديل دائم ومتوازن، لكن للأسف، لم يتمّ

تطبيقها نتيجة غياب إرادة سياسيّة وكذلك بسبب غياب الرؤية الشاملة. إنّ وضع الفلاحة الحالي، اقتصاديّا واجتماعيّا وصحيا، وكذلك تسارع التغير المناخي المصحوب بندرة المياه وهشاشة التربة، يجعل من نمط الفلاحة الأكثر تأقلما مع الوضعية التّونسيّة هو نمط الفلاحة البيئي الجهوي الموجه لجودة المنتوج. لكن ذلك يمر حتما عبر تغيير النّظام الغذائي التّونسيّ باتجاه التقليل من مكانة اللحوم والقمح اللين والسكر وتفضيل النوعية على حساب الكم. إنّ الحديث هنا عن ثورة زراعية غذائيّة حقيقيّة تمتد على عدة عشريّات لتصل تونس في حدود سنة 2050 إلى مستوى مرتفع من تعميم النموذج الفلاحي الإيكولوجي. ويتطلب ذلك:

- إعلان الفلاحة كمصلحة وطنيّة عليا بما ينجرّ عنه من تعامل خاص كقطاع استراتيجي يهم الأمن الغذائي والصحي.
- تغيير الخارطة الزراعية للتأقلم مع شح المياه ومع التحولات المناخية وبشكل يراعي إمكانات الجهات. ويمكن هنا توسيع زراعات متأقلمة مثل الكولزا وعباد الشمس والصبار (هندي وألوفيرا) والشعير والعنب والجوز والمورينغا وجتروفا (للوقود البيولوجي وللأدوية)،
- اعتماد دورات زراعية حسب الجهات تحافظ على التربة وتقلل من استعمال الموادّ الكيميائية،
- رفع سياسة التسعير في المجال الفلاحي على الزراعات الكبرى من أجل تشجيع الفلاحين على الربح بما يضمن ربحية المنتج ويحقق الأمن الغذائي، مع التشجيع على فلاحة القرب للتخفيض من الأسعار.

- ربط تربية الماشية بالمحافظة على البيئة وذلك بتوسيع المساحات الغابية وتوسيع الزراعات العلفيّة مع مراجعة أصناف السلالات.
- تنويع الإنتاج بالجمع بين الزراعة وتربية الماشية كي يغذي كلّ نشاط حاجيات الآخر (الحشائش كأعلاف، والفواضل الحيوانية لتخصيب التربة) وكي نقيَ الفلاح مخاطر انقلابات السّوق الوطنيّة والعالمية.
- إعادة الروح إلى البذور والسلالات المحلية نظرا لقدرتها على تحمل الجفاف وارتفاع قيمتها الغذائية.
- التشجيع على أنساق زراعية جهوية وإقليمية (بالمعنى الجغرافي) تعتمد على توازن بين قطب حضري والأرياف المحيطة. أي الاعتماد على عدد محدود من الوساطة (Circuit court). ويتطلب ذلك مراجعة التركيبة الحضرية من أجل خلق أقطاب جهوية في الولايات الداخلية (راجع نموذج التهيئة الترابية المقترح).
- التشجيع على التعاضديّات الفلاحية لتخفيف من تكاليف الإنتاج على الفلاح خاصّة عبر الشراء بكميات كبيرة من المزودين وكذلك لضمان مكانة على المستوى الجهوي والوطني.
- زيادة تثمين المنتوجات الزراعية البيولوجية من خلال الصناعة التحويلية الغذائية مع ما يستوجبه من تكامل بين المستغلات الكبرى والمستغلات الصّغرى والتعاضديّات.

هكذا يُمكِّننا هذا المنوال الفلاحي البيئي من:

- توفير غذاء نوعي متوازن يقلص من المخاطر الصحية ويخفف من أعباء مصاريف الصّحّة العموميّة.

- توفير دخل لائق ومستقر للفلاح.
- الحماية من تقلبات السّوق العالمية للغذاء.
- فتح النّشاط الفلاحي للشباب وللمرأة.
- التقليص في عجز الميزان التجاري عبر تراجع استيراد الموادّ الغذائية والأسمدة.
- توفير فرص عمل جديدة في القطاع الفلاحي الإيكولوجي.
- سهولة انخراط الفلاحة الإيكولوجية في اتفاقيات الأليكا وربّما الاستفادة من الخبرات ومن الاستثمار الخارجي المباشر في هذا الإطار.
- التشجيع على السّياحة البيئية الداخلية.
- توفير مادة دعائية للسياح الأجانب عبر الفلاحة البيئية المنسجمة مع الجهة بعد اعتماد النزل على منتوجات محلية تراعي البيئة.
- ابتكار تطبيقات في مجال الزراعة الإيكولوجية تساعد الفلاح ويمكن تصديرها.
- اكتساب خبرات ومهارات تؤهل تونس لتصدير الاستشارات في الفلاحة الإيكولوجية.

لكن علينا الإقرار بأنّه ليس من السهل الانتقال من منوال الفلاحة الحالي نحو منوال الفلاحة الإيكولوجية من أجل تغذية سليمة وأمن غذائيّ. إذ يتطلّب ذلك انخراط الدّولة، أي الفاعلين السياسيين، في هكذا مشروع وأن تُعطى له الأولوية. يتمثّل تدخل السّياسيّ هنا في إدراج تغييرات تشريعية على مستوى سياسة تسعير الدّولة، وعلى مستوى تعميم

المسح العقاري وحل إشكاليات الأراضي الاشتراكية وإدراج الأراضي الدولية ضمن هذا التصور بالإضافة إلى تسهيل الملكية للمرأة وللشباب. كما يتطلّب هذا النموذج أيضا انخراط الإدارة على الصعيد المركزي وخاصّة الجهوي والمحلي لمتابعة الفلاحين وتأطيرهم لتحقيق هذا الانتقال. وللباحثين في المجال الزراعي دور مهم أيضا في إنجاز هذا المنوال الفلاحي الإيكولوجي عبر التركيز على البذور المحلية وتطويرها وعبر تطوير طرق الاستغلال الزراعي مع مراعاة حماية البيئة. في النّهاية يتطلّب هذا المنوال تغيير حوكمة الفلاحة في تونس من خلال تقارب كلّ الفاعلين وتفاعلهم عن قرب كي نضمن نجاح هذا النموذج. ويتم ذلك بالتدرج بداية من مرحلة انتقالية لتعويد الفلاحين الصغار على تقنيات الاستغلال الجديدة وتنويع الإنتاج والتصرف في الموارد. وتقتضي هذه المرحلة الانتقالية المحافظة على قدرتنا التصديرية الحالية بسبب الحاجة الملحة للعملة الصعبة كي تكون محركا لاستعادة النّموّ الاقتصاديّ. وبالرغم من بعض الصعوبات الّتي قد يواجهها تركيز هذا النموذج الغذائي الزراعي، إلاّ أنّه توجد في تونس بعض العوامل المحفزة مثل طبيعة الاستغلال العائلي وزيادة الوعي بأهميّة التّغيير المناخي وبالمخاطر البيئية ووجود مجتمع مدني حيوي داعم لمثل هذا التحوّل، وتوفّر عدد من الباحثين التونسيّين ومن المؤسّسات البحثية الجامعية ذات الكفاءة.

ج- تعليم عقلاني ضامن للاندماج المواطنيّ والمهني

ما من شك في أنّ التعليم يمثّل القاعدة الأساسيّة للتنمية المواطنيّة وذلك في أبعاد عدَّة من مهارات ومعارف ووعي وممارسة. فبالتعليم

يتشكّل رأسمال التلميذ والطّالب من مختلف المهارات والمعارف الّتي تؤهّله لتحقيق مشروعه في الحياة، سواء كموظّف أو كباعث مشاريع، وذلك في إطار العدالة الاجتماعيّة كما تمّ توضيحها. تمثّل المدرسة والتعليم أيضا المجال الّذي يتشكل فيه الوعي المواطنيّ بالمحيط القريب والبعيد والتحصين من تأثيرات الإيديولوجيات المتطرفة والعنيفة. ففي المدرسة ينسّب التلميذ ما يمكن أن يكون قد ترسّب في ذهنه من تربية عائلية غير منسجمة مع الثقافة المواطنيّة. كما تعدُّ المدرسة فضاء لتشكيل وعي التلميذ بذاته بعيدا عن الرواسب المجتمعيّة مثل الشّخصيّة التّسلّطيّة على سبيل الذكر. تمثّل المدرسة كذلك نسخة مصغرة عن الفضاء العموميّ للطفل وفيها يتعود على ممارسة الكلمة والفعل الاتّصاليّ في سياق التحضير لفعله لاحقا للمداولة في الفضاء العامّ الموسع. إنّ التعليم خير تجسيد لشعار «غدا يبدأ اليوم»، لأنّه استثمار في المستقبل بامتياز على مستوى المعرفة والمهارات والقيم مثل الحرّيّات والحقوق والعدالة وعلى مستوى ترسيخ التحديث المجتمعيّ (الاختلاط النوعي والاجتماعيّ، ممارسة المساواة، احترام الأقليات، الانفتاح على الآخر...). هكذا يكون التعليم أحد المفاتيح الأساسيّة للحرّيّات، أي للديمقراطية، وللعدالة، وللتحديث المجتمعيّ. وليس من قبيل الصدفة أن يشّدد أدورنو وأمارتيا سان وهابر ماس وجون راولز على الدور المحوري للمدارس وللتعليم في حماية الحرّيّات والحقوق والتوقي من مختلف أشكال التطرف.

لقد احتلّ التعليم في تونس مكانة مميزة منذ الاستقلال وصدرت في شأنه برامج إصلاح كبرى لعل أهمها سنة 1958 و1991 و2002 ونسبيا سنة 2008. ولئن حكم سياق الحكم الأحادي كلّ هذه المحطات، إلاّ أنّها

توقفت عند نقاط مهمة وتمكنت، خاصّة عبر مشروع سنة 1958، من تأسيس مدرسة عمومية كانت قاطرة للصعود الاجتماعيّ وللتحديث المجتمعيّ. غير أنّ هذا النّموذج التأسيسي لدولة الاستقلال بقي نخبويا وكانت طاقته الإدماجية ضعيفة. بعد سنة 1991، ومختلف المحطّات الأخرى، تراجع الطّابع النخبوي وأصبح التعليم بكل مستوياته أكثر إدماجا (باعتماد مؤشّر النّجاح) ممّا ساهم في زيادة عدد أصحاب الشهادات مقابل تراجع مستوى التحصيل مثلما تشير إلى ذلك مختلف الدّراسات. أمّا بعد الثّورة وبالرغم من تحرر طاقات التعليم من وصاية السّلطة الواحدة، إلاّ أنّه لم توجد إرادة سياسيّة حقيقيّة للإصلاح بسبب تهميش تسيير مجمل الشّأن العامّ من الرهانات السّياسيّة. لكن ذلك لم يمنع من إثارة إشكالية تدهور التعليم في تونس منذ سنة 2011، فطرحت عديد الأفكار المهمّة سواء بشكل فردي أو جماعيّ أو حتّى في إطار مؤسساتي رسمي. فبالإضافة إلى العديد من الدّراسات، قامت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع أغلب ممثلي القطاع والفاعلين فيه من منظّمات وطنيّة ومجتمع مدني، بمشاورات كبيرة ابتداء من سنة 2015 وانتهت بإصدار «الكتاب الأبيض» الّذي بقي مجرّد دراسة لا غير. وهو نفس المصير الّذي آل إليه مشروع إصلاح التعليم العالي الصادر سنة 2015.

إنّه لمن باب الموضوعية ومن باب الحرص على النّجاعة، أن يأخذ أي مجهود للإصلاح اليوم بكل هذه التجارب السابقة ويستفيد منها خاصّة وأنها أنجزت بشكل تشاركي. ففي العديد من محطات الإصلاح أو التّغيير المذكورة، توقفت الدّراسات على نقاط مهمة يكاد يكون حولها إجماع خاصّة على مستوى تشخيص العقبات. فليس أخطر على التعليم من الرّغبة

في التّغيير الفوقي الفجائي دون الحفاظ على ما سبق من بناء أثبت نجاعته مثلما يتمّ مع انفراد قيس سعيّد بالسّلطة. إضافة إلى تراكم التجربة الإصلاحية، يمثل بطء النّموّ الديمغرافي في تونس عاملا آخر يمكن أن يساهم في إنجاح التّوجّه نحو الإصلاح وتحسين مستوى التأطير من خلال تراجع معدل عدد التلاميذ في كلّ قسم. لكن بغض النّظر عن هذه العوامل المشجعة، فإن نجاح أية سياسة للإصلاح في التعليم تتوقف على الإجابة على السّؤال التّالي: ماذا نريد من التعليم ومن المؤسّسات التعليمية؟ جوابنا هو الآتي: أن تكون المدرسة قادرة على إنتاج مواطنين منفتحين متمسكين بمواطنتهم ولهم من الكفاءة للمساهمة في إنتاج الثروة والمساهمة في إعادة توزيعها والحفاظ على الموارد للأجيال المقبلة. للوصول إلى ذلك، لا بدّ أوّلا من تشخيص واقعي لأبرز مشاكل التعليم في تونس وأهم تحدياته. ويمكننا هنا أن نلخّص أبرزها في النّقاط التّالية:

- الانقطاع المبكر الّذي يشمل أكثر من 100 ألف شاب تقريبا سنويا.
- ضعف التحصيل العلمي خاصّة في اللغات وفي الرياضيات وفي الموادّ العلمية (حسب التقارير الدولية مثال: PISA).
- ضعف تقييم النّجاعة والجودة.
- وضعيّة المدارس المهترئة وغير المجهزة واكتظاظ الفصول.
- تزايد مصاريف العائلات بسبب انتشار الدروس الخصوصية.
- تزايد نسبة الأمية الّتي تبلغ قرابة 18% وقرابة 70% من هؤلاء هم من فئة الشباب المنقطعين عن الدراسة (المركز الوطني لتعليم الكبار).
- التفاوت الكبير بين الجهات على مستوى النتائج وعلى مستوى الإمكانيات.

- الخلل بين التعليم وسوق الشغل سواء بالقطيعة طوال الدراسة، حيث لا فكرة للتلميذ عن المهن والعالم المهني، أو بابتعاد الشهائد عن حاجيات هذه السّوق. نضيف إلى ذلك الاختلال بين وضعيّة الركود الاقتصاديّ وقلة فرص العمل من ناحية ودخول ما يقارب 80 ألف متخرج سنويا سوق الشغل من ناحية ثانية.
- تهميش التعليم المهني وهيمنة مسار الشّعب العامّة للحصول على الباكالوريا (ثلث المسجلين في التكوين المهني يغادرون دون شهادة).
- ضعف جدوى التوجيه المبكر في مسار التعليم المهني (السنة السابعة) بالإضافة إلى حصر أفق التلميذ في هذا الخيار.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في التعليم المهني وفي التكوين عموما.
- غياب الدور الاجتماعيّ للمدرسة من حيث الإحاطة والترفيه وغيرها.
- غياب رؤية شاملة لثقافة عليا تمثّل أرضيّة لتوجيه البرامج نحو القيم المواطنيّة والعقلانيّة.

كما سبق وأشرت بالنسبة لتشخيص مكامن الضعف في المنظومة التربوية والّتي وردت بعديد الدّراسات، فإن الحلول الّتي تمّ اقتراحها سابقا مازالت تحافظ على وجاهتها. لذلك سوف أستعيد البعض منها لوضعها في إطار أنجع ضمن سياق إصلاح شامل متعدد المستويات (يشمل الاقتصاد والتوجّهات السّياسيّة العامّة وكذلك مجموع القيم الجديدة الّتي تشكّل الثقافة العليا للدّولة). فالحديث عن التكوين المهني ليس بجديد ولا الحديث عن توسيع دور المدرسة إلى البعد الاجتماعيّ والثقافيّ وغيرها ولا الحديث عن التكوين عبر التداول (Alternance). فالأهم هنا هو صياغة جملة من

المقترحات المتجانسة والمبنية على رؤية واضحة لكل المجالات ذات العلاقة بالتعليم والتكوين، والأهم يبقى وجود الإرادة السّياسيّة للتطبيق على أرض الواقع. ضمن هذا التمشّي أقدم بعض المقترحات الّتي أراها متكاملة وتتماشى مع الرؤية العامّة لتصور توجهات التقدّم لتونس:

- إدراج حقيقي لشعب التكوين المهني في التعليم العموميّ عبر إحداث شعبة شهادة باكالوريا مهنية وشهادة أقل «شهادة التمكن المهني» في السّنة الرابعة. ويتطلّب هذا إحداث معاهد مهنيّة مع دمج وزارة التربية ووزارة التكوين المهني. ويكون التنظيم العامّ المقترح كالآتي:

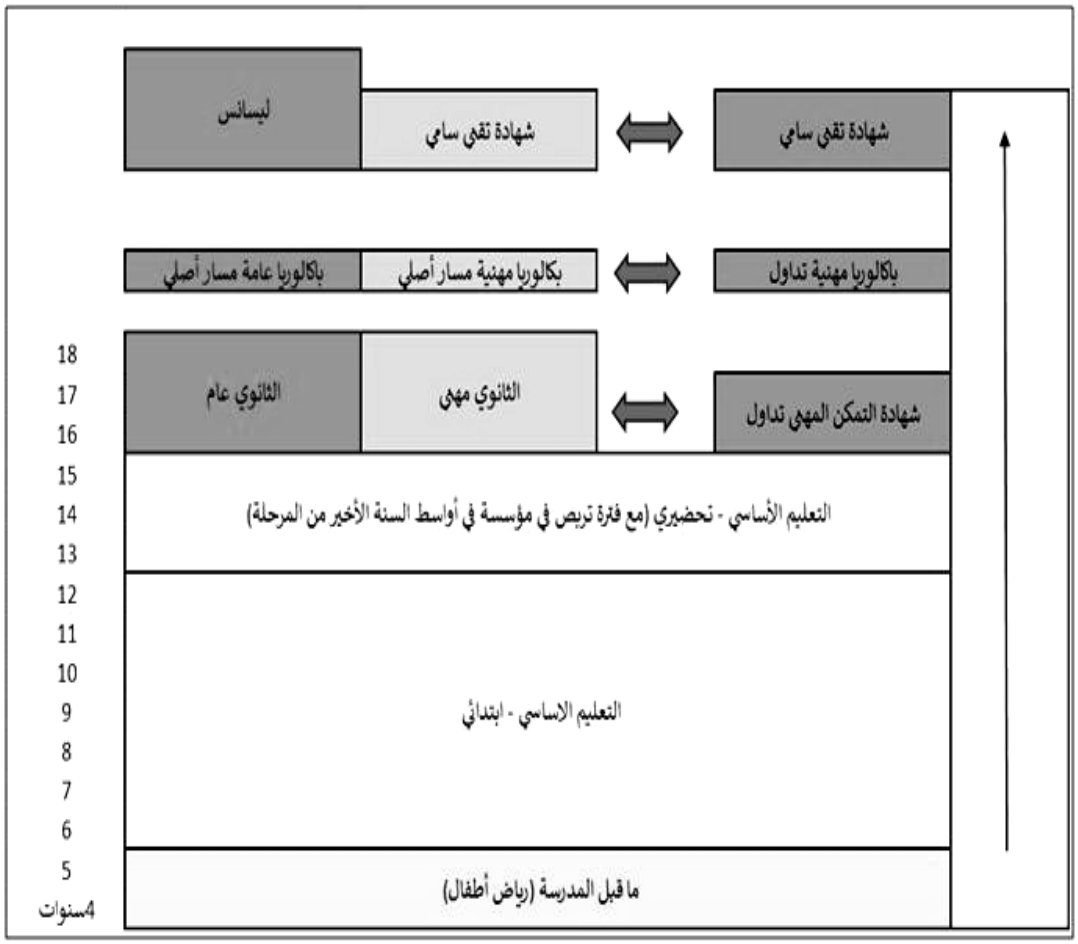

رسم 8: مقترح هيكلة التعليم

أي أنّه يمكن المحافظة على نفس التنظيم الحالي مع إدراج تحويرات باتجاه مزيد إدماج التكوين المهني وضمان سلاسة في الانتقال بين المسارات. حيث يكون التلميذ مع نهاية المرحلة التحضيرية أمام ثلاث خيارات: أمّا المسار الأصلي بفرعيه العامّ (علوم، معلوماتية، اقتصاد وأعمال، آداب واجتماعيّات، تقنية) الّذي ينتهي في المرحلة الثانوية بباكالوريا عامّة، أو المسار المهني الّذي ينتهي بباكالوريا مهنية تفتح آفاقا نحو شهادة تقني سامي بعامين، أو مسار التكوين عبر التداول (Alternance) باتفاق مع مؤسسة اقتصاديّة ومركز تكوين. وتنتهي أولى المراحل المهنية بشهادة التمكن المهني بعد سنتين من التكوين. يعني ذلك إلغاء التوجيه المبكر السّابق نحو التكوين المهني لأن التلميذ غير قادر على الاختيار بين المهن قبل سن 16 سنة. ويتميز هذا النّظام أيضا بانسيابية أكثر خاصّة بين المسار المهني الأصلي والمسار المهني عبر التداول. حيث يمكن للتلميذ أن يبدأ مشواره في المسار المهني الأصلي ليواصل بعد ذلك في مسار التكوين عبر التداول. ويتواصل مسار التكوين عبر التداول إلى ما بعد الباكالوريا وصولا إلى الماجستير.

- إدراج تربص مهني للتلاميذ وسط السنة الأخيرة من التحضيري (من ثلاثة إلى 5 أيام) بهدف التعرف على عالم الشغل والمؤسسة ثمّ التأكد من مشروعه المهني.
- جعل التكوين مستمرا مدى الحياة حسب حاجة المواطن.
- إحداث مساهمة من طرف المؤسّسات لتنمية التكوين المهني وإحداث صندوق للتصرف في تمويل التكوين عبر التداول.

- خلق حساب خاص للتكوين حسب الأسبقية المهنية يسمح للأجير بالتكوين في المجال الّذي يريده.
- تحويل المدرسة إلى فضاء ثقافيّ يتعود فيه التلميذ على مشاهدة العروض الفنية من سينما، ومسرح، ورقص وغيرها.
- ربط التوجيه والتخصص بالمحيط الاقتصاديّ والاجتماعيّ سواء للجهة أو على الصعيد الوطني بما يمكّن من تحسين تشغيلية المتخرجين.
- إعادة تقسيم الأدوار بين الدّولة والبلديات والجهات. حيث تشرف الدّولة على البرامج وعلى التكوين والانتداب وجزء من مصاريف التصرف، وتحيل جانبا من التمويل خاصّة للأكل للبلديات وللولاية وللجهة.
- إشراف وزارة التربية على رياض الأطفال واعتبار هذه الرياض هي الوحيدة الممثلة لمرحلة ما قبل الدراسة.
- إحداث فصول خاصّة بالمدارس العموميّة للتلاميذ ذوي الحاجات الخصوصية وذلك للاستفادة من الفضاء المدرسي التقليدي وإمكاناته وأيضا لتسهيل الاندماج الاجتماعيّ لذوي الحاجات الخصوصية. ويجب أن تحرص المدرسة والإطار التربوي على ضمان حسن التواصل بين مختلف التلاميذ. ويمكن القيام بذلك بتدرج عبر تجارب في بعض المعاهد ثمّ يتمّ التعميم حسب النتائج.
- توجيه التعليم نحو الدمج بين المعارف والمهارات والمؤهلات.
- تدعيم البناء المواطنيّ في المرحلتين التأسيسية والثانوية عبر إدراج برامج تتعلق بقيم مثل الدّيمقراطيّة ومدنية الدّولة وقيمة العمل والبيئة والحرّيّات والتضامن الاجتماعيّ والإنساني.

- تعزيز برامج محو الأمية بالاستفادة من رجال التعليم المتعاقدين عبر عقود قصيرة المدى.
- تعميم المطاعم في المدارس والمعاهد بمقابل حسب مستوى الدخل وبتقاسم المصاريف بين الإدارة المركزية والسلطات المحلية.

أمّا بالنسبة للمستوى الجامعي، ومن باب الموضوعية، لا بدّ من التنويه بالمجهود الّذي قام به أهم الفاعلين في هذا المجال في إطار مسار الإصلاح التّشاوري بين 2011 و2014 الّذي ضم الوزارة المعنية والأساتذة والجامعات وخبراء. وانتهى هذا العمل بإصدار كتيب بعنوان «مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي» في أفريل 2015. هي وثيقة مهمة انطلقت من تشخيص موضوعي لأزمة يمكن أن نلخص أهم عناصره في النّقاط التّالية:

- تدني مستوى مُدْخَلات الجامعة.
- عدم التناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة.
- تدني ظروف الدراسة والحياة الجامعية.
- غياب مقاييس الجودة في التكوين والتأطير.
- استفحال البطالة في صفوف الخريجين.
- غياب الحوكمة الرشيدة وانحسار استقلاليّة الجامعات وتعقد التسيير.
- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية.
- ضعف مردوديّة منظومة البحث العلمي خاصّة في مجال التجديد والتثمين وخلق المؤسّسات ذات القيمة المضافة العالية.

بالإضافة إلى مستوى التشخيص هذا، نرى أنّ الفلسفة العامّة المقترحة في هذه الرّؤية الإطارية لسنة 2015 تتماشى مع ما تمّ اقتراحه هنا من توسيع للتكوين المهني في مستوى التعليم الثانوي. ويمكن لتوسيع استقلاليّة الجامعات أيضا أن يساعد في خلق تكامل بين المعاهد الثانوية والجامعة من جهة وكذلك بين مؤسسات التعليم عموما والمحيط الاقتصاديّ من جهة ثانية. لكن علينا الوعي في نفس الوقت بصغر حجم مؤسساتنا الاقتصاديّة الّتي تبقى غير قادرة على تشغيل ذوي المستويات الجامعية. لذلك نقول إنّ إصلاح الجامعة والبحث العلمي وكذلك إصلاح التعليم، يبقى شديد الارتباط بطبيعة الإصلاحات على المستوى الاقتصاديّ وما يمكن أن يكون لها من انعكاسات على مستوى حجم المؤسّسات (حاليّا تطغى المؤسّسات الّتي تشغل أقل من 5 أجراء). إضافة إلى ما تمّ اقتراحه في هذه الوثيقة ربّما يمكننا أن نقدم بعض المقترحات الأخرى مثل:

- مراجعة التوجيه الجامعي لجعله أكثر توازنا (بين الآداب والشعب التقنية والعلمية) مع مزيد ربطه بسوق الشغل الدّاخليّ والخارجي.
- إحداث وحدة للتوجيه والإدماج المهني في الجامعات تساعد الطلبة على معرفة عالم الشغل قبل التخرج كما تصاحبهم قُبيل التخرج.
- إحداث مسار غير مجاني في كليات الطب بالنسبة للطلبة الراغبين في ذلك ممن لم يتسن لهم الحصول على فرصة في التوجيه الأصلي وكذلك للطلبة الأجانب. ومن شأن مثل هذا الإجراء أن يوفّر للجامعة مداخيل هامّة، كما يحافظ على جزء من العملة الصعبة في تونس (ربح المصاريف الناتجة عن خروج تونسيين لدراسة الطب في الخارج). كما يمكن لمثل هذا الإجراء أن يساهم في زيادة جذب الطلبة الأجانب إلى تونس وخاصّة من الدّول العربية والأفريقية.

- إحداث معهد للعلوم السّياسيّة، يساهم في التكوين السّياسيّ ويكون له دور في تنمية النّقاش العامّ وغرس قيم الدّيمقراطيّة.

تصاحب هذه التغييرات على مستوى النّظام التعليمي إجراءات أخرى تحفيزية تساعد الشباب على الاندماج المهني والاجتماعيّ والثقافيّ وتدعم حمايته من الدعايات الإيديولوجية القصووية، ومن أهمها:

- بعث مبيتات للشباب العامل حتّى سن 29 سنة (لمدة سنتين) وذلك بالاتفاق بين الدّولة والباعثين العقاريين.
- إعادة تأهيل أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل حسب ما يتوفّر من فرص في سوق الشغل أو في بعث مشاريع.
- ترسيخ قيم التعاون والالتزام الاجتماعيّ للفرد من خلال القيام بتربص في الخدمة المدنيّة.
- إحداث بطاقة شاب حتّى سن 25 سنة تمكن من الدخول مجانا إلى المتاحف وإلى التظاهرات الثقافيّة وتخفيضا في النقل العموميّ إلى حدود 50%.
- إجبارية التسجيل للعاطل عن العمل لدى الوكالة الوطنيّة للتشغيل وتخصيص متابعة فرديّة، بما يفسح المجال للتكوين وللتربّصات المهنية.

د- نحو مشروع ثقافيّ وطني عقلاني

تمثّل الثقافة بدورها عمادا أساسيا من أعمدة التنمية المواطنيّة للإنسان في بعدها الشّامل والمتعدد. فهي وسيلة للحرية لأنّها تنمي النّقاش في الفضاء

العامّ، وهي أيضا أداة أساسية من أدوات العدالة الاجتماعيّة لما تفتحه للمواطنة وللمواطن من آفاق تنوع من اختياراته من أجل تحقيق رغباته. وكي أبسط استيعاب القارئ لمقترحات التجديد الثقافيّ، أو التثوير الثقافيّ، سوف أحصر الموضوع في مستويين: مستوى الفكر ومستوى الفن كما يوضحه الرسم التّالي:

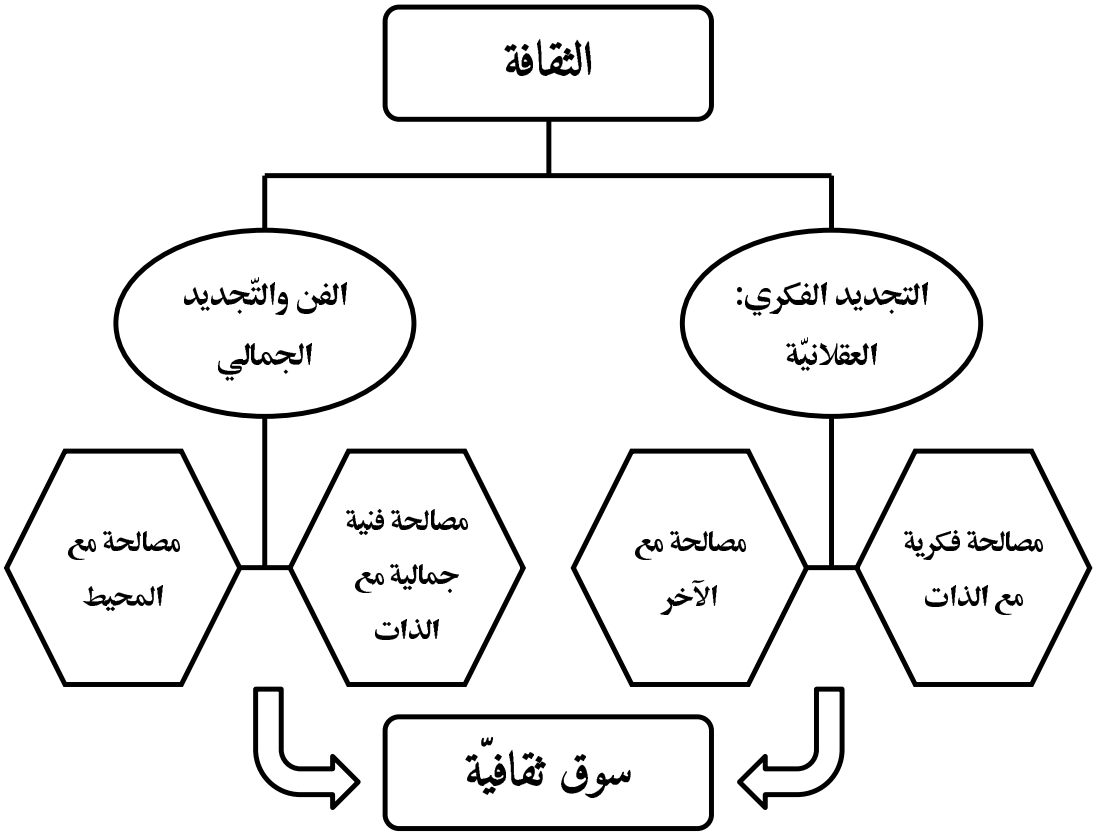

رسم 9: هيكلة الإصلاح الثقافي

والحقيقة أنّ الرسم لا يأتي على كلّ أبعاد الفكر والفن، بل اقتصر الأمر هنا على أبعاد في علاقة بطبيعة الأزمة في تونس وفي الرؤية المقدمة منذ البداية والّتي تركز على إشكالية التجديد عبر الحرّيّات والحقوق. ويمكن للنقاش العامّ لاحقا إثراؤها عبر المداولات المعمقة للأطراف الفاعلة. أستعرض البعد الفكريّ هنا في مستوى التجديد العقلاني والذي يعني،

للتبسيط، المصالحة مع الذّات ثمّ المصالحة مع الآخر. أمّا مستوى الفن فيتم استعراضه في بعدين عمليين هما دور الفن في مصالحة الفرد مع ذاته خاصّة في سياق يضرب الإبداع والجمالية، ثمّ دوره في اكتشاف المحيط سواء الاجتماعيّ منه أو الإنساني والثقافيّ عموما زمن الانكفاء على الذّات والانغلاق. غير أنّ نجاح أية سياسة ثقافيّة يبقى رهين النجاح في خلق سوق ثقافيّة على قاعدة محتوى التجديد الثقافيّ، النوعي والكمي، وكذلك على قاعدة تغيير الأطر التنظيمية الضامنة لديمومة الإنتاج، كما تضمن دخلا للمبدعين في هذا المجال. هكذا يمكننا الحديث عن سياسة ثقافيّة للدّولة تحدّد الأهداف ضمن رؤية كما توفر إمكانات التطبيق القانونية والإدارية. إذ لا يخفي على أحد أنّ من بين أسباب أزمتنا هو غياب سياسة ثقافيّة رسمية للدّولة تقطع مع الثقافة كمجرد نشاط ترفيهي موسمي وتدرجها ضمن مشروع للإنسان الفرد وللمجتمع.

العقلانيّة، مشروع التجديد الفكريّ

نعتقد أنّه لا يمكن الحديث في عالم اليوم، وفي أيّ بلد كان، عن سياسات ثقافيّة ناجعة دون العمل على إنجاز تحوّل نوعي على مستوى الثقافة العليا للدّولة (الجهات الرسمية) وللمجتمع. والمقصود بالثقافة العليا هنا جملة القِيَم الّتي تعمل النخب والدّولة على نشرها داخل المجتمع من أجل المصالحة مع الذّات ومع تاريخها وبناء شخصيّة متوازنة قادرة على التماهي مع تطوّرات العصر وتضمن للأمّة انخراطا فاعلا في المحفل الأممي وفي المستقبل. ويتأكّد هذا الرّهان في الحالة التّونسيّة باعتبار الصّدام بين الثقافة العليا التقليدية (العربية الإسلامية) والحداثة من جهة، ثمّ، باعتبار

العودة القوية لثقافات ما قبل الدّولة بعد الثّورة من جهة ثانية، ممّا بات يهدّد لا مكاسب الدّولة الوطنيّة فحسب، بل الدّولة ذاتها. هذا إضافة إلى انتشار الخطابات الشعبويّة والتحريضية التّسلّطيّة الّتي تهدّد المكتسبات الفكريّة الحداثيّة لتونس عبر التشكيك في قيم مثل الحرّيّة والدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان وعبر الخطابات المؤامراتيّة ومعاداة النخب والفن والغرب والعولمة. وتدخل الرؤية المقدمة هنا ضمن قراءة لإشكالية الهوية عموما والّتي شغلت بال السياسيين والرأي العامّ لفترة طويلة دون أن يأخذ الموضوع العمق الّذي يستحقه خاصّة وقد تحوّل إلى ورقة للمناورة السّياسيّة. ويستلهم هذا الطرح من تراكم التجربة التّونسيّة منذ القرن التاسع عشر وكذلك من تراكم التجربة العربية والعالمية من أجل وضع الملامح الكبرى لهذه الثقافة العليا الجديدة الّتي تُلهم السياسات والتوجّهات التعليمية والمجتمعيّة والثقافيّة.

إنّنا نريد لهذا التجديد في تونس أن يقطع مع بعض المقولات الضبابية الّتي برزت في خضم النّقاش حول الهوية مثل «الإسلام الوسطي» و«الإسلام المعتدل» و«الإسلام الزيتوني» وغيرها من المسميات، خاصّة وقد ارتبط أغلبها بسياقات سياسيّة حاولت إمّا التبرير للتقارب مع حركات الإسلام السّياسيّ أو لإعطاء وجاهة للمحافظة المجتمعيّة من خلال تغليفها بوجاهة فكريّة. كما نريد، في إطار أشمل، أن يحمل هذا التجديد قطعا مع الثقافات التقليدية الماقبل-حداثيّة المهيمنة على العالم العربي طوال الفترة الحديثة والمعاصرة والّتي رسختها تقليدية (Traditionalisme) الأنظمة وبعض الإيديولوجيات مثل الإسلام السّياسيّ والقومية العربية في بعض تعبيراتها. نريد في الأخير أن يكون هذا التّجديد الفكريّ دافعا لإخراج «الثّقافة

التّونسيّة»، من الانغلاق حول الذّات ومن الاحتماء وراء عقلية التوقّي من الآخر باسم الخصوصية والتأصيل أو حتّى باسم مقاومة الاستعمار ومواجهة الغرب. فقد ولى الاستعمار، والغرب صنعه الغرب مثلما صنع الشرق كمُختلِفٍ عنه وكنقيضه وذلك للسيطرة عليه، من جهة، ولكسب وجاهة في مواجهة الشق المحافظ الغربي من جهة ثانية. إنّ أنسنة العقلنة، أي تأصيلها ضمن التجربة الإنسانية عبر التّاريخ، هي المفتاح للخروج من حمى الهويات الكبرى الّتي وصلت حدّ الصراع المنذر بحرب شاملة (صراع الحضارات الّذي عاد مع الحرب على الفلسطينيين في غزة).

تتمثّل «الثّورة الفكريّة» الّتي نقترحها كوسيلة لترسيخ الحداثة، في ثورة العقلنة الّتي تتوازى مع الثّورة السّياسيّة بالرّغم من الانتكاسات منذ 2011. فعُمق الحداثة في نظرنا هو تعميم العقلنة كشكل من أشكال التنظّم الدّولتي والمجتمعيّ بالإضافة إلى كونها نمطا فكريّا يرتكز على جملة من المقاربات الّتي تستلهم من المعارف في العلوم الاجتماعيّة والإنسانية. وتدخل ثورة العقلنة ضمن السّياق العامّ لتطوّر الدّولة التّونسيّة، كما تدخل ضمن تطوّر الفضاء الثقافيّ العربي والعالمي. بهذا المعنى لا يمكننا الحديث عن مجرّد التنوير لأن مرحلة التنوير قد ولت تاريخيا. فالتنوير يعني مجرّد البدايات الفرديّة من طرف كتّاب ومفكرين لبعث بعض الضوء في عتمة سائدة. وهذا ما حصل تقريبا في تونس منذ سنوات العشرينات من القرن الماضي مع شخصيات مثل الطاهر الحدّاد وأبو القاسم الشّابي والمسعدي أو حتّى هشام جعيّط لاحقا. لقد كان التنوير فرديا في الحالة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، ولم يصبح مشروعا للسياسات العامّة إلاّ لاحقا. أمّا بعد التنوير فالمطروح هو العقلنة بمعنى تفعيل وتعميم أفكار التنوير على

مستوى المجتمع والدّولة كي تأخذ العقلانيّة مكانها في السياسات العموميّة وفي النّقاش المجتمعيّ وفي توجهاتنا الاستراتيجية.

تهتمّ مقاربة التجديد الفكريّ العقلاني هنا بمستويين: مستوى العلاقة بالذات، أو بالأنا، ثمّ مستوى العلاقة بالآخر. يدخل في إطار العلاقة بالذات، إعادة النّظر في علاقتنا بالتراث عموما وخاصّة منه الأكثر حضورا تاريخيا ومجتمعيا وهو التّراث العربي الإسلامي. فمن شأن مثل هذه المراجعة للعلاقة بالأنا وتراثها تقديم بعض الإجابات عن إشكالية الهوية المطروحة بحدة. لكن هذا لا يعني بأي شكل حصر هذا الأنا فقط في بعد التّراث العربي الإسلامي، إذ توجد أبعاد مواطنيّة وإنسانيّة تتجاوز هذا الإطار. أمّا العلاقة بالآخر فتتعلّق عموما بذلك الآخر الفاعل في تاريخنا القريب وفي واقعنا الحالي وهو «الغرب»، ضمن إشكاليات باتت معروفة تحت عديد العناوين مثل «الغرب والإسلام» «نحن والحداثة» «الإسلام والحداثة». كما يتوسع فضاء التفكير في الآخر إلى غير الغرب الجغرافي والتاريخي مثل اليابان وبلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا وغيرها. فالمهم هنا هو الخروج من الأنا الضحية، ضحية الآخر، إلى الأنا المريضة وإلى علاجها وهو الـ«نحن»، أي الأنا والآخر.

- عقلنة العلاقة بالذات

لقد وَضَعَنا سياق ما بعد الثّورة في مواجهة تحديات ثقافيّة وسياسية تعلقت أغلبها بالعلاقة بالإسلام سواء في البعد السّياسيّ من خلال العلاقة بحركات الإسلام السّياسيّ أو في البعد المجتمعيّ فيما تعلق بمسألة الحرّيّات الفرديّة مثلا. والحقيقة أنّ مثل هذا النّقاش ليس بجديد وكان منتظرا ولا يمكن اعتباره مجرّد إسقاط. فهو منتظر في فضاء ثقافيّ عربي إسلامي

(تونس) تشكّل فيه لأول مرة رأي عام وفضاء للنقاش المجتمعيّ. فقد شهدت تونس تقريبا نفس النّقاش في فترة الانفتاح السّياسيّ الوجيزة بعد انتقال السّلطة في نوفمبر 1987.

الحقيقة أنّ النّقاش بعد الثّورة كان متشنجا لأنّه اتخذ طابعا سياسيا إيديولوجيا مرتبطا بمسألة الحكم وهُمّشت فيه مقاربة العقل. فقد طغت على المقاربة المحافظة نظرة الإسلام السّياسيّ وأيديولوجيته الراديكالية خاصّة في فترة الترويكا. كما تمحور رد جزء مهم من التقدميين والحداثيّين على رفض حزب حركة النهضة وليس على المبادئ الّتي تشكّل هويتهم وتؤسس لرفضهم للإسلام السّياسيّ. ولذلك طغى على استراتيجيّتهم هاجس إخراج النهضة من الحكم أكثر من الدفاع عن الطرح العقلاني لمسألة الدين والتراث والسياسة والدّولة. فكانت نتيجة هذا الهوس، أن ساند العديد منهم كلّ التوجّهات المحافظة لقيس سعيّد بما فيها الفصل الخامس من دستوره، وهو الأقرب للمطلب التاريخي لحركات الإسلام السّياسيّ، فقط لأنّه أزاح حركة النهضة من الحكم.

بعيدا عن هذا السّجال المتشنّج، نرى أنّ رؤيتنا للمسائل التّراثية يجب أن تستفيد من مقاربات العلوم الاجتماعيّة مثل علم اجتماع الأديان، والتاريخ، والأنثروبولوجيا، وكذلك من العلوم الإنسانية (الفلسفة، علوم اللغة...). فالمقاربة المعرفية تساهم دون أدنى شك في تعميق فهم التّونسيّ بتاريخه الخاص والمحيط والعالمي بما في ذلك مسائل التّراث العربي الإسلامي. وتُعَدُّ هذه المقاربة المعرفية وسيلة محايدة وفعالة لبناء وعي منفتح لدى الأجيال القادمة بمسائل الماضي والتاريخ والتراث قادر على الصمود أمام الدعاية المتطرفة والمناهضة للحرّيّات وللحقوق. ومن دون

الغوص في تفاصيل المقاربة وأسسها وحججها، أقدم هنا جملة من النّقاط العامّة الّتي تشكّل أُسّ هذه النظرة العقلانيّة للتراث:

- أنّه لمن المفيد اليوم الخروج من لفظ «الإسلام»، كدالّ على وحدة كلية متجانسة إلى مصطلح التّراث العربي الإسلامي والذي نراه أشمل ويستوعب التنوع التاريخي وحتّى الاجتماعيّ الراهن. مثل هذا التحوّل الألسني يخرجنا من هيمنة البعد الديني في مستواه الفقهي الّذي هيمن طوال عصور ليفرز الإسلام السّياسيّ لاحقا. فالمعطى الإيماني ذاته تراجع أمام العقل الإجرائيّ الفقهي الّذي تحوّل خلال القرن العشرين إلى معطى نضالي سياسيّ مع الحركات الإسلامية. على المسلم أن يخرج من هذا الأفق الضيق إلى فضاء التّاريخ الرحب، فضاء التطوّر والمصالحة مع الذّات. كما عليه أن يخرج نحو فضاء الهوية الوطنيّة والمواطنة القادرة على ضمان حقوقه في عالم اليوم. ويمكن إدراج مفهوم التّراث العربي الإسلامي في الدستور المنقح في الديباجة مثلا.
- يفتح الخروج من أسوار ثقافة الأحكام الفقهية الباب أمام التصالح مع التنوّع الديني الدّاخليّ مثل ثقافة الكلام (المعتزلة) وخاصّة الثقافة الصوفية سواء في تعبيراتها الكلاسيكيّة أو المعاصرة. إنّ لب الرسالة المحمّدية، من وجهة نظر تاريخيّة، كما تعبّر عنها السّور المكيّة، هو الإيمان لا الأحكام.
- إعادة تثمين تعبيرات تراثية لم تأخذ حظها الكافي مثل الأدب والشّعر، والتاريخ، والعلوم والفلسفة. إذ لم يتواصل الفكر الفلسفي، بعد أن اندثر وكاد يموت في اليونان القديمة، إلاّ في الفضاء الإسلامي عموما لينتقل لاحقا إلى الغرب الناشئ مع ابن رشد وابن

سينا. لقد كانت تجربة ثريّة في الفكر العقلاني الّذي ساهم فيه العرب والمسلمون عبر الفلسفة وكذلك عبر الطبّ والعلوم.

- الخروج من العقل الفقهي المعياري في المسائل الدينية واعتبار الدين اليوم نشاطا اجتماعيّا ينبني على الإيمان الفردي الحر والمتنوع في مجتمع تحكمه المساواة وحرية الضمير وفي دولة تفصل السّياسة عن الدين بإقرار دستوري. هكذا نخرج من إشكالية التعارض بين الإسلام والحداثة كما هي مطروحة منذ القرن التاسع عشر. فالمشكل في اعتقادي ليس بين الإسلام والحداثة إذا اعتبرنا أنّ الإسلام متنوع كما يتغير حاله من زمن إلى آخر كي يشكّل في النّهاية ذلك التنوع الّذي نسميه اليوم التّراث العربي الإسلامي. وإن وُجد مشكل فهو بين المسلمين كفاعلين تاريخيين واجتماعيّين وما يطرحونه من خطاب حول الإسلام من جهة، والحداثة من جهة ثانية. وعموما لا توجد أديان مؤهّلة بطبيعتها للتأقلم مع الحداثة. فكل ديانة ادعت لنفسها سلطة معيارية لتنظيم المجتمع والسياسة، هي بطبيعتها في تعارض مع الحداثة كتعميم للعقلنة.
- لا بدّ من الفصل بين الإسلام، بمعنى التّراث العربي الإسلامي الّذي نتحدث عنه، والإسلام كما يعايشه التونسيون أي كنشاط اجتماعيّ، من ناحية، ثمّ حركات الإسلام السّياسيّ من ناحية ثانية. تعود بدايات فكر الإسلام السّياسيّ إلى نهاية القرن التاسع عشر عبر مجموعة الشباب العثماني المساندة للسلطان المحافظ عبد الحميد الثّاني. في إطار رفضهم للإصلاحات، توجهوا نحو إعادة صياغة الإسلام كي يكون بديلا عن الدّولة الحديثة وشروطها. فعبارة الشريعة لم تستعمل طوال التّاريخ العربي الإسلامي إلاّ في نهاية القرن التاسع

عشر. وكذلك الشّأن أيضا لعبارة «الدّولة الإسلامية» الّتي عوضت عبارة «دولة الإسلام» و«دولة المسلمين» الّتي تعج بها المصادر العربية الإسلامية.

- دخل المسلمون عصر الحداثة منذ نهاية القرن الثامن عشر بهاجس الخوف من الآخر والإحساس بمرارة الهزيمة العسكريّة سواء مع نابليون في مصر أو بعد احتلال الجزائر. لذلك غلب على أفكار القرن التاسع عشر، سواء مع الإصلاح الإسلامي أو مع بدايات الإسلام السّياسيّ أو مع بدايات الفكر القومي العربي، هاجس الحماية من الآخر والتوقي منه. فأغلب أفكار وإيديولوجيات التحرر كانت حمائيّة تفكّر في الآخر أكثر من التفكير في الذّات. وتعمقت عقدة الهزيمة أكثر مع توسع الاستعمار وكذلك على إثر المواجهات مع إسرائيل. يفسر كلّ ذلك، إلى حدّ ما، هيمنة الأفكار المحافظة على العقل السّياسيّ العربي وكذلك تعايش أفكار الدّولة مع مختلف ثقافات ما قبل الدّولة. كما أصبح التفكير في الآخر وسيلة للالتفاف حول التفكير في الأنا وما يتطلّبه من نقد ذاتي. حيث مثلت مظلوميّة الأنا الأرضية الخصبة الّتي نشأت عليها فكرة المؤامرة المهيمنة على العقل العربي منذ أواسط القرن التاسع عشر والّتي أصبحت حجر الأساس لمختلف الخطابات الشعبويّة كما نلاحظه في تونس خاصّة مع قيس سعيّد. وهنا تلتقي هذه السمات الثقافيّة مع سمات الشّخصيّة التّسلّطيّة الّتي تمّ استعراضها في القسم الأول. فميكانيزمات الهروب من الذّات وتحويل المسؤوليّة للآخر هي نفسها تقريبا، لكنها تتحول من فضاء الثقافة إلى فضاء البسيكولوجيا الجماعيّة فتصبح تقليدية الشّخصيّة التّسلّطيّة تقليدية أو مُحافَظَة في فضاء الثقافة. لذلك تعد

العقلنة الفكريّة بمثابة وسيلة علاجية لتفادي فعل الشّخصيّة التّسلّطيّة.

- في خضم هذا الواقع العربي الحديث والمعاصر، تتميز تونس بميزتين. تتمثّل الأولى في ذلك التداخل بين تعبيرات الإسلام العالم، أو إسلام النص والفقه، من ناحية، ثمّ إسلام تصوف العوام أو الطرق الصوفية من ناحية ثانية. ومن شأن هذا التقارب أن يخفف من حدة التوتر، كما شهدته وتشهده عدة مجتمعات مشرقية، بين التعبيرين الدينيين. ويتم ذلك في إطار نوع من التجانس على قاعدة الإسلام السني ممّا يخفف أيضا من التوترات الطائفية. أمّا الميزة الثانية لتونس فتتمثل في عراقة مسار تشكّل الدّولة الوطنيّة الّتي تعود إلى أواسط القرن السابع عشر. وقد ساعدت هذه التجربة المبكرة على ظهور محاولات إصلاح في كلّ المجالات مثلت مسارا، ولو هشا، نحو العقلنة منذ حمودة باشا وأحمد باي ومختلف إصلاحات القرن التاسع عشر. وتواصل هذا المسار مع بدايات التنوير، مع نقاشات قدماء الصادقيّة والشباب التّونسيّ والطاهر الحدّاد والشّابّي وبداية تشكّل الهويّة الوطنيّة بمعناها الحديث. مكّن ذلك من تجسيد أولى البواكير الاجتماعيّة لهذا التراكم التاريخي مع دولة الاستقلال الّتي حاولت القيام بثورة هادئة على مستوى التحديث المجتمعيّ.
- إنّ الحديث عن التّراث العربي الإسلامي هنا لا يقصي من الوجود، التاريخي أو الحالي، عديد التجارب الّتي يمكن تثمينها اليوم وإدراجها ضمن التّراث التاريخي التّونسيّ. نقصد بذلك مختلف التجارب الماقبل عربية مثل الحضارة اللوبيّة والقرطاجيّة والرومانيّة بالرّغم من زوالها.

- يعتبر وجود نخبة من المفكرّين التونسيّين الحداثيّين مثل المسعدي وهشام جعيّط ومحمد الطّالبي ومحمد الشرفي وعبد المجيد الشرفي بالإضافة إلى نخبة من الباحثين والكتّاب من بين الدعامات الأساسيّة للعقلنة الفكريّة في تونس. فأغلب الفكر الفاعل بين النخب هو وليد هذا المسار التّونسيّ التحدّيثي والذي لم يصمد أمامه الفكر المحافظ ولا فكر الإسلام السّياسيّ كما حصل خلال المواجهات الفكريّة مباشرة بعد الثّورة. وتعد الهزيمة الفكريّة والمجتمعيّة (بمعنى تقلص القاعدة الاجتماعيّة) للإسلام السّياسيّ من بين الدعائم الّتي تسهل أيضا تعميم العقلنة بما فيها مختلف مظاهر العِلمَنَة بالرّغم من التوسع النسبي لرقعة المحافظة داخل المجتمع.
- إنّ الاستثمار في مختلف هذه الإمكانات التّونسيّة التاريخية والمجتمعيّة لقادر أن يحول تونس إلى منارة للتحديث في العالم العربي، خاصّة وقد خطت شوطا كبيرا في اتّجاه الحرّيّات بالرّغم من الانتكاسات الّتي صاحبت سياق ما بعد الثّورة وخاصّة مع قيس سعيّد. فالحرية، تجاه السّلطة السّياسيّة أوّلا، تعتبر عاملا حاسما في تشكّل ثقافة العقل كثقافة عليا للدّولة وللمجتمع.
- بغضّ النّظر عن البعد الحضاريّ العامّ في حديثنا عن التّراث العربي الإسلامي، تبقى الدّولة الوطنيّة، أي الأمّة التونسية، الإطار الأساسيّ للوجود السّياسيّ والاجتماعيّ في عصرنا وتبقى الهويّة الأساسيّة هي المواطنة التونسيّة مع مضامينها الحقوقية والفلسفيّة وحتى التاريخيّة.

تُمكّن مختلف هذه النّقاط من تشكّل ثقافة عليا للدّولة تمثّل الإطار الّذي ينتظم حوله تطعيم النّظام التعليمي والفكر الجامعي وكذلك الميدان الثقافيّ. إذ يتطلّب ذلك تغيير البرامج المدرسية باتجاه عقلنة المحتوى خاصّة في مادة التّاريخ واللغة العربية والتربية المدنيّة. كما يتطلّب مثل هذا التّوجّه مزيد عقلنة البرامج على مستوى الجامعة بالإضافة إلى دعم توجه البحث نحو المواضيع العقلانيّة كي نقطع مع محاولات «الردة البحثيّة» الّتي صاحبت صعود الإسلام السّياسيّ. فمن المهم تعميم هذا التّوجّه على الكليّات والجامعات العلمية والتقنية الّتي أصبحت للأسف خزانا للتطرف في السنوات الأخيرة كما تثبت ذلك عديد الدّراسات.

- عقلنة العلاقة بالآخر

يبقى إذن نقد الذّات بهدف تخفيض منسوب التوتر مع الأنا هو المدخل الحقيقيّ للتجديد الفكريّ وليس البحث في طبيعة العلاقة بالآخر كما هيمن على العقل العربي بما في ذلك العقل التّونسيّ. إنّ معرفة الذّات بشكل عقلاني تهيئ لفهم موضوعي للآخر بما يسمح بخلق علاقات ندية، مفيدة ومستدامة. فكيف نبحث في سبل التّعامل مع الآخر إذا كنا نجهل من نحن وما نريد؟ إنّ توتر العلاقة مع الآخر هو في الحقيقة انعكاس لتوتر العلاقة مع الذّات، توتر استُبطِن في فضاء اللاّ مُفكَّر فيه. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن العقل العربي الإسلامي دخل عصر الحداثة تحت هيمنة معطيين اثنين: عقدة الهزيمة العسكريّة ثمّ الخوف من الآخر. عقدة الهزيمة منذ غزوة مصر واحتلال الجزائر ثمّ احتلال تونس ومصر وصولا إلى الخيبات العسكريّة في مواجهة إسرائيل والغزو الأمريكي للعراق سنة 2003. ومن بين إفرازات هذه العقدة أن انشغل الرأي العامّ العربي

بهاجس القوّة واكتسابها من أجل تحقيق النصر مع ما يستتبع ذلك من هاجس البحث عن الحاكم القوي والجيش القوي. ومن هنا نفهم هيمنة مقولة «التحرّر» على مبدأ الحرّيّة. فالأهم كان التحرّر من الآخر وليس الحرّيّة لذاتنا. ضمن عقدة الهزيمة العسكريّة التاريخية للعرب، يمكن أن نفهم أيضا تلك الجاذبية الّتي يتمتع بها أي قائد أو رمز يجسد فكرة الانتصار العسكري على الآخر أو تحديه كما كان الشّأن مع صدام حسين ومع حزب الله ومع حركة حماس مؤخّرا وخاصّة ناطقها الرسمي الملثم الّذي ارتبط ظهوره بتعداد الانتصارات. تخترق هذه العقدة في الحقيقة أغلب الطيف السّياسيّ والفكريّ في تونس من إسلاميّين وعروبيّين ويسار وديمقراطيّين وحتّى النّخب غير السّياسيّة. أمّا العقدة الثّانية، فهي عقدة الخوف من ذلك الآخر الغربي ومن كلّ تعبيراته بما فيها الحداثيّة مثل العلوم والقيم الكونيّة والدّيمقراطيّة. ولا يقتصر ذلك فقط على الخطاب السّياسيّ، بل يشمل حتّى الخطاب الأكاديمي، الّذي أصبح مشككا في هذه القيم إمّا بداعي مقاومة الغرب الإمبريالي أو بداعي الخصوصية الثقافيّة الإسلامية، فبقي سجين السّياق الاستعماري ولم يخرج من توتراته. في المقابل وللخروج من العلاقة المتوترة مع ذاك الآخر أقترح التوجّهات التّالية:

- اعتبار الآخر امتدادا مختلفا للأنا في إطار مسار تاريخي إنساني مشترك، ثمّ في إطار ثقافة عقلانية كونية حاليّا. فكل شعوب العالم ساهمت بطريقة أو بأخرى عبر تاريخها بما في ذلك العرب والأوروبيون والهنود، والصينيون، واليابانيون وغيرهم. كلّ هذه التجربة التاريخية بتراكماتها هي الّتي أفرزت عصر الحداثة والتحدّيث وليس التّاريخ الأوروبي فقط ولا ثقافته.

- ثنائية الغرب والشرق أفرزها الغرب خلال النصف الثّاني من القرن التاسع عشر بالحديث عن حضارة غربية وحضارات أخرى شرقية. كان ذلك في اتّجاه ربط الحداثة بالغرب ونفي مسارها التراكمي الإنساني عبر التّاريخ رغم أنّ الحداثة تشكّلت في صورتها الحاليّة في ذاك الغرب الجغرافي. بالتّالي، علينا بتفكيك ثنائيّة الشرق والغرب للخروج منها ومن توتراتها الّتي أرهقت الشعوب وتقف اليوم حائلا أمام تعاون الأمم. فالحداثة السّياسيّة والفكريّة لا غربية ولا شرقية. وتعميم العقلنة في الغرب لم يكن لولا تراكمات التّاريخ الإنساني السابقة.
- بهذا المعنى فإن الغرب لا يحتكر تمثيل العقلانيّة ولا جملة القيم الّتي أتت بها الحداثة. وحده الضمير الإنساني أينما كان ممثلها والضامن لها.
- لقد تميز التّاريخ المعاصر وحتّى القريب منه بالعلاقات المتوترة وبالحروب وبالرغبة في الهيمنة الّتي أدّت إلى الحقبة الاستعمارية. وقد صاحب ذلك جراح تاريخية مازالت آثارها إلى اليوم. كما صاحب هذا التّوجّه نحو الهيمنة وجود عديد المؤامرات عبر التّاريخ. غير أنّ ذلك لا يبرر، حسب رأيي، ترسيخ هاجس الخوف والحيطة كقاعدة للتعامل مع الآخر كما لا يعني الارتقاء بالمؤامرة إلى مستوى النّظريّة الّتي تلخص مجمل تاريخنا الحديث والمعاصر كما راهِنُنَا. فقد أصبح هاجس الخوف ونظرية المؤامرة عناصر أساسية لإسناد الخطاب الشعبوي كما نراه اليوم في تونس سواء من طرف قيس سعيّد أو من طرف عبير موسي. أصبحت نظريّة المؤامرة ومناهضة الكونية (تحت مسمى العولمة والغرب) وسائل لضرب الدّيمقراطيّة

(منظومة الحرّيّات) ولضرب القيم الكونية باسم الخصوصية الثقافيّة وباسم الوطنيّة وبتعلّة التصدّي لهيمنة الغرب المتآمر والمتربّص. فالقول بغربية القيم الكونية والتشكيك فيها على هذا الأساس ليس تصديا للغرب بقدر ما هو استبطان للهيمنة الغربية كما أرادتها الدوائر الفاعلة في الغرب منذ القرن التاسع عشر.

- كما لا يوجد غرب وشرق، تلك الثنائية الّتي خلقها العقل الأوروبي في القرن التاسع عشر، لا يوجد اليوم أيضا ذلك الغرب الّذي يستعمل الدّيمقراطيّة «لتفكيك الدّول وتدميرها» وذلك على الرغم من التورط الرسمي الغربي في استعمال هذه الدّيمقراطيّة لتبرير عديد الاعتداءات مثل غزو العراق أو مساندة الجرائم الإسرائيلية. ويتعلق الأمر بالأساس بخيارين في عالم اليوم، خيار الحكم بالقوة أو خيار الحكم بالديمقراطية. ولا وجود لما يسمّى ديمقراطية غربية أو ليبرالية كما أشرنا سابقا. فالنموذج الدّيمقراطيّ الوحيد اليوم هو النموذج التمثيلي المعتمد على الأحزاب والذي يجب تطويره من خلال المداولاتيّة وتوسيع فضاء استعمال الحرّيّات. معركتنا إذن هي في آن مع الأنا الشرقي وكذلك مع الأنا الغربي من أجل الـ«نحن» المتجاوز للآخرية (L'altérité).
- إنّ وجود تقاليد الانفتاح على الآخر في تونس سواء فكريّا أو سياسيا، يمثل أرضيّة صلبة لبناء هذه العلاقات الجديدة مع الآخر. إذ يمثل خير الدين التّونسيّ وجها مهما من وجوه هذا الانفتاح الفكريّ (كتاب أقوم المسالك...) والسياسي وكذلك الشّأن بالنسبة لبورقيبة. فبالرغم من تخصيصه للجزء الأكبر من حياته لمقاومة الاستعمار، إلاّ أنّه كان براغماتيا في التّعامل مع فرنسا لاحقا ومع

الغرب عموما. إذ لم يكن لديه هاجس المؤامرة ولا الخوف. بل كان واعيا بأهميّة التواصل التّونسيّ مع القوى الغربية بما فيها فرنسا. مثل هذه التقاليد نجدها أيضا لدى المفكر هشام جعيّط الّذي يتعامل مع الغرب كمعطى تاريخي وكراهن ضمن تاريخ شامل للإنسانية.

– الفن، محفّزا وعلاجا

أعتقد أنّ المقاربة المقترحة هنا توفر للفن في تونس، بمختلف تعبيراته، إطارا ملائما يسمح له بأن يكون أكثر التصاقا بالمجتمع وأكثر فعلا فيه مقارنة بمسيرته عموما منذ الاستقلال وذلك على الرغم من التجارب الإبداعية الفرديّة الّتي تركت اسمها في التّاريخ الثقافيّ لتونس. ليس الهدف هنا تقديم حلول لإنقاذ قطاع من بين القطاعات لأنّه مأزوم، أو، على عكس ذلك، أن نطوّعه لحلّ مشاكل في مسائل أخرى. بل ربّما الهدف هو هذا وذاك في نفس الوقت في حدود الأسئلة المطروحة هنا. فالفن في تونس يعاني من أزمة كباقي مجالات الثقافة، لكن قوته تكمن في أنّه، في نفس الوقت، حلّ، مع حلول أخرى، لأزمته ولأزمة سياقه العامّ المجتمعيّ والسياسي. تنعكس أزمة الفن في بلادنا اليوم عبر تدهور الجمالية العامّة في الفضاء العامّ وانتشار مختلف مظاهر القبح والرداءة وتهرم المباني وحتّى من خلال تراجع الذوق العامّ في المظهر وفي القول علاوة على التراجع الكمّي للأنشطة. أنّه سياق متماهٍ في جوانب كثيرة منه مع سمات الشّخصيّة التّسلّطيّة مثل رفض التّوجّه الباطني والنّزعة التدميريّة والصلافة والحدة والإسقاطيّة. وتتشكل عادة هذه السمات على خلفية تراكم كبت الرّغبات بدافع خارجيّ مجتمعي أو داخليّ شخصيّ. ومن هنا يأتي دور الفن كوسيلة علاجية على مستوى المجتمع بحكم التقارب بين الفن وعلم النفس. فالفن

يكشف ما يخيف: يكشف الممنوع، والمكبوت والقلق والأدفاع النفسية، والأهم أنّه يجبرنا على مواجهة كلّ ذلك من أجل المصالحة مع الذّات. ومن هنا يأتي دوره في التصدي للشخصيّة التّسلّطيّة الكامنة داخلنا والّتي تهدّد أيضا الفن والفنان. فعوض معاداة التّوجّه الباطني وعوض الإسقاطيّة، يحوَّل الفن، عبر الارتقاء الفني (La sublimation)، وجهتنا نحو خبايا ذاتنا، نحو الأنا عوض ذلك الآخر، الحقيقيّ أو المصطنع، لأن الفنان بطبيعته داخليّ التّوجّه (Intraverti). يساهم الفن أيضا في تجاوز سياق التّحريض الانفعالي عبر كشفه عن الواقع الّذي يهرب منه المحرّض الحاكم لأنّه لا حلّ له عنده. هذا ما يسميه فرويد «طريق العودة» أي عودة إلى الواقع عبر استعمال «الاستيهام» (Fantasme) رغم أنّه في الأصل شكل من أشكال التعويض عن الواقع. هكذا يحتل الفن ما يشبه المرحلة الانتقالية بين الاستيهام والواقع الحقيقيّ ومن هنا بعده العلاجي في علم النفس. الفنان الفاعل، هو أيضا جريء ومتمرد على الأطر الجمعية المسلطة. وعادة ما تكون هذه الأطر مبنية على سلطة الأخلاق الجمعية. في تمرده على هذه الأطر حتّى بالسخرية، يساهم الفن من ناحية في تجاوز هذه السّلطة وبالتّالي ضرب السمة الأساسيّة للشخصيّة التّسلّطيّة وهي التقاليديّة. كما يساهم تمرّد الفنّ والفنّان في تنسيب وقْع الأخلاقويّة في خطاب المحرّض الحاكم والتخفيض من وقعها كمحرك لانفعالات الجمهور. إنّ الفن يفرض نفسه هنا كبديل عن قيس سعيّد في رمزيّة المكثّفة الّتي تتجاوز الشّخص لتصل إلى الظاهرة بما تعنيه من اضطراب في علاقتنا مع الذّات ومع الواقع. وبحكم تغيّيب الحاكم للواقع وحجبه، تصبح مهمة الفن مزدوجة، استعادة ذاك الواقع من ناحية ثمّ مرافقتنا إليه عبر الارتقاء الفني.

يكشف الفن أيضا عن عمق الجرح الّذي تعاني منه «فاطمة»، وهو جرح القلق الاجتماعيّ الّذي بقي شبه مكبوت قبل الثّورة وبعده. فمختلف فنون الشارع تعتبر إلى حدّ ما شكلا من أشكال المطالبة بالحق في استعمال الفضاء الحضري ضمن حرّيّة اختيار نمط التّعبير. وبمجرد الكشف عن هذا القلق، يدخل الفن بشكل غير منتظر في مجال العدالة الاجتماعيّة. فالفن يكشف عن اللاّ عدالة من خلال آثارها على الفرد وعلى المجموعة، كما يعطي في نفس الوقت الوسائل والقدرة للتخفيف منها في قالب إبداعي وجمالي يحاكي الواقع ويحكيه دون أن يستنسخه بإعادة حكاياته بشكل خام. كما يلعب الفن دور المحفز على العدالة الاجتماعيّة من خلال تأكيد حضور الفرد كفاعل مستقلّ في الواقع ممّا يساعد على تحفيزه للاختيار بين الإمكانات المتاحة للتمتع بحقوقه كي لا يكون مجرّد متفاعل سلبي مع ما يُقَدَّم له. كما يُعتْبر الفن من خلال فاعليته في المجتمع شكلا من الارتقاء بمفهوم الحقوق والرفع من مستوياتها لتنسجم ضمن فضاء أرحب هو جودة الحياة. مع الفن نتجاوز مستوى الحقوق الاجتماعيّة الكلاسيكي الّذي يحصرها في بعدها البيولوجي الغذائي أو الاقتصاديّ (الدخل) إلى مستوى أعمق للفرد يجعله متصالحا مع ذاته ومع محيطه. يلعب الفنّ دورا مهما في اعتبار الذّات (الكرامة) وهي شرط من شروط العدالة الاجتماعيّة سواء لدى جون راولز أو لدى أمارتيا سان.

أمّا علاقة الفن بالحرية فلا تستدعي عناء الجهد لإثباتها، هي بمثابة العلاقة الطبيعية لأنّ الحرّيّة للفن هي كما الروح للجسد حسب تعبير البعض. الفنّ هو وسيلة للتعبير. ولا قيمة للتعبير إذا لم يكن حرا، أنّه فضاء للحرية وهو تجسيد لها. وهو أيضا فضاء للتعبير ومن هنا تأتي طاقته الكامنة

لإثراء النّقاش في الفضاء العامّ وحتّى في المداولاتيّة أي في إحدى مكوّنات الدّيمقراطيّة الحيوية. وبحكم الحفر في أعماق الذّات وإعادة تشكيل الوعي بالأنا وبمحيطها، تساهم التعبيرات الفنية في تحرير الفرد من سطوة المجموعة، وهي الخطوة الأولى لترسيخ الحرّيّات الفرديّة. إذ لا قيمة للحرّيّات الفرديّة إذا كان الفرد غير موجود في ذاته ولذاته. الفنّ وسيلة للدفاع عن الحرّيّة وهو بذلك فضاء للصمود في وجه الانحراف التسلطي في بعده السّياسيّ، أي الحكم، أو في بعده المجتمعيّ. وهنا يمكن للفن بأن يتسلّح بتلك القيم الفكريّة العقلانيّة الّتي تزيده صلابة ويزيدها هو قدرة على الانتشار والتوسع عبر التثوير الثّنائي للوعي. إنّ تماهي التثوير العقلاني للفكر مع التثوير الجمالي الإبداعي للفن، يشكّل أرضيّة صلبة لبناء الإنسان وكذلك لبناء سوق ثقافيّة تتوسع لاحقا كي تشكّل اقتصاد الثقافة.

– اقتصاد الثقافة

يُعدُّ المجال الثقافيّ من أكثر أوجه الشّأن العامّ الّتي عانت من الإهمال بعد الثّورة بالرّغم من السّياق الجديد للحرّيّات وما كشف عنه من ظواهر إبداعية جديدة. ليست الأزمة بجديدة، غير أنّ وتيرة تراجع الشّأن الثقافيّ في حياة التونسيّين تسارع بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة كما تدل على ذلك الأرقام. إذ يبلغ عدد قاعات السينما 23 قاعة فقط (2015) يتركز أغلبها في مدينة تونس كباقي الأنشطة الثقافيّة. وهو رقم في تراجع مستمر منذ التسعينات من القرن الماضي (28 قاعة سنة 2007 و18 في 2010) بالرّغم من الزيادة المحتشمة في عدد القاعات بعد الثّورة. نضيف إلى ذلك الحالة الكارثيّة الّتي عليها عديد القاعات والّتي هي في حاجة ماسة لإعادة التأهيل. نلحظ هذه الأزمة أيضا من خلال وضع الكتاب التّونسيّ

ومحدودية انتشاره داخليا وخارجيا ومن خلال محدودية عدد المسارح وقلة الإقبال على الأعمال المسرحية. ثمّ قس على ذلك في مجال الدراما والسينما، بالرّغم من بعض الإنتاج النّوعي المتميّز على السّاحة العربيّة. وراء أغلب هذه المؤشّرات السّلبيّة نجد نفس الإشكال الهيكلي الّذي يصاحب كلّ مناشط الدّولة والشأن العامّ ويتمثل في غياب التساؤل حول ماذا نريد من هذا المنشط أو ذاك؟ في حالة الشّأن الثقافيّ، يغيب السّؤال الأهم وهو أي ثقافة نريد وما نحن فاعلون بها داخليا وإقليميا ودوليا؟

كانت الرسالة الرسمية للثقافة بعد الاستقلال هي المساهمة في تنمية المواطن اجتماعيّا وفي دعم الهوية الوطنيّة ولو بتعبيرات هيمنت عليها تقاليد الحواضر (الثقافة البلدية). ومنذ التسعينات من القرن الماضي، حاولت السّلطة احتواء الأنشطة الثقافة ومراقبتها لتفادي تشكّل موقف معارض. رغم ذلك تشكلت تعبيرات متحدية عديدة خاصّة في المسرح (مثال كلام الليل، مسرح الجنوب بقفصة...). للأسف، لم يساهم سياق ما بعد الثّورة في حلحلة الوضع الثقافيّ المتردي. فقد تواصل تراجع الأنشطة الثقافيّة من حيث الكم والنوع كما تعمّقت المعاناة المادية للفاعلين في هذا الحقل. إنّ ضعف الإقبال على الأنشطة الثقافيّة وضعف مردوديّتها للفنّانين، يعني غياب سوق ثقافيّة مستقلّة قادرة على الديمومة تمكّن المبدعين ومختلف الفاعلين من العيش من استثمارهم في هذا المجال. وقد أدّى غياب هذه السّوق المهيكلة والمنظمة وغياب الرؤية للمسألة الثقافيّة إلى جعل الحقل الثقافيّ عموما رهين المساعدة الّتي توفرها وزارة الثقافة. لذلك ازداد ارتباط العمل الثقافيّ بالجهات الرسمية فتعمق منطق الامتيازات (الريع) على حساب منطق الإبداع.

مقابل هذا الوضع المتأزم، يبدو أنّ وزارة الثقافة وعقليتها البيروقراطية أصبحت أداة لإعادة إنتاج الأزمة أكثر منها وسيلة لدعم الثقافة والنهوض بها. فالتشريعات قديمة وبالية وفي تعارض متزايد مع التطوّرات الفنية والتكنولوجية وتبقى غير قادرة على توضيح وضعيّة الفنان. بل ربّما أصبحت هذه القوانين وسيلة لفرض وصاية على الفنانين وأعمالهم. قانون الصرف بدوره ألقى بضلاله على وضعيّة الفن والفنانين لأنّه يحد من مساهمة التونسيّين في أعمال إبداعية عالمية خاصّة في مجال صناعة السينما والدراما. وقد زادت المركزية المفرطة من تعزيز قبضة البيروقراطية على الأنشطة الثقافيّة وتحويلها إلى مجال للامتيازات. وللأمانة، نقول في نفس الوقت، إنّ الجهات الرسميّة (عبر الوزراء المتعاقبين) على وعي بالعديد من هذه الإخلالات كما نقرأه من خلال التقارير المنشورة على موقعها.

يتمثّل المشكل الأساسيّ حسب رأينا في غياب أي مشروع ثقافيّ لتونس سواء قبل الثّورة أو خاصّة بعدها. إذ نكاد نحصر الثقافة في مستوى الترفيه والفرجة وبشكل مناسباتي (الصيف، رمضان...)، في حين يبقى الاهتمام بالجودة وبإشعاع المنتوج التّونسيّ وبالمساواة للدخول للثقافة للأفراد وللجهات محدودا. لقد أدّت كلّ هذه الاختلالات إلى خسائر مستمرة للموارد الثقافيّة بسبب العجز على خلق تكامل بين الأنشطة الثقافيّة ممّا ساهم في الارتفاع الكبير لعدد العاطلين من خريجي التخصصات الفنية (حسب دراسة لليونسكو سنة 2011). وكما هو الحال بالنسبة لجميع المجالات الأخرى من الشّأن العامّ، عانى المجال الثقافيّ بدوره من التهميش منذ سنة 2011 وربّما أصبح هو القطاع الأول الّذي تأثر بتراجع

إمكانيات الدّولة المالية كما تدل على ذلك بوضوح النسبة المخصصة لوزارة الثقافة من الميزانيّة العموميّة، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الخاص.

في ظلّ هذا الوضع، نرى أنّ الأهداف الأساسيّة للمشروع الثقافيّ التّونسيّ البديل يجب أن تتمحور حول:

- دمقرطة الثقافة عبر توسيع قاعدة استهلاك المنتوج الثقافيّ داخليا.
- خلق اقتصاد ثقافيّ (سوق ثقافيّة) مع ما يتطلّبه من أطر قانونية وسلاسة في التّعامل المالي.
- ضمان ديمومة المؤسّسات الثقافيّة وضمان عيش الفنان من عمله.
- صياغة سياسة ثقافيّة تتوجه نحو العقلنة ومبادئها مثل الأنسنة والحرّيّات والمواطنة والمساواة والسلام والبيئة والتضامن لما لها من دور في تحصين شخصيّة الأفراد والشّخصيّة الجمعية.
- تصدير المنتوج الثقافيّ التّونسيّ خاصّة على المستويين العربي والأفريقي.
- تحويل تونس إلى قطب عربي وأفريقي للإنتاج الثقافيّ (تلفزيون، ستوديوهات، إعلام، ورشات تكنولوجيا حديثة...) ويمكن التعويل هنا على قناة عمومية إخبارية دولية تمثّل واجهة لصورة تونس الثقافيّة الجديدة وقيمها العقلانيّة.

في سبيل ذلك يمكننا التفكير في المقترحات التّالية:

- فتح حوار وطني مع كلّ الفاعلين حول المشروع الثقافيّ لتونس وسبل النهوض بالأنشطة الثقافيّة.

- مراجعة الإطار القانوني للأنشطة الثقافيّة بما يقلص من آجال التراتيب الإداريّة وبما يحفظ حقوق المؤلف.
- إعادة النّظر في المجلس الأعلى للثقافة وتفعيله كمؤسسة مستقلّة في ضوء التوجّهات الثقافيّة الكبرى الجديدة للدّولة كما هو مقترح هنا خاصّة على مستوى الهوية والثقافة العليا المواطنيّة.
- الزيادة في دعم الإنتاج الثقافيّ بتمويل من مساهمة المواطنين في فاتورة استهلاك الكهرباء بعنوان المساهمة في التلفزة الوطنيّة مع مراجعتها.
- توسيع الشراكة بين القطاع الخاص والعمومي والتضامني من أجل خلق المشاريع الثقافيّة النوعية المربحة.
- صيانة قاعات العرض القديمة والمغلقة وإعادة تأهيلها.
- إعادة تأهيل الإعلام العموميّ (استقلاليّة تنظيمية وعقود أهداف للإدارة واعتماد الكفاءة) كي يكون قادرا على المساهمة في تمويل الأنشطة الثقافيّة.
- تثمين التّراث المحلّي والوطني وتعزيز حضوره في الإنتاج الثقافيّ.
- فتح قاعات عرض جديدة في إطار التعاون بين القطاعين العامّ والخاص والسلطات المحلية.
- مراجعة صناعة الكتاب لتشجيع القراءة مع مساندة الدّولة لتصدير الكتاب التّونسيّ.
- التحوّل من صيغة المكتبات العموميّة إلى صيغة الميديا تاك لتشجيع الأطفال والشباب.
- دعم النوادي الثقافيّة المحلية والجهوية.

- توزيع المهام بين الدّولة والسلطات المحلية والجهوية على مستوى الأنشطة الثقافيّة.

أعتقد أنّه آن الأوان لتغيير نظرتنا لموقع الثقافة في مجتمعنا في ضوء التّوجّه الجديد نحو تأطير سياسيّ واجتماعيّ عام يتمحور حول الحرّيّات والحقوق وجودة الحياة. هو ليس بتأطير بمعنى وضع أطر رسمية ومجتمعية يتحرك فيها المفكر والباحث والفنان، بل الحديث هنا عن إيجاد أرضيّة صلبة تؤسّس للتّجديد الفكريّ وللإبداع الفني في إطار من الحرّيّة. ولهذا السبب أطرح المسألة الثقافيّة عموما في إطار التنمية المواطنيّة، أي في ارتباطها المباشر بالحرية وبالديمقراطية وبالعدالة مع امتدادهما الإنساني باتجاه التنوع الثقافيّ في العالم. أنّها الملامح الرئيسية لما نسميه بالثقافة العليا الجديدة، الّتي تخرجنا من الفعل الثقافيّ كفعل مناسباتي يؤثث جملة المناشط الرسمية إلى الفعل الثقافيّ كإبداع ومساءلة وتفكيك وإعادة بناء للوعي على المدى البعيد.

5- الاستثمار في المحيط

أعتقد أنّه من الأفضل إدراج البيئة والطاقة ضمن ملف التنمية وليس ضمن العنصر الاقتصاديّ لأنّه ربّما من الأجدى الحديث عن «طريقة عيش بيئية» عوض «اقتصاد بيئيّ» مع ما تحيل عليه كلمة اقتصاد من عرض وطلب وربحية. طبعا لا يلغي هذا وجود نشاط فيه ربحية في هذا المجال ولا العلاقة الوثيقة بين مختلف المجالات المطروحة هنا والمجال الاقتصاديّ الكلاسيكي. لكن الهدف المنشود هنا هو جودة الحياة بمعناها الكيفي وليس فقط الكمي. لذلك أستَعمل كلمة استثمار هنا بمعنى الاستثمار الاجتماعيّ وليس الاقتصاديّ. كما أنّ الغاية هي المحافظة على إمكانات المحيط الطبيعي في إطار العدالة البين-جيليّة وما تستوجبه من التزام أخلاقي، على الأقل، تجاه الأجيال المقبلة. من جهة ثانية، ننظر إلى الموضوع من هذه الزاوية، لأن طريقة عيشنا الحالية مدمرة لمحيطنا وتزيد من التهميش وتعمق القلق الاجتماعيّ. على هذا الأساس، وضمن هذه المقاربة أتناول في نفس الوقت مسألة التحوّل الطّاقيّ لأهميّتها، ومسألة المحافظة على البيئة وإمكاناتها، ثمّ طريقة التّعامل مع الفضاء الجغرافي عبر التهيئة الترابية. ويمكن لهذه المجالات أن تمثّل بدورها قطبا وظيفيا على مستوى العمل الحكومي لاحقا.

أ- التحوّل الطّاقيّ

يعدّ التحوّل الطّاقيّ الركيزة الأساسيّة للتحول الرقمي وللتحول الغذائي الزراعي البيئي الّذي نقترحه. غير أنّ الوضع الطّاقيّ في تونس يشكو أزمة هيكلية زاد من حدتها سياق ما بعد الثّورة، ثمّ الحرب في أوكرانيا. فالثروات الأحفوريّة محدودة وقد تراجع إنتاجها مقابل ارتفاع الاستهلاك الوطني، في حين تبقى السّوق العالمية للطاقة متوترة. هكذا وصل الوضع سنة 2023 إلى مرحلة حرجة أدّت إلى تبعية مفرطة للاستيراد مع ما يصاحبه من مضاعفات على مستوى صندوق التعويض خاصّة وأن تكاليف الاستيراد تتم بالعملة الصعبة. ويعود تراجع الإنتاج إلى تراجع الاستثمار في قطاع المحروقات وتراجع الاستكشاف. في المقابل، ارتفع الاستهلاك بشكل كبير في ظلّ سوق عالمية تدفع نحو ارتفاع الأسعار بعد جائحة كوفيد وبسبب الحرب الروسية على أكرانيا. هكذا نبقى في تبعية مفرطة لمصادر الطاقة الأحفوريّة الّتي نستورد أغلبها، مقابل ضعف مساهمة الطاقات المتجددة الهوائية والشمسية (نسبة 3% فقط) بالرّغم من وضع بعض الاستراتيجيات منذ سنة 2017.

لتفادي هذا الوضع يمكن التخطيط لبرنامج يهدف إلى تحقيق التوازن الطّاقيّ على النحو التّالي:

- البترول والغاز بنسبة 50%، في هذه الحالة وبالنظر إلى قلة الاكتشافات يمكن أن يعاد ملف الغاز الصخري على طاولة النّقاش خاصّة وقد تحقق تقدم كبير للتوفيق بين هذه التقنية وحماية المحيط. ويكون ذلك فقط كسند في البداية لضمان الانتقال الطّاقيّ والاستقلالية عن الضغوطات الخارجية.

- الطاقة الشمسية والهوائية بنسبة 40%
- الإنتاج الذّاتي بنسبة 5%
- الوقود البيولوجي بنسبة 5% (تثمين النفايات المحلية والفلاحية)
- التخطيط لإدراج الكهرباء النووية.

يتطلّب هذا الهدف حوكمة ناجعة وأقلمة القوانين والإدارة لتسهيل الاستثمار المؤسساتي (الشركات الكبرى والمتوسطة) والفردي (الألواح المركزة في المنازل) في الطاقات البديلة. بالإضافة إلى ذلك يمكن التفكير في تركيز توليد الكهرباء عبر الطاقة النووية لما تضمنه من بيئة سليمة (الكربون) مع مراعاة إجراءات السلامة المعمول بها دوليا. إذ يساعد ذلك على تعويض استعمال المحركات الحرارية بالمحركات الكهربائية خاصّة في قطاع النقل العموميّ. لكن يبقى الرهان الأول الأقرب الآن هو استعمال الطاقة الشمسية.

ب- من أجل بيئة سليمة

لا تدخل مسألة ضمان البيئة السليمة فقط في إطار تحسين جودة الحياة على المدى القريب والمتوسط، بل هي مرتبطة أيضا بالعلاقة مع الأجيال القادمة وبالتواصل مع باقي بقاع العالم الّذي لا يعرف فيه التغير المناخي الحالي حدودا. من جهة أخرى، لا يتعلق الأمر بموضة سياسيّة أو إيديولوجية عابرة بقدر ما أصبح الوضع البيئي معطى ملموسا في حياتنا اليومية، في علاقة بالأنشطة البلدية (النفايات)، أو بمسألة الاحتباس الحراري وما صاحبها من تعاقب فترات الجفاف وطول مدة الفترة الجافة. وتعتبر تونس، بحكم موقعها الجغرافي وطبيعة مناخها وطبيعة سياساتها، من

بين البلدان المهددة بتبعات التغير المناخي الحالي. على المستوى التاريخي، بدأ تدهور الوضع البيئي منذ دخلت البلاد في طور التصنيع خلال الفترة الاستعمارية وهو ما يبرزه تراجع الغطاء الغابي لصالح زراعة السّوق. لكن سرعة التراجع تزايدت منذ سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي من خلال التوسع العمراني في المدن والذي تمّ في ظلّ مضاربة عقارية لم تراع جودة الحياة. فأغلب المساحات الخضراء بالمدن التّونسيّة تركة من عهد الاستعمار. كما أدى توسع المدن إلى تغير النمط الاستهلاكي للتونسي الّذي تحوّل إلى مرحلة الاستهلاك المكثف نتيجة توفر الموادّ الغذائية الأساسيّة بأسعار رخيصة كما في حال الخبز. ومن الطبيعي في ظلّ هذا التغير أن تتزايد كميات النفايات المنزلية خاصّة من بقايا الموادّ الغذائية.

بعد الثّورة، ازداد الوضع البيئي سوءًا بسبب تراجع هيبة الدّولة وفقدان السلطات المحلية لفاعليتها (رفض فتح مصبات جديدة مثلا). كما دفع المعطى البيئي بعد الثّورة، مثله مثل باقي مجالات الشّأن العامّ، ثمن تمحور السّياسة حول مسألة الحكم وتهميش حاجيات المواطنين اليومية بما فيها البيئة السليمة. لذلك لا مفرّ اليوم من إعطاء الموضوع الأهمية الّتي تستحق لأن المعطى البيئي ليس مسألة خيار بين نمط عيش وآخر. فهو ضرورة حياتية إضافة إلى دوره في وضع تنمية مستدامة. وفي انسجام مع التّوجّه الفكريّ السّياسيّ الّذي سبق أن وضّحناه، أقترح جملة من الإجراءات الّتي يمكن العمل على إنجازها بتدرج في إطار تكامل بين السلطات المركزية للدّولة والسلطات المحلية والجهوية والقطاع الخاص:

- التطوّر بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة العامّة من 4.5% حاليّا إلى حدود 10% سنة 2035 ومحاولة الوصول إلى نسبة 20 % في

غضون 2050. ويمكن تحويل جزء كبير من الأراضي الدولية إلى مساحات للنبات الطبيعي والحياة البرية.

- إعادة نظام Consigne النسبة للقوارير البلورية.
- منع استعمال الأكياس البلاستيكية في المحلات التجارية.
- إحداث ضريبة على المؤسّسات بمعنى المسؤوليّة البيئية تختلف حسب حجم التلوث الّذي يتسبب فيه النّشاط.
- التعاقد مع المؤسّسات الخاصة من أجل رفع النفايات ومعالجتها ومن أجل خلق نشاط اقتصاديّ حول التصرف في النفايات،
- التشجيع على فرز النفايات من المصدر: نفايات بيولوجية، نفايات قابلة لإعادة الرّسكلة... ويمكن أن يتمّ التجميع على المستوى المحلّي بما يفتح مواطن شغل جديدة.
- تحويل مصنع الحلفاء بالقصرين إلى مصنع لتحويل الورق المستعمل مسنود بالحلفاء. ويتطلب ذلك إصدار قانون يجبر المؤسّسات العموميّة والخاصة على تجميع الكاغذ المستعمل، كما يتطلّب إعادة إحياء مساحات الحلفاء الّتي تراجعت كثيرا لتكاد تندثر.
- الانتقال الطّاقيّ على مستوى النقل العموميّ بالاعتماد على محركات كهربائية مع ما يتطلّبه ذلك من تركيز تجهيزات للمستهلكين.
- تشجيع أصحاب رخص النقل الخاص على استعمال سيارات ذات محركات كهربائية.
- إعادة إحياء الشواطئ الّتي تلوثت بفعل النّشاط الصناعي وسوء التصرف في المياه المستعملة.

- تغيير الخارطة الزّراعية لملاءمتها مع طبيعة المناخ وتحولاته باعتماد زراعات أقل طلبا للماء كما ورد في مقترحات الزراعة.
- مراجعة التوزيع الجغرافي للصناعات الملوثة وعصرنتها من أجل تخفيف تأثيرها مع إمكانيّة التّخلّي التدريجي عنها وإعادة التأهيل الاقتصاديّ للمناطق المنتصبة فيها.
- إدراج مادة التربية البيئية على مستوى المدارس الابتدائية والثانوية.

طبعا ليس بإمكاننا تجاوز قضية الماء في تونس ونحن نتحدث عن المعطى البيئي سواء كمشروع للإصلاح في الحاضر أم في إطار العدالة البين-جيليّة. فالحقّ في الماء أصبح، في البلدان الّتي تعاني شّح المياه، من بين الحقوق المهدّدة بسبب عدم مواكبة السّياسات العموميّة والسّلوكيّات المجتمعيّة لتحدّياته. ولم يعد يخفى عن أحد مشكل شّح الماء في تونس سواء على المستوى الرّسمي، الإداري منه بالخصوص وليس السّياسيّ، أو على مستوى المتخصّصين أو على مستوى المواطن الّذي يعايشه يوميا. تفسر هذه الوضعية بالمعطي المناخي طبعا ولكن طريقة تصرفنا في هذه الثروة النادرة تساهم في تعميق الأزمة. فمعدل التساقطات في ثلثي مساحة بلادنا (الوسط والجنوب خاصّة) يتراوح بين 350 و50مم سنويا. كما يبلغ معدل التساقطات السنوية في ثلث المساحة أقل من 100مم. وبالرغم من أنّ الفترة الممطرة تمتدّ عموما من سبتمبر إلى شهر ماي، فإنّ الكميّة غير منتظمة عبر الأشهر وعبر السّنوات وتتخلّلها فترات جفاف لسنوات متتالية. لذلك تسجل أغلب الجهات عجزا على مستوى التساقطات باستثناء منطقة مقعد وخمير بالشمال الغربي. فالوضع هشّ وينذر فعلا بمخاطر مستقبليّة حسب التّقارير الدولية. لكن سوء التصرف البشري بدوره يزيد من استفحال الأزمة ويسرّع من وتيرة تراجع

الثروة المائية ومن تراجع المخزون. حيث تستهلك الفلاحة حوالي 86% من المياه في حين تذهب 14% لمياه الشرب ولاستعمالات أخرى. لكن مع هذا الشح والاستغلال المفرط في الزراعة، يمثّل اهتراء البنية التحتيّة، من سدود ومن قنوات، عاملا آخر من تعميق الأزمة المائية بسبب ضياع نسبة كبيرة من المياه المجمعة والمعالجة. وساهم الحفر العشوائي للآبار من أجل السقي والذي تسارع بعد الثّورة، بدوره في إجهاد المائدة الجوفية الّتي تجد صعوبة في التجديد بسبب تتالي فترات الجفاف. لذلك تصنف تونس من بين البلدان الّتي تعاني من الضغط المائي (stress hydrique) حسب البنك الدّوليّ. حيث يبلغ معدل نصيب الفرد حوالي 400 متر مكعب سنويا في حين يبلغ الحد الأدنى للشح حسب البنك الدّوليّ 500 متر مكعب. لا يتمثّل مشكل الماء في مسألة الشح في حدّ ذاتها، بل يتجاوزه إلى الانعكاسات على مستويات أخرى تحرم المواطن من الوصول إلى الحقوق وتعمق بالتّالي من اللاّ عدالة. فليس خافيا مثلا إجهاد المرأة والأطفال في الرّيف جرّاء البحث عن الماء.

في المقابل، يتّفق أغلب المتخصّصين في مجال المياه أنّ الحلّ يكمن أوّلا في تثمين المياه المستعملة. فنسبة المياه المعالجة تتراوح بين 5 و8 بالمائة فقط. فلا بدّ من الترفيع من هذه النسبة عبر تعصير محطّات المعالجة ودعمها وتحويل المياه المستعملة بعد تنظيفها نحو الفلاحة أو بعض الأنشطة الاقتصاديّة مثل الصّناعة. كما تُعَدُّ العودة للتقنيات التقليدية في تجميع المياه (المواجل والفسقيات) من بين الحلول المطروحة وقد تمت الإشارة إليها من طرف بعض الحكومات لكن دون أن تكون هناك جدية في التنفيذ. من جهة المستهلك، لا بدّ أيضا من ترشيد استعمال المياه والعمل على

تحسين جودة ماء الشرب عبر تركيز وحدات صغرى لتحلية المياه في المنازل ويبدو أنّه تمت خطوات أولى في هذا الاتجاه.

ج- تهيئة عقلانية للمجال الترابي الوطني

يتطلّب النهوض بالاقتصاد التّونسيّ من أجل تحقيق القفزة الاقتصاديّة النوعية وإحداث التوازن التنموي الجغرافي، تحديث التقسيم الترابي وذلك بإدراج جهات اقتصاديّة-إدارية تجمع كلّ منها مجموعة من الولايات حسب جملة من المقاييس الطبيعية، والبشرية والاقتصاديّة والتاريخية. ويهدف هذا التقسيم إلى تسهيل وضع منوال التنمية الاقتصاديّة المقترح (اقتصاد تصديري حديث التكنولوجيا وفلاحة قرب إيكولوجية)، وإلى تسهيل إدماج المناطق الداخلية من أجل تجاوز التفاوت الجهوي بين الشريط الساحلي وتونس الداخلية وأيضا من أجل الحفاظ على المحيط الطبيعي. كما يهدف التقسيم إلى تسهيل التصرف في الموارد المحلية من خلال التقليل من وطأة المركزية في العاصمة وما يصاحبها من تعطيلات إداريّة. فالجهات ليست بديلا عن المركزيّة، كما أنّ الجهة ليست بديلا عن الوطن مثلما يتصوّر البعض. إذ تعود أولى مشاريع التهيئة الترابية في تونس إلى سنة 1973. كما لا يجب أن يصاغ التقسيم التّرابي بهاجس سياسيّ كما أقرّه مؤخّرا قيس سعيّد بتقسيم يندرج ضمن هاجس البناء القاعدي والانتخابات بدون أية رؤية واضحة للبدائل الاقتصاديّة وللمعطى البيئي.

ما هي المقاييس؟ بالرّغم من أنّ مساحة البلاد التّونسيّة محدودة ولا تتطلب تقسيمات كبيرة، إلاّ أنّه يمكن إحداث جهات على أساس المقاييس والاعتبارات التّالية:

- التشابه الطبيعي والجغرافي باعتبار أنّ جزءً من البدائل في الاقتصاد وفي الغذاء تعتمد على الخصوصيات الطبيعية.
- مراعاة الديناميكيات المحلية وعلاقات التبادل الّتي استقرت عبر التّاريخ لضمان مقبوليّة من السكان.
- وجود واجهة بحرية وامتداد داخليّ حتّى الحدود الغربية لكل جهة.
- توفر بنية تحتية أقلها مطارا وميناء ومؤسّسات جامعية.
- الحصيلة الهجرية بين الولايات، للجمع بين ولايات طاردة وأخرى جاذبة.
- اختلاف مستوى مؤشر التنمية الجهوية لتجمع الجهة بين مستويات مرتفعة ومتوسطة وضعيفة.
- التميّز بنشاط معين أو بإمكانات طبيعية أو بشرية ما من أجل خلق تكامل بين الجهات.
- التنوع الاقتصاديّ داخل الجهة.
- التقارب الجغرافي.
- الانفتاح على حواضر باتجاه الجزائر وليبيا.

ليست محاولات بلورة تقسيمٍ ترابيٍ حسب الجهات بجديدة كما سبق ذكره. فقد كانت المبادرة من الدّولة ذاتها سنة 1973. كما قدم معهد الدّراسات الاستراتيجية بدوره بعد الثّورة مقترحات لها وجاهة على المستوى النّظريّ رغم أنّها تفتقر لتصور للبديل الاقتصاديّ. لكن تبقى أعمال المتخصّصين هي الأهم في اعتقادنا. وقد اشتغل على الموضوع عديد الباحثين وصدرت في ذلك اقتراحات تضمنتها مقالات علمية نذكر من

بينها خاصّة ما قدّمه الأستاذان عمر بالهادي ومراد بن جلّول. حيث استفدنا كثيرا من عمل هذين الباحثين بالرّغم من اختلاف مقترحيهما (أربع جهات بالنسبة لبن جلّول وثلاث جهات لبلهادي).

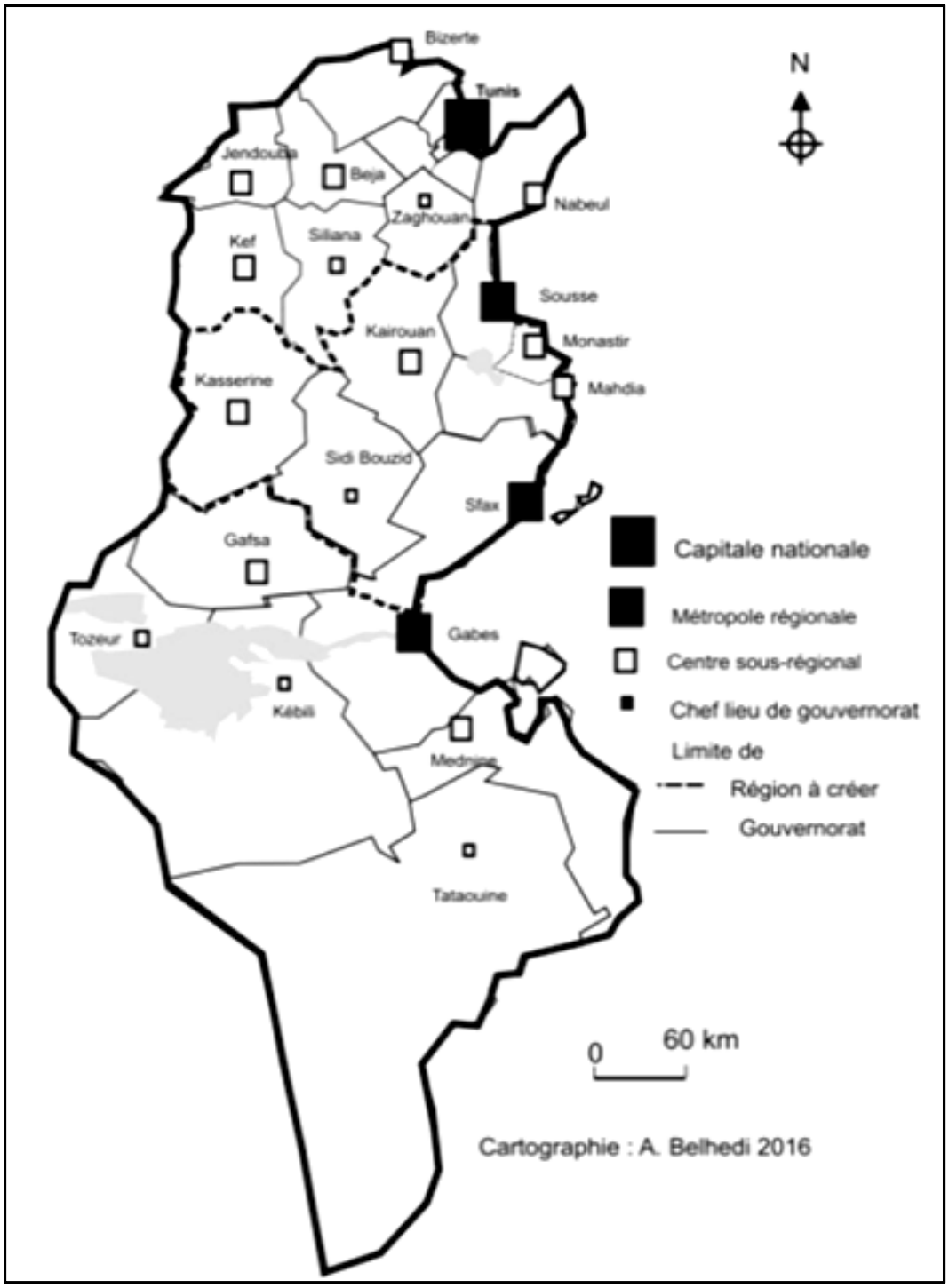

رسم 10: التقسيم الجهوي (خارطة عمر بالهادي)

وقد ارتأينا أن ندمج المقترحين مع الاعتماد أكثر على التقسيم إلى ثلاث جهات، الشمال والوسط والجنوب، كما يقترح عمر بالهادي (الخريطة). أوّلا لأنّه الأقرب إلى المقاربة المطروحة هنا من حيث أهميّة المعطى الطبيعي والاقتصاديّ. ثمّ ثانيا لأنّه تقسيم مبسط ويقترح تسميات تعوَّد عليها التّونسيّ ولعلّه لا يبدي إزاءها نفس ردّة الفعل الّتي عبر عنها تندّرا بعد الإعلان عن التقسيم الإقليمي المرتبط بالبناء القاعدي. كما تلغي هذه التسميات، ولو من حيث الرمزية اللغوية، التقابل العمودي بين الساحل الشرقي والداخل، فلكلّ جهة واجهتها البحرية ودواخلها. وتلعب المدن الكبرى أو الحواضر (Métropole) دورا حيويا كقاطرة للتنمية والإدماج في كلّ هذه الجهات. ومن الأفضل أن تكون هذه المدن في نفس الوقت المقر الإداري للجهة وقاطرة للتنمية (تونس، صفاقس، قابس). ذلك أنّ وجود حدّ معين من البنية والأنشطة والتجهيزات يسهل هذا الدور. في نفس الوقت، يمكن خلق مقرات فرعية للجهات (Des sous-régions) في المدن الداخلية الحدوديّة مثل جندوبة للشّمال والقصرين للوسط وقفصة للجنوب. لكن ذلك يتطلّب تطوير هذه المدن والرفع من بعضها إلى مستوى الحواضر الجهوية خاصّة بنزرت وقابس. ومن المهمّ في نفس الوقت التنبيه إلى أنّ هذا التقسيم يبقى ظرفيّا في انتظار مراقبة انعكاسات السياسات الاقتصاديّة الوطنيّة وانعكاسات القوانين المتعلقة باللامركزية. كما أنّه يتطلّب استشارات متخصصة وشعبية قبل إقراره بهدف ضمان انخراط المواطنين في مثل هذه التهيئة المجاليّة.

- **الشّمال** (تونس الكبرى، نابل، بنزرت، باجة، زغوان، سليانة، جندوبة، الكاف): توجد عموما شمال خط التّساقط 350 مم في

السنة، أي هي منطقة مطيرة وتلية. وهي الجهة الأولى من حيث الوزن الديمغرافي ومن حيث التركز الاقتصاديّ ومؤشرات التنمية وهذا يعود طبعا إلى وجود الحاضرة تونس. إذ تعيش كلّ الولايات، بدرجات متفاوتة، من قربها من تونس الكبرى سواء من حيث الفلاحة (الخضر والأشجار المثمرة) أو الخدمات أو الشغل (خاصّة لبنزرت ونابل وزغوان). من مثل هذا التقسيم تستفيد خاصّة ولاية زغوان ذات مؤشر التنمية الجهوية الضعيف وكذلك جندوبة وسليانة. يمكن العمل هنا على تحويل بنزرت إلى حاضرة اقتصاديّة جهوية مع ما يتطلّبه ذلك من مراجعة تخصص المدينة في الوظيفة العسكريّة. في نفس الوقت، لا بدّ من العمل على التقليص من شدّة التمركز السكاني والصناعي في تونس الكبرى عبر تشجيع الهجرة الداخلية نحو الجهات الأخرى المستحدثة وخاصّة باتجاه الوسط والجنوب. ويدخل ذلك ضمن رؤية جديدة لإعادة تهيئة العاصمة وأحوازها كي تكون عاصمة عصرية. حيث تتمتع المدينة بموقع وبموضع يسمحان لها بأن تكون عاصمة إيكولوجية جاذبة لأكثر عدد من السيّاح كما تكون واجهة لتقدم البلاد. يمكن أن يكون مشروع العاصمة الإيكولوجية من بين أهم المشاريع المحركة للاستثمار المحلّي والجاذبة للاستثمار الخارجي خلال العشرين سنة المقبلة.

- **الوسط** (ولايات الساحل، القيروان، صفاقس، سيدي بوزيد والقصرين): وهو منطقة شبه قاحلة توجد عموما بين خطي التساقط 350 مم و100 مم باتجاه الجنوب، كما أنّها عموما منطقة سباسبيّة على مستوى المشهد الطبيعي. تكوّن مدينتا سوسة وصفاقس في هذه

الجهة قاطرتين للتنمية. لكن يتطلّب ذلك نقلهما إلى مستوى الحواضر مثل تونس. وقد تمّ جمع المدينتين في جهة واحدة للاستفادة من إمكاناتهما خاصّة وأن الجهة تجمع الولايات الأضعف وطنيا من حيث مؤشرات التنمية وهي القيروان وسيدي بوزيد والقصرين.

توفّر هذه الجهة مستوى مقبولا من التنوع الاقتصاديّ بين الخدمات والصناعة بما فيها الحرف والزراعة (الأشجار المثمرة). حيث يتنوع المنتوج السّياحيّ عبر إدماج القيروان ومرتفعات المناطق الداخلية في محور سياحي الساحل-القيروان- القصرين. كما تتنوع القدرات الزراعية في إطار نموذج غذائيّ فلاحي إيكولوجي يستفيد من الأنشطة السياحية الداخلية. فالجهة عموما سباسبية تجمع تربية الماشية (الأغنام) والأشجار المثمرة المتأقلمة مع المناخ شبه الجاف مثل الزيتون والفستق وغيرها. يتطلّب تعزيز التكامل في هذه الجهة إنجاز طريق سيارة (أو سريعة) تربط القصرين بالساحل وصفاقس.

- **الجنوب** (قابس، قفصة، توزر، مدنين، قبلي وتطاوين): وهي المنطقة القاحلة وتوجد جنوب خط التساقط 100 مم سنويا. تمتلك أغلب ولايات هذه الجهة مؤشرات تنمية جهوية متوسطة وبالتّالي فهي قادرة على خلق ديناميكية مشتركة من أجل التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. أنّها مجال الصحراء والزراعات الواحيّة والسياحة الصحراويّة وكذلك مجال الأنشطة الطاقية، الأحفورية منها والمتجددة المرتبطة بالأشعة الشمسية، ثمّ هي مجال المناجم (قفصة). تتميز الجهة أيضا بانفتاح خارجيّ قاري في اتجاهين، الليبي من الشرق والجزائري من الغرب ممّا يجعل من الجهة منطقة ربط

إقليمية في إطار الجوار وربّما لاحقا في اتّجاه أفريقيا. يمكن أن تكون الجهة أيضا نموذجا لإحياء المناطق القاحلة في إطار مقاربة بيئية جديدة تعتمد على الطاقات المتجددة. ويتطلب ذلك إعادة تأهيل مدينة قابس لتخليصها من التلوث واستعادة صورتها التاريخية كمدينة واحية شاطئية مع التركيز على الخدمات في علاقة بالجهة وكذلك بالتصدير للجوار الليبي والجزائري.

إنّ الهدف الأساسيّ من مثل هذا التقسيم هو إدراج المناطق الداخلية في مسار تنمية وطنيّة مستدامة تحدّ من التفاوت الجهوي، كما تحدّ من الفوارق الاجتماعيّة وتعطي حصانة للاقتصاد الوطني في وجه التقلبات الخارجية. فليست الغاية هي التقسيم في حدّ ذاته، بل أن تكون الجهات فاعلة في عمليّة النهوض الاقتصاديّ الوطني عبر خلق ديناميكية داخلية وبينية. غير أنّ نجاعة هذا التقسيم تتوقف على توفير جملة من الشروط. فعلى مستوى البنية التحتية لا بدّ من برمجة طريق سيارة غربية تربط بنزرت بتوزر مرورا بكل الولايات الحدودية. ويتوازى هذا الخط البري مع خط حديدي (بنزرت - توزر) لتسهيل الاندماج اللوجستي. من شأن هذه البنية التحتية أن تساعد على تنشيط حركة التبادل بين الجهات من الداخل دون المرور بالضّرورة بالشريط البحري. هذا إضافة إلى ربط سريع بين القسم الدّاخليّ والواجهة البحرية إمّا عبر طرق سيارة أو عبر طرق سريعة (Route express) الكاف-سوسة، القصرين-سوسة-صفاقس ثمّ قفصة-صفاقس. لا بدّ أيضا من الحد من اختلال التوازن الحضري، كما أشار إليه بن جلّول وبالهادي، من خلال إحداث مدن متوسطة الحجم في الداخل

مثل توزر والقصرين وقفصة والكاف وباجة كي تصل إلى حدود 400 ألف ساكن لكل منها.

من جهة أخرى، يتطلّب هذا التقسيم مراجعة المنظومة الضريبية وكيفية توزيعها بين المستوى الوطني والجهوي (الجهات) والمحلي (البلديات). يتوازى ذلك مع إعادة توزيع الصلاحيات بين الدّولة والجهات خاصّة على الصعيد الاقتصاديّ من أجل إحداث سلطة جهوية حقيقيّة تتمتع بهامش كبير من المبادرة. ويعني هذا إدراج انتخابات جهوية تتجاوز مستوى الولاية. حيث تكون هناك انتخابات محلية (البلديات) وجهوية (الجهات) وتشريعية وطنيّة (البرلمان). فلا بدّ من تفادي «التّضخّم الانتخابي» الّذي قد ينفّر المواطنين من الصناديق. ربّما يتطلّب هذا التقسيم أيضا التفكير في خطط عليا جديدة مثل والي الجهة الّذي يعدّ ممثل السّلطة التّنفيذيّة المركزية في الجهة ويراقب مدى التزام الجهة بالقوانين المركزية وبتوجهات الدّولة بالإضافة إلى المهام الأمنيّة. أمّا على مستوى التسميات فيمكن أن تمثّل الولاية مستوى المنطقة. حيث تستبدل مثلا تسمية «الإدارة الجهوية للصحّة» بـ«منطقة الصّحّة» في حين تكون تسمية الجهات متطابقة مع الجهات المحدثة حسب السيناريو المقترح. فيتمّ مثلا إحداث ثلاث إدارات جهوية للتعليم وكذلك لسائر الإدارات الأخرى تنسق عمل الإدارات في المناطق حسب أولويات الجهة في إطار السياسات الوطنيّة.

وقع التطرق إلى حدّ الآن إلى أغلب مجالات الأنشطة الاقتصاديّة الإنتاجية، كما تمّ تقديم التهيئة الترابية الوطنيّة الّتي أعتقد أنّها الأكثر تماشيا مع المنوال التنموي المقترح. غير أنّ الحديث عن منوال التنمية وعن التهيئة

المجاليّة عموما، الوطنيّة منها والحضرية، يستدعي بالضّرورة فتح ملف النقل لأنّه أهم وسيلة لتجسيد التصوّر المجالي للتنمية عموما، بالإضافة إلى أنّه من أهمّ المداخل إلى الحقوق وقد يكون نتيجة لذلك أحد أهم عوامل اللاّ عدالة... في هذا الإطار، لا يخفى على أحد تردي وضع هذا القطاع منذ عقود وخاصّة منه نقل الأشخاص. ويتفق في ذلك الدارسون كما الجهات الرسمية المعنية. فمشروع إصلاح النقل البري لسنة 2004 انطلق من تشخيص واقعي للأزمة من جانبها المالي والقانوني والمجالي والتقني. كما أنّ تصوّر بعض الحلول الّتي تمّ اقتراحها آنذاك لم تفقد وجاهتها إلى اليوم كما نراه من خلال تشغيل أوّل قسم من مشروع الشبكة الحديدة السّريعة (RFR) لتونس الكبرى. نفس هذا التشخيص والحلول تقريبا نجدها بعد الثّورة في وثيقة صادرة سنة 2014 عن وزارة النقل تحت عنوان «دليل النقل المستدام»، أي مع إدراج العنصر البيئي كما يبرز من العنوان. فالمشكل إذن ليس في التشخيص وربّما ليس حتّى في تصوّر الحلول. يتمثّل المشكل الأساسيّ، حسب رأيي، في تصوّر شامل للنقل في علاقة بالمنوال التنموي عموما والتهيئة الترابية الّتي يتطلبها، من ناحية، ثمّ من ناحية ثانية كيفيّة تمويل مشاريع النقل الّتي تتميز بتكلفتها.

بالنسبة لنقل الأشخاص وخاصّة الحضري منه، تتمثّل أهم المشاكل في:

- ضعف مستوى الخدمة في النقل العموميّ من خلال: ضعف عدد الرحلات والازدحام في ساعات الذروة وتراجع السرعة التجارية للحافلات (في تونس العاصمة تقريبا من 10 إلى 7 كلم/س) بالإضافة إلى محدودية الربط مع وسائل النقل الأخرى. وقد زادت

وضعيّة النقل العموميّ الحضري تراجعا خاصّة في تونس الكبرى أين اختفت بعض الخطوط تماما.

- تراجع نسبة مساهمة النقل الجماعيّ إلى 30%تقريبا مقابل 70% للنقل الفردي (بالنّسبة للثلاث مدن الكبرى، تونس وسوسة وصفاقس) مع ما ينجرّ عن ذلك من ازدحام ومن تلوث وخاصّة من ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للعائلات وبالتّالي تراجع المقدرة الشرائيّة.
- ارتفاع تكاليف النقل بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والتجهيزات مقابل انخفاض ثمن التذاكر. وقد تعمّقت الأزمة بعد الثّورة بسبب عجز الدّولة عن تعويض شركات النقل العموميّ.
- شدّة مركزة القطاع على مستوى وزارة النقل دون التّخلّي بشكل فعلي للجهات عن بعض الصلاحيات من أجل أقلمة النقل مع الواقع المحلّي.

أمّا نقل البضائع في تونس فيشكو من هيمنة النقل البرّي من ناحية، ثمّ من ضعف التكامل بين مختلف أصناف النقل. فنقل البضائع عن طريق الشاحنات في البرّ يستحوذ تقريبا على 90 % من مجمل النّشاط مقابل 10 % فقط للنقل الحديدي. وينجر عن ذلك اختناق حركة المرور بين الجهات وخاصّة حول المدن الكبرى بالإضافة إلى زيادة التلوث وارتفاع عدد ضحايا حوادث الطرقات. كما نضيف إلى هذه العقبات ضعف اندماج نقل البضائع مع الشبكات العالمية بسبب ضعف مردوديّة الموانئ وخاصّة منها ميناء رادس.

يتطلّب تجاوز هذه العقبات في قطاع النقل عموما، إدخال إصلاحات طموحة تأخذ بعين الاعتبار مستوى الطفرة الاقتصاديّة الّتي يتطلبها منوال

الاقتصاد التصديري المتنوع المقترح. وهذا يتطلّب إمكانات مالية هائلة بطبيعة الحال. لكن يمكن التفكير هنا في استغلال عائدات انخراطنا في شبكة «السماء المفتوحة» لتمويل جزء من المشاريع الكبرى للنقل بين المدن (الطريق السيارة بنزرت-توزر، تحويل أنشطة ميناء رادس إلى النفيضة، نقل مطار تونس قرطاج...) وللنقل الحضري. يمكن التعويل أيضا على الشراكة بين القطاع العموميّ والخاص، الدّاخليّ والخارجي. أنّه لمن الضّروريّ أيضا مراجعة تسعيرة النقل من أجل ضمان ديمومته. فنقل عمومي محترم مرتفع الثمن أفضل من اندثار هذه الخدمة العموميّة تماما. قد تمكّن هذه العائدات من تنويع وتحسين خدمات النقل العموميّ الحضري المعتمد على الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى زيادة مستوى التشبيك بين مختلف أصناف النقل. كما تساعد على زيادة مستوى التشبيك بين مختلف أصناف النقل على الصعيد الوطني وربط القطاع بشبكات النقل العالمية كي نضمن لتونس دور الوساطة في هذا المجال بين شمال المتوسط وجنوب الصحراء.

6- الاستثمار الاجتماعيّ

يعتقد البعض أنّ الدّور الاجتماعيّ للدّولة ينحصر في إشرافها على الخدمات الأساسيّة كالتعليم والصحة، أو في دعم الموادّ الأساسيّة أو في دورها السيادي في مجال الأمن. وهي في نظرنا رؤية ضيقة لدور الدّولة عموما، تُهمل عمق المسألة الاجتماعيّة في سياق كالسياق التّونسيّ في مثل هذه المرحلة التاريخية. فالبعد الاجتماعيّ المباشر للدّولة يتمثّل في السهر على تقليص الفوارق الاجتماعيّة من خلال إعادة توزيع الثروة في إطار اقتصاد إدماجي للفئات وللجهات وعلى قاعدة الحقوق المتساوية والمنصفة. لكن المسألة الاجتماعيّة أوسع من ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الدّولة ومسار تشكلها وتطوّرها وسياقها الحالي. فتونس تنفرد في العالم العربي بمسار عريق في تشكّل الدّولة الحديثة بدأ منذ أواسط القرن السابع عشر تقريبا (تشكّل الهوية الترابية). وقد أنتج هذا المسار جملة من المكاسب الاجتماعيّة برزت منذ اللحظات الأولى لوضع أسس الدّولة الوطنيّة بعد الاستقلال. ومن بين هذه المكاسب نذكر التحديث الاجتماعيّ الّذي بدأت إرهاصاته مبكرا، وكذلك تقاليد الحوار الاجتماعيّ الّتي ترسّخت بفضل العمل النقابي المستقل. تمّ كلّ ذلك في إطار دور نشيط للتشكيلات الوسيطة مثل الجمعيات والمنظمات والنخب. فالدور الاجتماعيّ للدّولة اليوم، بالإضافة إلى الدفع نحو التوزيع العادل للثّورة، عبر الأجور والعدالة الجبائية، والاهتمام بالفئات الهشة عبر ضمان الحقوق

وضمان وسائل تحقيقها ضمن تعاقدية أخلاقية، يتمثّل أيضا في ضمان التحديث المجتمعيّ وفي رعاية الحوار العموميّ في مختلف مناشط الحياة لضمان السلم الاجتماعيّ، إضافة إلى تعزيز دور التشكيلات الوسيطة. ليس الهدف من ذلك تأمين الحاضر فقط أو المستقبل على الأمد القريب والمتوسط، بل إنّ من وظائف الدّولة الاجتماعيّة أيضا تأمين شروط حياة أفضل للأجيال المقبلة بما فيها بيئة سليمة وثروات متجددة. فمبدأ التضامن بين المواطنين وكذلك بين الأجيال، تعتبر من بين الأسس الّتي نعتمدها في تقييم مدى حضور البعد الاجتماعيّ في الدّولة. لذلك يجب أن يكون هذا المبدأ من بين المكونات الأساسيّة للثقافة العليا الجديدة الّتي نسعى بها لتقدم تونس.

وما من شك، في أنّ توسيع فهمنا للدور الاجتماعيّ للدّولة، يتطلّب إعادة النّظر في علاقاتها بمختلف الفئات الاجتماعيّة وخاصّة بالطبقة الوسطى الّتي تعتبر من بين مظاهر قوّة المجتمعات الحديثة. فوجودها وحيويتها تعد من بين مؤشرات التوزيع العادل للثّورة، كما أنّها تعدّ من بين أهمّ الأسس الاجتماعيّة للحوار المجتمعيّ والسياسي. إذ تساهم الطبقة الوسطى في التقريب بين الطبقات الاجتماعيّة، فكلّما زادت نسبتها في المجتمع إلاّ وكان ذلك مؤشرا على تقلص الفراق الاجتماعيّة بين الطبقات داخل المجتمع. وكلّما كان الإحساس بضعف الفوارق الاجتماعيّة موجودا كلّما ساهم ذلك في إرساء السلم الاجتماعيّ. لذلك يعتبر الاهتمام بهذه الطبقة في صلب المهام الاجتماعيّة للدّولة، على إلاّ يعني ذلك صرف النّظر عن الفئات الأخرى وخاصّة المهمّشة منها. فعلى الدّولة رعاية الفئات الأكثر هشاشة كما عليها تشجيع الطبقة العليا ذات الإمكانات والموارد كي

تُسهّل دورها في إنتاج الثروة عبر الاستثمار وخلق المؤسّسات وذلك ضمن التصور الّذي تمّ تقديمه حول العدالة الاجتماعيّة والمبني على منظومتي الحرّيّات والحقوق.

أمّا على المستوى الآني، فقد بات من المؤكّد أنّ الإصلاحات الاقتصاديّة الكبرى تتطلب تضحية من التونسيات والتونسيين بالنظر أوّلا إلى الطابع الهيكلي للمشاكل المطروحة والّتي امتدت على عقود، ثمّ بالنظر إلى هشاشة الوضع الاجتماعيّ الّذي ازداد ترديا منذ الثّورة وأصبح منذرا بكل المخاطر بعد استقرار شبح الإفلاس المالي للدّولة منذ سنة 2020. لذلك تُطرح المسألة الاجتماعيّة بحدّة في أي مشروع جاد خاصّة وأنّها من بين الإشكاليات البارزة الّتي فرضت نفسها لحظة الثّورة وبعدها، وهو ما يستوجب إجراءات مصاحبة للوضع الانتقالي قصد التحضير للإصلاح الهيكلي لاحقا. في هذا السّياق، سوف نتناول المسألة الاجتماعيّة على مستويين: أوّلا مستوى الإجراءات الاجتماعيّة العاجلة في بعدها المعيشيّ ثمّ مستوى التحديث المجتمعيّ على المستوى الهيكلي.

أ- الإجراءات الاجتماعيّة

تتمثّل الوضعية الطبيعية في أي مجتمع ما في تناغم الوضعية المعيشيّة مع الوضع الاقتصاديّ العامّ. وهذا يعني مثلا أن يعيش الأجير حقيقة الأسعار كما يفرزها منطق السّوق دون تدخل رسمي عبر فرض الأسعار أو عبر اللجوء إلى التعويض كحل اجتماعيّ هيكلي. فمن المنطقي إذن أن تكون الأجور والمداخيل في مستوى حقيقة أسعار السّوق وهنا يتدخل طرح العدالة الاجتماعيّة لضمان الحقوق من أجل تحقيق رغبات الأفراد في

تصورهم لجودة حياتهم. غير أنّ منوال التّنمية الّذي استقرّ منذ بداية السّبعينات في تونس، ضحّى بهذا الجانب لفائدة الصّناعات التصديريّة من خلال سياسة الدعم وتحديد الأسعار للفلاح لمواجهة ضعف الأجور في الأنشطة الحضرية. والحال أنّه لا بدّ من ربط الوضع الاجتماعيّ بحقيقة الوضع الاقتصاديّ ومستوى إنتاج الثروة كي نعايش الواقع على حقيقته، وتسهل عمليّة التخطيط للمستقبل بما فيه مستقبل العدالة الاجتماعيّة. فحل مشكلة الأسعار في تونس، والّتي تزايدت في الثلاث سنوات الأخيرة بفعل التضخم وعجز الدّولة على استيراد الموادّ الأساسيّة، يُعَدّ من بين المداخل الأساسيّة لإصلاح الوضع الاجتماعيّ في تونس عبر عقلنته في ارتباطه مع واقع الاقتصاد. وفي انتظار إنجاز إصلاحات هيكلية تُوصَلنا إلى مرحلة التوازن بين واقع الاقتصاد وإنتاج الثروة من ناحية، والوضع المعيشيّ من ناحية ثانية (المقدرة الشرائيّة)، يمكن التفكير في بعض الإجراءات مثل:

- توجيه الدعم في الموادّ الأساسيّة إلى مستحقّيه عبر شيكات غذائيّة للعائلات ذات الدّخل المحدود أو عبر تحويل مباشر. ويتطلب ذلك وضع مقاييس تضبط هؤلاء المستحقين وتكون الأولوية للعائلات فاقدة الدخل.
- وضع حدّ أدنى لجرايات التقاعد تراعي المقدرة الشرائيّة وإمكانات الدّولة وتطوّر نسب مستوى النّموّ الاقتصاديّ.
- إحداث مجلس أعلى للاستهلاك مهمّته العمل على تحسين القدرة الشرائيّة وضمان الجودة ويجمع ضمنه ممثّلين عن الدّولة والمجتمع المدني وأصحاب المؤسّسات.

- تفعيل دور مجلس المنافسة لتفادي التوافقات غير الشفافة وحالات الاحتكار.
- ربط الأجور بنسبة النّموّ الاقتصاديّ من أجل رفع مستوى العيش ودعم الاستهلاك ويتم ذلك عبر التفاوض بين الأطراف الاجتماعيّة.
- تحسين ظروف العمل في المؤسّسات بما يُصالح بين العامل والموظف وعمله ويحسِّنَ من الإنتاجيّة.
- يمكن للدّولة لفترة معينة في سياقات الأزمات تجميد الأسعار أو التخفيض من الضريبة على القيمة المضافة لبعض الموادّ.
- التخفيف من وقع التضخم المالي بالعمل على تخفيف مصاريف العائلات. إذ يذهب الجزء الأكبر من مداخيل التونسيّين في مصاريف الصّحّة، والتعليم والسكن والنقل بما يزيد من اللاّ عدالة. ومن المؤسف أن تتحوّل ركائز النهوض الاجتماعيّ بعد الاستقلال، أي التعليم والصّحّة، إلى عامل من عوامل تفقير المجتمع وبالتّالي تهميش شريحة واسعة من المواطنين. فمن المفارقات أن تتحوّل مجانية الصّحّة والتعليم إلى إنفاق مباشر مشط على هاتين الخدمتين. يمرّ الحلّ بثلاث آليات: إصلاح منظومة تأمين القطاع الصحي (راجع مقترحات القطاع الصحي) وإصلاح طريقة التّعامل مع الدروس الخصوصية (راجع مقترحات إصلاح التعليم) ثمّ حلّ مشكلة السكن الاجتماعيّ مع توفير نقل عمومي ذي جودة. إنّ النّشاط المرتبط ببناء السكن الاجتماعيّ لقادر على لعب دور حيوي ليس فقط كنشاط اقتصاديّ استثماري، بل أيضا كعامل من عوامل

تحسين المقدرة الشرائيّة للتونسي. ذلك أنّ ضمان الدخول الميسّر للسّكن الاجتماعيّ من شأنه أن يخفّف من مصاريف العائلات وبالتّالي توجيه الفائض نحو تحسين الاهتمام بالأطفال ونحو الاستهلاك. يتطلّب ذلك التخفيض في الأداء على القيمة المضافة لاقتناء مسكن أوّل جديد من 13% حاليّا إلى 7%. كما يتطلّب هذا التّوجّه التخفيف من نسبة فائض القرض (TMM) للتخفيف من كلفة المسكن وشروط الإسناد. تجب أيضا إعادة النّظر في شروط الدفع عند شراء المسكن بحيث يدفع الأجير فقط نسبة 3 في المائة فائض البنك من راتبه في حين يدفع صندوق فوبرولوس مباشرة القيمة المتبقية. من جهة أخرى، لا بدّ من الحفاظ على أموال هذا الصندوق واسترجاع ما أخذ منها لأنّها أموال الأجراء. فنسبة كبيرة من أموال هذا الصندوق لا يتمّ إسنادها سنويا بسبب عدم إقبال الأجراء لضعف مواردهم، لكن الحكومات تتصرف فيها في مجالات أخرى.

- ضمان حقّ التكوين للمتقاعدين مع الاستفادة من خبراتهم بعقود وقتية حسب المهمات.
- تقديم منحة قارة للعائلات الّتي ترعى ذوي الإعاقة والأشخاص محدودي الاستقلالية (العجزة)
- مقاومة الهوّة الرقمية بين الأجيال.
- إعادة النّظر في هيكلة المدارس الخاصة بذوي الحاجيات الخصوصية بإحداث وكالة لهذا الغرض تهتمّ أيضا برفع تشغيلية هذه الفئة.

- توسيع مستوى التغطية الاجتماعيّة للأجانب المقيمين بشكل قانوني ولطالبي اللجوء مهما كانت جنسياتهم.
- بلورة سياسة هجرية تراعي أهداف التنمية الاقتصاديّة في تونس وتحترم المواثيق الدولية وعلاقاتنا الدبلوماسية خاصّة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وهذا يتوقف على سؤال ماذا نريد من الهجرة؟ فالتنمية الاقتصاديّة المنشودة في تونس قد تخلق طلبا على اليد العاملة وبإمكان المهاجرين من جنوب الصحراء أن يساهموا في تلبية هذا الطلب على شرط أن تتمّ أقلمة القوانين (الزيادة في مدة الإقامة بسنة خاصّة للطلبة ووضع قانون جديد للّجوء...). ومن بين الأهداف من ذلك تسهيل قدوم مواطني بلدان أفريقيا جنوب الصحراء للدراسة الجامعية أو للتكوين. إذ يساعد ذلك على ربط علاقات اقتصاديّة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على أساس المصالح المشتركة. كلّ هذا لا يمنع المراقبة الصارمة للحدود وخاصّة الغربية منها ووضع معاهدات مع دول مصدر الهجرة لتسهيل عمليات الترحيل وتسهيل تبادل المعلومات والتبادل الإداري.

وجب التوضيح هنا بأنّ مصير بعض هذه الإجراءات ووتيرة تفعيلها في الواقع يبقى مرتبطا بمدى تحقيق النّموّ الاقتصاديّ وبزيادة موارد الدّولة. فأنا واع بأنّ الإشكال الأول يتمثّل في حالة العجز المالي للدّولة الّتي تخصص جانبا كبيرا من الميزانيّة للأجور على حساب تحسين الوضع الاجتماعيّ للفئات الهشة. كما ترتبط هذه الإجراءات بمدى تطبيق بعض الإصلاحات مثل تعميم الرقمنة وتوسيع القاعدة الجبائية.

ب- مواصلة مسار التحديث المجتمعيّ

تعدّ معركة التحديث طوال التّاريخ الحديث والمعاصر مجال فعل النخب بامتياز. وتحاول النخب التحدّيثية الفعل داخل المجتمع كما على الساحة السّياسيّة من أجل تحقيق النهوض المجتمعيّ. لذلك يعتبر دور النخب السّياسيّة حاسما في هذا المجال خاصّة إذا كانت تدير شؤون الدّولة. ذلك أنّ المجتمع يتقبل أحيانا بعفويّة التجربة الاجتماعيّة في الواقع إجراءات كان يعارضها وذلك إذا استنتج بالتجربة مدى المنفعة الحاصلة. ولنا مثال في ذلك من خلال ما قامت به دولة الاستقلال على مستوى مجلة الأحوال الشّخصيّة أو على مستوى تبني مختلف وسائل تحديد النسل بما فيها حقّ الإجهاض في بداية السبعينات. لذلك يعدّ التحديث المجتمعيّ باتجاه المساواة مدخلا أساسيا للحقوق وبالتّالي للعدالة الاجتماعيّة. كما تكتسب مسألة التحديث المجتمعيّ أهميتها اليوم في تونس بالنظر إلى تنامي دور الثقافات التقليدية سواء مع الإسلاميين أو كذلك مع قيس سعيّد. فقد استقرت حالة عامّة من المحافظة الّتي بدأت خلال العشرية الأخيرة بالرّغم من نفور التونسيّين من جماعة الإسلام السّياسيّ. من المهم إذن العمل على عقلنة الحياة الاجتماعيّة عبر ترسيخ مبادئ المساواة المواطنيّة. فالتحدّيث المجتمعيّ يدخل ضمن عقلنة الدّولة في مفهومها الواسع بما فيه التخفيف من اللاّ عدالة. ولا بدّ من التذكير هنا بالعمل الجبّار الّذي قام به عديد الفاعلين في الحقل المجتمعيّ أفرادا أو جمعيات أو منظّمات مثل جمعية النّساء الديمقراطيّات. فالعديد من المقترحات الهامة تمّ تقديمها خلال ما يسمّى بالعشرية السوداء لكنها سقطت ضحية الانتهازية السّياسيّة

ومناورات الإسلاميين. ومن بين المسالك للتحديث المجتمعيّ في تونس يمكن التفكير في النّقاط التّالية:

- تطوير مجلة الأحوال الشّخصيّة على قاعدة مكاسب الدّولة الوطنيّة والثّورة باتجاه المساواة التامة بين المرأة والرجل بما فيها المساواة في الميراث. إذ تدخل مثل هذه الإجراءات في خانة العدالة الاجتماعيّة أكثر منها في التنافس بين الحداثة والدين. فأول مستفيد من مثل هذا الإجراء هي المرأة الريفية الّتي تمثّل أكثر من 90 بالمائة من اليد العاملة في القطاع الفلاحي في حين لا يتجاوز عدد المالكات نسبة 5 بالمائة.
- إصدار مجلة الحرّيّات الفرديّة وأقلمة القوانين مع أدراجها في البرامج التعليمية.
- تعليق العمل بكل الإجراءات العدلية المهينة لكرامة الإنسان مثل الفحص الشرجي وفحص البكارة.
- ترسيخ ثقافة حرّيّة الضمير وتفعيلها من خلال النصوص القانونية وفي الممارسة.

7- الاستثمار في السّياسة الخارجية: دولة حرّة في عالم حر

ربّما تتوضّح لدى القارئ بعد ما سبق شرحه على مستوى التوجّهات الاقتصاديّة الاستراتيجية وعلى مستوى الإصلاحات السّياسيّة ومحتواها وكذلك على مستوى توجهات الثقافة العليا المنشودة، الصورة الّتي يمكن أن تكون عليها السّياسة الخارجية الّتي أقترحها لتونس. إذ تحدّد مختلف هذه المستويات المصالح الوطنيّة الّتي وجبت حمايتها في علاقاتنا الخارجية. كما تستند هذه الرؤية للسياسة الخارجية أيضا إلى استشرافنا لتحولات العلاقات الدولية كي نضمن قدرة أكبر لدبلوماسيتنا على التّعامل مع الأزمات في عالم سريع التحوّل. ضمن هذه المقاربة الّتي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة خياراتنا الداخلية وأيضا تطوّرات العلاقات الدولية وآفاقها، يمكن أن نحدّد أهداف دبلوماسيتنا المنشودة كما يلي:

- ضمان الأمن القومي التّونسيّ.
- فتح أفاق للاقتصاد التّونسيّ وللمؤسّسات التّونسيّة.
- إشعاع صورة تونس بقيم التحرر والحرّيّة والتقدم.
- فتح آفاق في الخارج للتونسيين.
- ضمان أمن وسلامة التونسيّين في الخارج.

- إدراج أكثر للتونسيين المقيمين في الخارج في عمليّة التنمية الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة الداخلية.
- العمل من أجل عالم دون أقطاب تلعب فيه المنظمات الدولية دورا أكثر فاعلية. ويمكن لتونس أن تعمل في ذلك مع بلدان الجنوب الدّيمقراطيّة بهدف التّأسيس لعالم ديمقراطي يقطع مع منطق القوّة الحالي.
- المساهمة في بناء علاقات دولية متوازنة يحكمها التعاون بين الأمم والمشاركة الفعالة في حلّ الأزمات من أجل إحلال السلم.
- العمل من أجل مجهود دولي للحدّ من الفوارق الاجتماعيّة.
- الانخراط الفاعل في المجهود الدّوليّ من أجل حماية الأرض.

ما هي الوسائل؟ لدى تونس تقاليد في العلاقات الديبلوماسيّة تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر. وقد تدعّمت هذه التقاليد مع بناء الدّولة الوطنيّة بعد الاستقلال ضمن توجه واضح للاقتراب من الأمم والتجمعات العالمية الّتي تخدم مستقبل تونس في التنمية الاقتصاديّة والبشرية. إذ لم يكن لبورقيبة ولا للدستوريين أي تأثر بفكرة المؤامرة ولم تتحدد علاقات تونس مع الغرب ضمن هذه الزاوية على عكس ما نسمعه اليوم. أرضيّة علاقات الدبلوماسية موجودة ولا تحتاج سوى إلى دفع جديد باتجاه العقلنة ضمن التوجّهات الجديدة للبلاد. فإضافة إلى قواعد الحياد وعدم التدخل في شؤون الغير، لا بدّ من الالتزام أكثر بالمواثيق الدولية الّتي وقعت عليها تونس. كما يجب احترام الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع شركائنا والخروج من عقلية الانغلاق السّياسيّ باسم عدم التدخل في شؤوننا الداخلية. فالدول الحرّة لا تخشى ما يسمّى بالتدخل الخارجي، بل تؤهلها حرّيّة مواطنيها

لإبداء الرأي في الأوضاع الخارجية. ويتمّ ذلك على أساس التفاهم وعلى أساس المصالح المشتركة من أجل تعاون أوثق بين الأمم في إطار منظّمات دولية ذات صلاحيات أوسع. كما يتمّ هذا التّوجّه الدبلوماسي على أساس مقاربة واقعية تسمح بالتأقلم مع التغيرات ومع وضعيّة الأزمات خاصّة في عالم غير مستقر.

ترتبط نجاعة السّياسة الخارجية أيضا بمدى قدرتنا على فهم مسارات وتحولات العلاقات الدولية. إذ لا يكفي الرّصد الحيني لأزمة ما لتشكيل رؤية استراتيجيّة استشرافيّة. لقد ظهرت البدايات الأولى للعلاقات الدولية، أي العلاقات بين الدّول، مع ظهور الدّولة الأمة والقوميات منذ القرن التاسع عشر. وقد حكم منطق القوّة والهيمنة والصراع بين الأمم هذه المرحلة إلى حدود نهاية الحرب العالمية الثانية. فكان أن أفرزت أحلك تجارب الإنسانية مثل الاستعمار والحربين العالميتين الأولى والثانية وما صاحبهما من أنظمة شمولية وإبادة. وقد تجلى ضعف الإرادة الدولية في فترة ما بين الحربين في عجز عصبة الأمم على فرض السلم. بعد الحرب العالمية الثانية، كان من المفترض أن يخرج العالم بدروس كي يسعى لإنشاء مجتمع دولي قائم على التعاون بين الأمم وعلى الدّيمقراطيّة والحقوق. وكان هذا هو الهدف من إنشاء منظمة الأمم المتّحدة ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن مفهوم الجريمة في حقّ الإنسانية. غير أنّ القوى الكبرى دخلت في مرحلة جديدة من المواجهة بين قطبي الشرق الاشتراكي والغرب الليبرالي وأصبحت كلّ العلاقات الدولية محكومة بالقرب من هذه الكتلة أو تلك في إطار منطق القوّة، وذلك على حساب الدّيمقراطيّة والحرّيّات والتنمية أي على حساب منطق الحقوق.

بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، وتراجع الصراع الاستراتيجي نسبيا، عادت الأولويات على الصعيد الوطني من جديد متمثلة في مسائل التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة مع موجة جديدة من الدمقرطة. لكن أغلب الدّول توجهت نحو إقامة تكتلات إقليمية مثل تعزيز البناء الأوروبي أو السّوق الحرة لدول شمالي أمريكا أو كذلك تجمعات أشمل مثل البريكس منذ سنة 2009 فعادت المنافسة من جديد ليس على أسس إيديولوجية، بل على أساس المصالح الاقتصاديّة. لذلك لم تستقر ملامح العلاقات الدولية ولم تتوضّح. وليس أدل على ذلك من التردد الأمريكي بين التدخل المباشر بما فيه العسكري خاصّة بعد 2001، وما بين الانكماش والانسحاب خاصّة في فترة حكم دونالد ترامب. وفي خضم عدم الوضوح هذا، بدأ الحديث عن الثنائية الجديدة بين ما يسمّى عالم قديم ينهار، أي الغرب، وما اعتبر عالما جديدا ينهض على رأسه الصين وروسيا، وكأننا نعود إلى صراعات الأمم القوية كما كان الحال خلال نهاية القرن التاسع عشر. أنّه سياق جديد يدعونا إلى محاولة فهمه من أجل ضمان التموقع المناسب في عالم الغد. فبلدان مثل روسيا والصين وتركيا لها ماض إمبراطوري لم تتخلص منه بعد كي تستجيب لكل التزامات تطوّر الدّولة الوطنيّة وعلى رأسها الدمقرطة. وهي تستعمل ذلك التّراث الإمبراطوري اليوم كخطاب وطني لمواجهة ما تراه انفرادا أمريكيا أو العالم أحادي القطب. والحال أنّ هذه البلدان بقيت سجينة الثقافة الوطنيّة القديمة الّتي صاحبت تشكّل القومية. لكن مصير هذه الدّول أن تذهب هي أيضا، عاجلا أم آجلا، نحو الدمقرطة خاصّة وهي تعاني من نوع من الهشاشة في علاقتها بمجتمعاتها (تبعات سياسة صفر كوفيد في الصين، انتفاضة النّساء في إيران، تورط روسيا في حرب ضدّ أكرانيا...).

لقد حكمت العالم منذ القرن التاسع عشر، عدى فترة الحرب الباردة، علاقات القوّة بين الأمم على أساس اختلاف المصالح الاقتصاديّة. وعاد نفس هذا الصراع اليوم بين الصين ومن يدور في فلكها، والولايات المتّحدة وحلفائها. فالصراع إذن سياسيّ اقتصاديّ على عكس ما توصل إليه صامويل هنتنغتون من نهاية الصراع السّياسيّ ودخول العالم بعد الحرب الباردة مرحلة صراع الحضارات. وبالرغم من عودة نظريّة هنتنغتون في سياق الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين وما شابها من استحضار رسمي لعامل الدين خاصّة من طرف الإسرائيليين والأمريكيين وكذلك من طرف العرب، فإن عالم اليوم يحكمه منطق القوّة، والصراع فيه هو بين شرعية القوّة من ناحية وشرعية الحقّ (le droit) من ناحية ثانية. وقد أخطأت الدّول الكبرى أيّما خطأ مؤخّرا بمساندها العمياء لإسرائيل لإعطائها الضوء الأخضر للتقتيل بداعي الدفاع عن النفس والحال أنّ الجيش الإسرائيلي لا يدافع باعتباره محتلا، بل عرف بثقافة الانتقام البشع. انساقت هذه الدّول وراء منطق القوّة على حساب الحقّ ضاربة بذلك مصداقيتها ومصداقية القيم الّتي تقول بأنّها تمثلها وتحملها. لقد ساهم هذا الانخراط الغربي في منطق القوّة، من خلال الحرب على غزة، في تقوية الخطابات الشعبويّة المناهضة للديمقراطية، وأعطى دفعا قويا لكل التيارات المحافظة في العالم العربي بما فيها الإسلام السّياسيّ.

أمّا على مستوى العالم العربي فنلاحظ منحى في السنوات الأخيرة نحو إقامة نظام جديد بتأثير صيني واضح. فبعد موجة الثورات العربية الّتي أطاحت بعديد الحكام، حصل انقسام على الساحة العربية بإبراز بعض الدّول ما يشبه التماهي مع مجريات الأحداث لتقف ضدّ رؤساء كانوا

بالأمس أصدقاء على غرار القذافي وعلي عبد الله صالح وحسني مبارك وخاصّة بشار الأسد. وقد تزعمت هذا التّوجّه دول الخليج العربي النفطية الّتي لعبت دورا فعالا سواء عبر المساعدة المالية لمعارضي بعض هؤلاء الحكام أو من خلال الدعم الإعلامي كما قامت به قناة الجزيرة القطرية.

ربّما ارتبط هذا التحوّل الّذي برز سنة 2011، برغبة هذه الملكيات الثرية في تطويق موجه الاحتجاج السّياسيّ داخليا من خلال معارضة بعض الحكام الذين يواجهون رفض الشارع لهم. غير أنّ المساندة اقتصرت على الحركات الإسلامية خاصّة في الحالة السورية والمصرية والتونسية بالنسبة لقطر. وكأنه لا يراد لحراك الشارع العربي سوى أن ينتج هيمنة الأحزاب الإسلامية التقليدية وليس أنظمة ديمقراطية. بعد تراجع بريق الحركات الإسلامية في مصر عبر المؤسّسة العسكريّة وعبر الحسم الانتخابي في تونس، وبعد تعثر مسار البناء الدّيمقراطيّ في هذه الأخيرة الّتي تشهد ردّة نحو الحكم الأحادي مع قيس سعيّد، يبدو أنّ النيّة تتّجه نحو إعادة تشكيل نفس النّظام العربي السابق للثورات. أي نظام عربي تجمعه أحادية الحكم وتطوّق فيه أية مطلبيّة للمشاركة السّياسيّة.

لكن المثير للاهتمام في هذا النّظام العربي العائد، أنّه بدأ يتشكل على خلفية تمحور جديد في العلاقات الدولية كما تبرزه بعض المؤشرات. إذ يبدو أنّ الصّين دخلت على الخط لتلعب دور الرّاعي لهذا النّظام الرسمي العربي الجديد كما يبرزه دورها في التّقارب السعودي الإيراني أو كما يثبته تحوّل السعودية نحو الاستثمارات الصينية. ويتم هذا التقارب العربي الرسمي الجديد مع الصين على حساب العلاقات مع الدّول الغربية وخاصّة الولايات المتّحدة الأمريكية. لأنّ هذا التباعد عن الغرب يقي هذا النّظام

الرسمي عبء فتح ملفات حقوق الإنسان وحرية التّعبير ومشكل الأقليات وغيرها من المواضيع الحساسة. لكن الصين ذاتها وكذلك روسيا ليستا في مأمن من أي تغيير سياسيّ على خلفية الاحتجاج الاجتماعيّ. في نفس الوقت، لا بدّ من التأكيد على أنّ مختلف هذه الاعتبارات لا تعيق علاقاتنا العربية وخاصّة العلاقة مع الجارتين ليبيا والجزائر. فليبيا في حاجة لتونس في عمليّة مرافقة نحو البناء الدّولتيّ والدّيمقراطيّة وفي جميع المجالات. كما تكتسي العلاقات مع الجزائر أيضا طابعا استراتيجيا وذلك في ظلّ احترام خصوصيات الوضعية في البلدين.

ضمن هذه الرؤية يتنزل شعار سياستنا الخارجية «دولة حرة في عالم حر». أي تونس حرة، ليس بمعنى التحرر، بل بمعنى دولة ديمقراطية ذات سيادة تتعاون مع دول شبيهة لها من حيث الثقافة العليا من أجل إرساء نظام دولي عادل بدون أقطاب تحكمه فكرة التعاون بين الأمم. وتدخل في سياق الدفاع عن السيادة الوطنيّة التمسك بحق الشّعب التّونسيّ في أن يكون سيد نفسه في إطار ديمقراطية تمثيلية تلعب فيها الأحزاب والنخب والمجتمع المدني دورا محوريا، لا أن تتحوّل السيادة الوطنيّة إلى شماعة لتبرير العودة نحو الحكم المطلق للفرد. وضمن هذه الرؤية أيضا يتنزل توجهنا نحو التّعامل مع قوى العالم الحر اقتصاديّا واجتماعيّا وسياسيّا مثل أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وكوريا الجنوبية وباقي الدّول الحرة الصغيرة في أفريقيا مثل السنغال وكوت ديفوار وجنوب أفريقيا وبلدان أمريكا الجنوبية. وكما سبق وأشرنا حول التوجّهات الاقتصاديّة الاستراتيجية لتونس، فإن مستقبل تونس هو في التعاون الوثيق مع تكتلات العالم الحرّ خاصّة وأن الجزء الأكبر من جاليتنا في الخارج يعيش في هذه الدّول إضافة إلى

أنّ توجهاتنا الاقتصاديّة وخيارات نموذج الزراعة البيئية المنشودة تقربنا أكثر من الدّول الّتي تحترم معايير معينة من حيث جودة الحياة والشفافية.

هذه إذن، حسب تصوري، أهم البدائل الّتي يمكن أن نقترحها عوض منظومة الحاكمية، الّتي سادت عبر مختلف قوى الحكم المتعاقبة منذ 2011، وصولا إلى صيغتها القصوى مع قيس سعيّد. وتشكل جملتها تصورا موحدا للسياسة العموميّة يدخل عليها بعدا عقلانيا ضامنا للنتائج كما يبسطه الرسم الموالي:

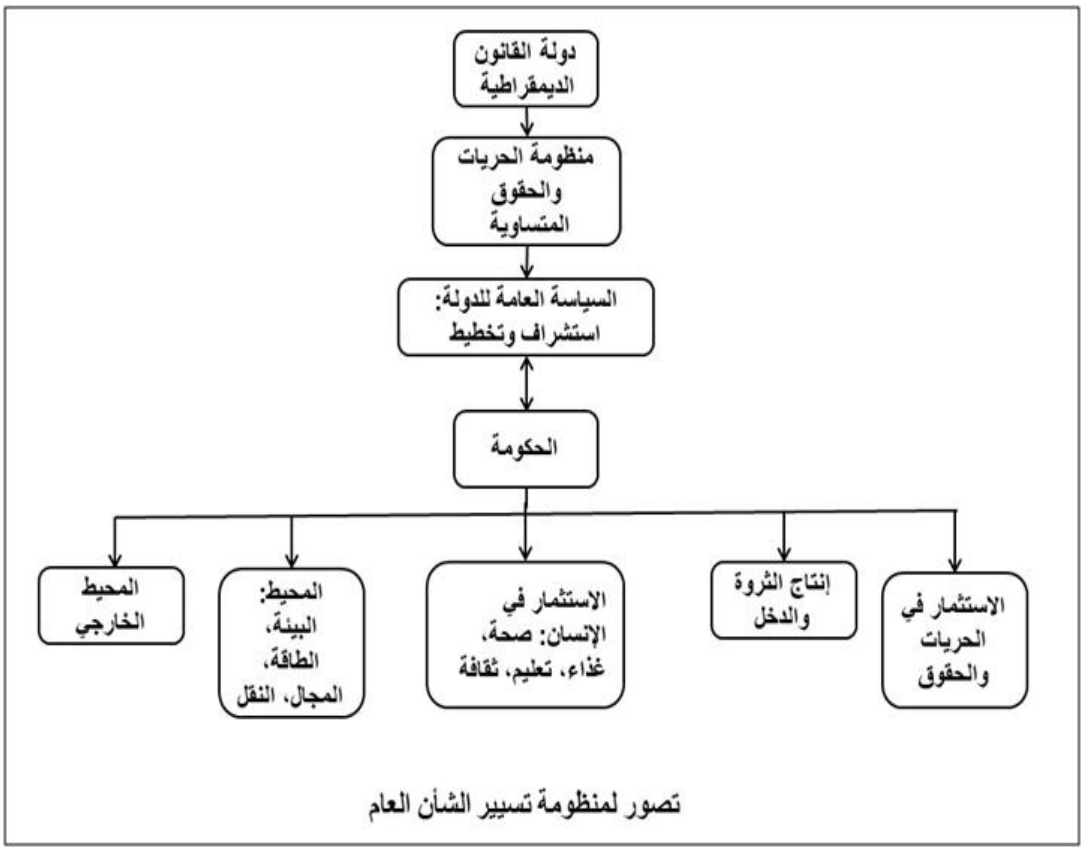

رسم 11: تصوّر لمنظومة تسيير الشأن العام

لقد حاولت من خلال هذا القسم المطول نسبيا تقديم تصوّر لما نحتاجه في تونس كي نخرج من حاضر اللاّ عدالة والتسلط والرداءة والقبح، إلى غد التقدّم والحقوق والحرّيّات وجودة الحياة والذكاء والجمال. أنّها محاولة

للإجابة على سؤالنا منذ الثّورة والذي أصبح وكأنه سؤال وجودي يؤرقنا ويلخص في كلمة مجمل معاناتنا، «وين ماشين؟». نكتشف اليوم إنّنا لم نبرحْ مكاننا، في حين تقدّم العالم من حولنا وتقدم معه الزمن فصرنا إلى وراء دون أن نشعر. لذلك علينا الآن اللحاق بغدنا قبل فوات الأوان. الطريق لعلاج فاطمة من معاناتها جراء جرحها، أو جراحها، غير موجودة في الحقيقة. بل علينا أن نصنعها طالما عرفنا وجهتنا وحددنا أهدافنا وما نريد كما يتبين من خلال هذه المقترحات. إنّ الاستثمار في الحرّيّات وفي الحقوق وفي العقل هو الكفيل بإعطاء فاطمة القدرة على التفكير في ذاتها ولذاتها دون أن تبقى رهينة تلاعب هذا وادعاء ذاك. هذا هو الدّواء لأمراضنا وهذا هو الطريق نحو مستقبل متقدّم. هذه هي الطريق الّتي صنعها حنّبعل للوصول إلى روما لأن وجهته كانت معلومة مسبقا وهو ما مكنه من تحدي الصعاب. غير أنّ هذا التّصور يبقى غير ذي جدوى إذا لم ينخرط في واقع الفاعلين السياسيين لفهم توزيعهم ودورهم وخاصّة موقعهم من الرهانات الّتي حكمت وتحكم مجمل سياق ما بعد الثّورة. إذ لا بدّ في النّهاية من قوّة تحمل هذه الرؤية وتعمل من أجل تحقيقها بالرّغم من إكراهات الواقع وتصحر المشهد السّياسيّ وتآكل مكوناته. لقد قدمنا الدّواء فمن هو الطبيب وكيف العلاج؟